



لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة

| | | | |
|--|-----------------|---|--------------------|
| | عضواً | الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق | د. محمد جميل العمر |
| | عضواً مشرفاً | الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق | د. رسلان خضور |
| | عضواً | المدرس في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق | د. مدين علي |



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

إقرار

أنا الطالبة مادلين حاج خليل ماجستير/ دكتوراه
أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين
دمشق في 15 / 5 / 2016

اسم الطالبة: مادلين حاج خليل

التوقيع:



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

علاقة الإيرادات الضريبية بتغيرات الدخل القومي في سورية

(دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2011))

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالبة: مادلين حكمت حاج خليل

إشراف الأستاذ الدكتور: رسلان خضور

2015-2016 م

شكر وتقدير

أتوجه بعميق الشكر والامتنان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور رسلان خضور الذي لم يخل يوماً بتقديم وقته وجهده لتسديد خطواتي نحو الصواب وتطوير هذا البحث وضبط مضمونه، والشكر الكبير للسادة أعضاء لجنة الحكم الذين تكبدوا عناء قراءة هذا البحث وتقديم ملاحظاتهم القيمة والتمينة.

وكل الشكر لصرحي العلم الشاخصين جامعتي دمشق وتشرين هاتين الجامعتين اللتين كان لي الشرف أن نهلت منهما العلم والمعرفة

والامتنان الخالص والوفاء لك سورية الأبية ونعدك رغم الجراح والصعوبات أن نواصل السير في دروب العلم والنور لتبقى شموعك مضيئة ورايتك خفاقة في السماء .

المخلص

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية والدخل القومي في سورية للفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2000-2011)، وذلك لتوصيف مدى كفاءة السياسات الضريبية وقدرتها على مواكبة التغيرات الحاصلة في الدخل القومي والحالة الاقتصادية من انتعاشٍ وركود. وقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة فصول تناولنا في الفصل الأول بعض المفاهيم المتعلقة بالدخل القومي، كما قمنا بتحليل تطور كل من الدخل القومي والإيرادات الضريبية ودراسة العبء الضريبي في سورية للفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2011)، وفي المبحث الأخير من الفصل الأول تناولنا أثر الأزمة والحرب السورية على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة للفترة الزمنية (2011-2015).

وفي الفصل الثاني قمنا بدراسة أثر بعض العوامل على مرونة الحصيلة الضريبية كطرق تقدير الضريبة وتحديد معدلاتها، أما في الفصل الثالث فقد استخدمنا برنامج spss الإحصائي لاختبار قوة العلاقة بين الناتج المحلي الصافي وكل نوع من أنواع الضرائب، وخلصنا الى أن النظام الضريبي الحالي غير منسجم مع التغيرات والتطورات الحاصلة في الحالة الاقتصادية كما أن الضرائب لم تكن أداة توجيهية فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، بل على العكس تماماً فقد عملت على تعميق حالة عدم التوازن والخلل في الاقتصاد.

قائمة المحتويات

| رقم الصفحة | العنوان |
|------------|--|
| | الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث |
| 1 | أولاً: المقدمة |
| 1 | ثانياً: مشكلة البحث |
| 2 | ثالثاً: أهمية البحث |
| 2 | رابعاً: أهداف البحث |
| 3 | خامساً: فرضيات البحث |
| 4 | سادساً: أسلوب ومنهج البحث |
| 4 | سابعاً: حدود البحث |
| 4 | ثامناً: الدراسات السابقة |
| | الفصل الأول: الدخل القومي والإيرادات الضريبية في سورية |
| 8 | المبحث الأول: مفهوم الدخل القومي وأهميته |
| 8 | تمهيد |
| 9 | أولاً: الدخل القومي |
| 9 | ثانياً: الناتج القومي الإجمالي |
| 11 | ثالثاً: الناتج القومي الصافي |
| 11 | رابعاً: الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) |
| 12 | خامساً: الناتج القومي الإجمالي من خلال مؤشر السعر |
| 13 | سادساً: الدخل الشخصي (PI (Personal Income) |
| 14 | سابعاً: الدخل القابل للتصرف (PDI Personal disposable income) |
| 15 | المبحث الثاني: تحليل تطور الدخل القومي في سورية خلال الفترة الزمنية (2010-2000) |
| 15 | تمهيد |
| 15 | أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي |
| 18 | ثانياً: العلاقة بين النمو السكاني في تطور الناتج المحلي في سورية |
| 20 | ثالثاً: أثر الإنفاق العام في تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية |

| | |
|-----|--|
| 22 | رابعاً: أثر تكوين رأس المال الثابت في تطور الناتج المحلي الإجمالي وبملايين الليرات السورية |
| 23 | خامساً: أثر الاستهلاك في تطور الناتج المحلي الإجمالي وبملايين الليرات السورية |
| 24 | سادساً: مساهمة كل من القطاعات السلعية وغير السلعية في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الانتاج |
| | المبحث الثالث: تحليل تطور الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010) |
| 34 | أولاً: تحليل تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (2000- 2010) |
| 39 | ثانياً: الطاقة الضريبية والعبء الضريبي في سورية خلال الفترة (2000- 2010) |
| 52 | المبحث الرابع: الحرب والأزمة السورية وآثارها على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال الفترة (2011-2015) |
| 52 | تمهيد |
| 53 | أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة والحرب |
| 54 | ثانياً: الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة في ظل الازمة والحرب |
| | الفصل الثاني: مرونة الحصيلة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها |
| 59 | تمهيد |
| 61 | المبحث الأول: دور التنظيم الفني الضريبي في مرونة الحصيلة الضريبية |
| 61 | أولاً: طرق تقدير العناصر الخاضعة للضريبة |
| 68 | ثانياً: الأساليب المتبعة في تحديد معدل الضريبة |
| 87 | المبحث الثاني: طبيعة الأوعية الضريبية ودورها في مرونة الحصيلة الضريبية |
| 87 | تمهيد |
| 88 | أولاً: الدخل كمطرح للضريبة |
| 94 | ثانياً: الثروة كمطرح للضريبة |
| 97 | ثالثاً: الإنفاق كمطرح للضريبة |
| 100 | المبحث الثالث: مرونة المطارح الضريبية تجاه تغيرات الوضع الاقتصادي |

| | |
|-----|---|
| | والدخل. |
| 100 | تمهيد |
| 101 | أولاً: مرونة الدخل الناتجة عن العمل (الرواتب والأجور) |
| 103 | ثانياً: مرونة الدخل الناتجة عن العمل ورأس المال (الأرباح الصناعية والتجارية) |
| 106 | ثالثاً: مرونة الدخل الناتجة عن رأس المال (ربح العقارات، ربح رؤوس الأموال المتداولة) |
| 109 | رابعاً: مرونة ضرائب الثروة |
| 111 | خامساً: مرونة ضرائب الإنفاق |
| 114 | الفصل الثالث: دراسة الإحصائية لقياس مدى استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي |
| 115 | المبحث الأول: العلاقة بين معدلات نمو ضرائب الدخل ومعدلات نمو الدخل القومي |
| 115 | تمهيد |
| 116 | أولاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة رواتب وأجور |
| 117 | ثانياً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية |
| 120 | ثالثاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة |
| 121 | رابعاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة ربح العقارات في سورية |
| 124 | المبحث الثاني: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010). |
| 127 | المبحث الثالث: العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي والضرائب على الإنفاق والاستهلاك |
| 127 | أولاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة الإنفاق الاستهلاكي |

| | |
|-----|--|
| 129 | ثانياً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو الضرائب الجمركية |
| 132 | ثالثاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو رسم الطابع |
| 135 | المبحث الرابع: العلاقة بين معدل نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدل نمو الضرائب على الرواتب والأجور |

فهرس الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 17 | تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 وبملايين الليرات السورية خلال الفترة الممتدة من (2000-2010) | 1 |
| 18 | معدلات النمو السنوية الوسطية للمتحولات المذكورة خلال الفترتين الزمنيتين المدروستين (2000-2005) (2006-2010) | 2 |
| 20 | العلاقة بين النمو السكاني في سورية والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج مع اعتبار سنة (2000) سنة الأساس | 3 |
| 21 | تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال الفترة الزمنية (2000-2010) وبملايين الليرات السورية | 4 |
| 23 | مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية بأسعار 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية | 5 |
| 23 | معدل النمو السنوي الوسطي للاستثمار الخاص والحكومي | 6 |
| 24 | نصيب إجمالي الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية | 7 |
| 25 | مساهمة كل من القطاعات السلعية وغير السلعية في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار عام (2000) الثابتة للفترة الزمنية (2000-2010) بملايين الليرات السورية. | 8 |
| 27 | التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق حسب القطاع بالأسعار الجارية للفترة الزمنية (2000-2010) | 9 |

| | | |
|----|--|----|
| 29 | صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج (القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية) | 10 |
| 29 | قيمة الإنتاج في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج (القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية) | 11 |
| | يبين الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010) بملايين الليرات السورية | 12 |
| 34 | تطور الإيرادات العامة والضريبية في سورية للفترة (1990- 1999) بملايين الليرات السورية | 13 |
| 35 | تطور الإيرادات العامة والضريبية في سورية للفترة (2000- 2010) بملايين الليرات السورية | 14 |
| 37 | نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي (المبالغ بملايين الليرات السورية) | 15 |
| 38 | معدل النمو الوسطي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية خلال الفترة (2000-2005)، والفترة (2005-2010) | 16 |
| 42 | مقارنة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأرقام بملايين الليرات السورية) | 17 |
| 43 | تطور إجمالي الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فيها خلال ال فترة 2000-2010 (المبالغ بملايين الليرات السورية) | 18 |

| | | |
|----|---|----|
| 44 | تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة بعد التعديل ونسبة مساهمة كل منهما في الإيرادات الضريبية خلال الفترة الزمنية (2000-2010) (المبالغ بملايين الليرات السورية). | 19 |
| 45 | تطور ضريبة أرباح مهن صناعية وتجارية وغير تجارية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2010) | 20 |
| 46 | تطور ضريبة الرواتب والاجور ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة (2000-2010) | 21 |
| 48 | ضريبة رؤوس أموال متداولة ونسبة مساهمتها بكل من إجمالي الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة الزمنية (2000-2010). | 22 |
| 49 | نسبة ضرائب الثروة ورأس المال إلى الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010 (المبالغ بملايين الليرات السورية) | 23 |
| 50 | نسبة ضرائب الإنفاق إلى الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010 (المبالغ بملايين الليرات السورية) | 24 |
| 54 | تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (2000) الثابتة بملايين الليرات السورية خلال الفترة الزمنية (2011-2015) | 25 |
| 55 | الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال الفترة الزمنية (2011-2015) | 26 |

| | | |
|-----|---|----|
| 56 | الإيرادات العامة للفترة الزمنية (2011-2015) بمليارات الليرات السورية | 27 |
| 58 | تطور عجز الموازنة خلال الفترة (2011-2015) بمليارات الليرات السورية | 28 |
| 65 | إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص من عام (2002-2007) مليار ليرة سورية | 29 |
| 80 | قائمة المواد والخدمات الخاضعة الى رسم الانفاق الاستهلاكي بموجب كل من القانون رقم (18) لعام 1987 والمرسوم التشريعي رقم (61) لعام 2004. | 30 |
| 82 | قائمة المواد التي تم اضافتها الى قائمة المواد الخاضعة الى رسم الانفاق الاستهلاكي | 31 |
| 87 | نسب رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايا حسب درجة القرابة الأساس الذي فرض عليه الرسم. | 32 |
| 103 | التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية وضريبة دخل رواتب وأجور بملايين الليرات السورية خلال الفترة الممتدة (2000-2010) | 33 |
| 106 | التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة دخل أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2000-2010). | 34 |
| 108 | التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة ريع رؤوس أموال متداولة (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2000-2010). | 35 |

| | | |
|-----|---|----|
| 110 | التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة ريع عقارات (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2000-2010). | 36 |
| 112 | التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضرائب رأس المال (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2000-2010). | 37 |
| 114 | التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة الانفاق الاستهلاكي (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2000-2010). | 38 |
| 138 | تطور نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدل نمو ضريبة الرواتب والأجور للفترة الزمنية (2000-2010) بملايين الليرات السورية | 39 |

فهرس الأشكال البيانية

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 24 | حصة كل من القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة الزمنية (2000-2010) | 1 |
| 26 | مساهمة كل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2000-2010) | 2 |
| 29 | نسبة مساهمة الفروع الصناعية في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي | 3 |
| 30 | نسبة مساهمة فروع الصناعة في صافي الناتج المحلي الصناعي خلال الفترة (2000-2010) | 4 |
| 33 | وسطي معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية الإجمالي خلال الفترة (2000-2010) | 5 |
| 36 | تطور حجم الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة | 6 |
| 42 | مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية كوسطي سنوي للفترة الزمنية (2000-2010) | 7 |
| 53 | تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية (2011-2015) | 8 |
| 54 | تطور النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري للفترة الزمنية (2011-2015) | 9 |
| 55 | تطور الإيرادات العامة للفترة الزمنية (2011-2015) بمليارات الليرات السورية | 10 |
| 57 | تطور عجز الموازنة خلال الفترة (2011-2015) بمليارات | 11 |

| | | |
|-----|---|----|
| | الليرات السورية | |
| 101 | تطور كل من معدل نمو ضريبة رواتب وأجور ومعدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة الزمنية (2000-2010) | 12 |
| 104 | تطور كل من معدل نمو ضريبة أرباح مهن صناعية وتجارية وغير تجارية ومعدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة (2000-2010) | 13 |
| 106 | تطور كل من معدل نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة ومعدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة (2000-2010) | 14 |
| 108 | تطور كل من معدل نمو ضريبة ريع العقارات ومعدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة (2000-2010) | 15 |
| 111 | تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج ومعدل نمو ضريبة الانفاق الاستهلاكي للفترة (2000-2010) | 16 |
| 129 | تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق ومعدل نمو الضرائب الجمركية للفترة (2000-2015) | 17 |
| 132 | تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق ومعدل نمو رسم الطابع للفترة الزمنية (2000-2010) | 18 |

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

تتأثر حصيللة الإيرادات الضريبية بالحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة، إذ تتسع المطارح الضريبية إذا كانت الدولة تعيش حالة من الراج والانتعاش، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد حيث تنقلص تلك المطارح، وتنخفض الحصيللة الضريبية.

وفي الوقت نفسه تعد الضرائب ذات أثر كبير في المتغيرات الاقتصادية، حيث تقوم الجهات الاقتصادية بتقييم حالة الاقتصاد الوطني وبناءً على ذلك تقوم برسم السياسات الضريبية التي يمكن من خلالها التأثير في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي.

ويتضح لنا من علاقة التأثير المتبادل بين النظام الاقتصادي والنظام الضريبي ضرورة أن يكون هذا الأخير مواكباً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، ومتجاوباً معها بحيث يبدي ردات فعل متوائمة مع الظرف الاقتصادي، وقادرة على تصحيح الاختلال الحاصل في الاقتصاد الوطني وإعادته إلى حالة التوازن النسبي، والحد من حالات الهبوط أو الصعود الحادة التي قد يكون لها نتائج كارثية.

وكما نعلم أن النظام الضريبي السوري قد شهد جملة من الإصلاحات التي أجريت منذ عام 2003، وكان الهدف منها التخلص من العيوب والثغرات التي كانت تشوب النظام الضريبي السابق، وإيجاد نظام متطور جديد يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التلاؤم بين المتغيرات المالية والاقتصادية من جهة، وأن يكون قادراً على مواكبة التطور الاقتصادي الذي يحصل في سورية من جهة أخرى.

ومن هنا نجد ضرورة للقيام بدراسة العلاقة التي تربط بين الإيرادات الضريبية كمتغير مالي تابع وبين الدخل القومي كمتغير مستقل، لتتبع التغيرات التي طرأت على الإيرادات الضريبية تبعاً لتغيرات الدخل القومي الذي يعكس الحالة الاقتصادية للدولة، بالتالي تقييم مرونة النظام الضريبي السائد ومدى كفاءته في إجراء ردات فعل سليمة منسجمة مع الحركات الظرفية للاقتصاد الوطني ومع معدلات نمو الدخل القومي.

ثانياً: مشكلة البحث

يتضمن الدخل القومي عند اكتسابه وإنفاقه الأوعية الضريبية الرئيسية التي تخضع للضرائب، وهذا يعني أن زيادته ستؤدي إلى اتساع نطاق هذه الأوعية الضريبية، ولكن بشكل متفاوت فقد

تحصل الأرباح على الحصة الأكبر من الدخل القومي على حساب الأجور التي قد تتنازل الحصة الأقل منه، وهنا يأتي دور الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي لتحقيق نوعٍ من العدالة الضريبية باستخدام الضرائب، إضافةً إلى الدور الذي تمارسه هذه الضرائب بالقيام بردّات فعلٍ متناسبةٍ مع الظرف الاقتصادي القائم على النحو الذي يجعل الاقتصاد في وضعية الاستقرار النسبي، والحوؤل دون حصول موجات صعودٍ تضخمية في فترات الرخاء الاقتصادي، أو حدوث اتجاهات هبوطٍ مدمرةٍ في فترات الركود والكساد الاقتصادي.

وهنا يأتي البحث ليجيب على التساؤلات التالية:

- 1- ما هي طبيعة العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي كمتغيرٍ مستقلٍ، ومعدل نمو الإيرادات الضريبية كمتغيرٍ تابعٍ في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2011)؟
- 2- هل كانت السياسات الضريبية المتبعة خلال فترة الدراسة منسجمة مع الظرف الاقتصادي الذي كان سائداً؟ بمعنى أدق هل أبدت الإيرادات الضريبية ردّات فعلٍ ذاتية متجاوبة مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومع التغيرات الحاصلة في التشريعات الضريبية بالشكل الذي يعيد الاقتصاد إلى وضع الاستقرار النسبي بعيداً عن الصعود أو الهبوط المبالغ بهما؟
- 3- هل استطاعت السياسات والقوانين الضريبية خلال فترة الدراسة جعل العبء الضريبي ينتشر بصورةٍ أكثر عدالة بين المطارح الضريبية، مع الأخذ بالاعتبار تفاوت درجة حساسية تلك المطارح لتغيرات الدخل القومي؟

ثالثاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية العلاقة التي يتناولها، والتي تبين مدى استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية، لما لذلك من أهمية كبرى في مجال التنبؤ بالموارد الضريبية، بالتالي رسم سياسةٍ ماليةٍ للدولة تتحقق من خلالها العدالة الاجتماعية في توزيع العبء الضريبي.

فضلاً عن الأهمية الكبرى التي يقدمها البحث في معرفة مدى المرونة التي يتمتع بها النظام الضريبي السوري، ومدى قدرته على إجراء ردّات فعلٍ تتسجم مع كل من التغيرات الحاصلة في الدخل القومي والتغيرات التي طالت التشريعات الضريبية، ليأخذ هذا النظام دوره الأساسي كأداةٍ من أدوات السياسة المالية بعيداً عن دوره الحيادي المالي كأداةٍ للجباية فقط.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تتبع مدى تغير الإيرادات الضريبية لدى تغير الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية خلال أعوام الدراسة، وذلك بغية التحقق من وجود علاقة ارتباطٍ وثيقٍ بين هذين المتغيرين المالي والاقتصادي، لما لهذا الارتباط من مؤشراتٍ ودلالاتٍ على

كفاءة السياسات الضريبية المتبعة في الاستجابة لتطورات الحالة الاقتصادية التي يعكسها الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في سبيل التمييز بين المطارح الضريبية المتاحة تبعاً لحساسية كل منها لتغيرات الظرف الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، فكما هو معلوم أن بعض المطارح الضريبية تصبح أكثر اتساعاً في فترات الرواج بينما تظهر شيئاً من الجمود في مراحل الانكماش والكساد.

وهنا يأتي دور البحث في اختبار مدى كفاءة السياسة الضريبية المتبعة في وضع يدها على المطارح الضريبية الأكثر وفرةً وغازةً، وأكثر تلبيةً لمتطلبات العدالة الاجتماعية، بغية توزيع العبء الضريبي بين شرائح المجتمع كلاً حسب مقدرته التكاليفية، وبالشكل الذي يحقق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ويحد من الصعود المفرط الذي يؤدي إلى التضخم غير المحمود، ويتجنب الهبوط الحاد الذي يؤدي إلى الانكماش والركود.

خامساً: فرضيات البحث

تم صياغة فرضيات البحث وفق الصورة العدمية على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010).

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع العقارات في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية السادسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الانفاق في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية السابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب الجمركية في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية الثامنة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو رسم الطابع في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية التاسعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور (X) ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010).

سادساً: أسلوب ومنهج البحث

سوف يتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة البحث وتحليلها، واستخلاص النتائج باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لموضوع البحث، إضافة إلى المنهج الاستقرائي، إذ سنقوم بتتبع سلوك كل من الإيرادات الضريبية، و الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة باستخدام السلاسل الزمنية، ومن ثم اختبار مدى متانة العلاقة الارتباطية بين كل من معدلات نمو الإيرادات الضريبية كمتغير تابع ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل من خلال دراسة معامل الارتباط بيرسون بغية الوصول إلى استنتاجات قد تشكل حلاً لمشكلة البحث.

سابعاً: حدود البحث

تغطي الدراسة الزمنية الواقعة بين عامي 2000 و 2010، وقد تم التطرق في أحد المباحث إلى الفترة الزمنية الواقعة بين عامي 2011 و 2015 وذلك ضمن حدود الجمهورية العربية السورية.

ثامناً: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسة المالية في سورية بشكل عام، والنظام الضريبي السوري بشكل خاص.

- الدراسة الأولى:

رسالة ماجستير إعداد غسان فاروق غندور، (2009)، بعنوان (الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإيرادات العامة للدولة من أجل الوقوف على معدلات التمويل لكل نوعٍ من أنواع الإيرادات العامة بشكلٍ عام، والإيرادات الضريبية بشكلٍ خاص، والتركيز على دور الإيرادات الضريبية كأحد مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة في تعويض النقص الحاصل في إجمالي الإيرادات العامة.

وقد تطرق الباحث بشكلٍ مختصرٍ للعلاقة القائمة بين الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (1995-2006).

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات غير الضريبية غير النفطية تعتبر المصدر الأكثر أهميةً من حيث تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، ثم تأتي بعدها الإيرادات الضريبية غير النفطية، وأخيراً الإيرادات النفطية.

- الدراسة الثانية:

رسالة ماجستير إعداد أحلام علي الشيخ (1998-1999) بعنوان (نظام الضرائب النوعية ونظام الضريبة على الإيراد العام، حالات التشريع الضريبي المقارن)، وتهدف الدراسة إلى معالجة القصور في التشريع الضريبي السوري آنذاك، والذي أثر في انخفاض نسبة العبء الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجوب إعادة النظر في ذلك التشريع، لرفد الموازنة العامة بالموارد المالية اللازمة لمواجهة المتطلبات المتزايدة للإنفاق العام، من خلال فرض الضريبة على الإيراد العام.

- الدراسة الثالثة:

رسالة ماجستير إعداد عبد الحليم رجال (2009) بعنوان (الاتجاهات الجديدة في النظام الضريبي السوري) هدفت الدراسة إلى معرفة مدى كفاءة النظام الضريبي الجديد في تنويع وزيادة الإيرادات و تحقيق العدالة الضريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجديد لم يحقق حتى الهدف المالي وهو تأمين الإيرادات والأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإن الزيادة الحاصلة في الناتج القومي خلال فترة الدراسة لم يرافقها زيادةً في الإيرادات الضريبية، وهذا يعني أن هناك كتلةً كبيرةً في الناتج بقي خارج إطار التكليف الضريبي مما يدل على وجود تهربٍ ضريبيٍّ كبيرٍ في سورية آنذاك.

- الدراسة الرابعة:

رسالة ماجستير إعداد عفيف عبد الكريم صندوق (2005) بعنوان (دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجمهورية العربية السورية) هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والافتتاح العامين على عملية الإصلاح الاقتصادي، وعن محاولة الوصول إلى سياسة مالية عامة مثلى تحقق الأهداف الاقتصادية العامة وأكبر زيادة ممكنة في الدخل القومي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكلات متعددة وعميقة في تشريعنا الضريبي، فهذا النظام لم يطبق ضريبة الإيراد العام بشكل فعلي وبقية حبراً على ورق، كما أنه يتضمن إعفاءات غير مبررة في بعض نصوصه، ولا يميز في فرض الضريبة بين القطاعين العام والخاص، كما أنه يحتوي على الكثير من الثغرات التي قد تؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة.

- الدراسة الخامسة:

رسالة ماجستير إعداد رامي زيدان عام (2002) بعنوان (ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي في سورية)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى المرونة التي يتمتع بها النظام الضريبي السوري، ومن ثم التنبؤ بدور الإيرادات في تحقيق التوازن النسبي للاقتصاد أو عكس ذلك هذا من جهة ورفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات اللازمة من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي في سورية لم يكن حساساً للتقلبات التي حصلت في الحالة الاقتصادية خلال الفترة المدروسة، وذو مردود غير وفير كما أن المعدلات الضريبية السائدة مرتفعة على النحو الذي يدفع المكلفين للتهرب مما يؤدي لانخفاض الحصيلة الضريبية وإثقال العبء الضريبي على القاعدة الضيقة التي لا تستطيع التهرب والتي تسهل منها الجباية من جهة أخرى.

أما الجديد في بحثنا هو:

دراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية كمتغير تابع والدخل القومي كمتغير مستقل ضمن الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2000-2010)، حيث صدرت عدة تشريعات ضريبية جديدة واتبعت سياسات واتخذت إجراءات عديدة منذ عام 2003 حتى عام 2007 على التوالي، كما تم في عام 2006 تعديل العديد من التشريعات الصادرة خلال الأعوام (2003-2004-2005) حيث تم من خلال هذه التشريعات إلغاء ضرائب وتشريعات قديمة واستبدالها بأخرى جديدة، هذه التعديلات والاتجاهات الضريبية الحديثة تجعل من القيام بهذه الدراسة أمراً ذو ضرورة، لتبين مدى كفاءتها وجدواها في الاستجابة لتغيرات الدخل القومي

ولحركة الظرف الاقتصادي، كما تم التطرق الى ما آل اليه وضع الاقطاع الضريبي خلال الحرب التي واجهت سورية منذ بداية عام 2011 والتي لاتزال مستمرة الى يومنا هذا. **ملاحظة:** تناولت الباحثة الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2000-2010) في فصول البحث، وذلك بسبب عدم توفر بياناتٍ رسميةٍ دقيقةٍ حول عام 2011 نتيجة دخول سورية في ذلك العام بأزمته السياسية التي تحولت إلى حرب، ولكن تم تخصيص مبحثٍ في نهاية الفصل الأول قمنا من خلاله بالتطرق للفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2011-2015) بشكلٍ تقديري.

الفصل الأول

الدخل القومي والإيرادات الضريبية في سورية.

المبحث الأول: مفهوم الدخل القومي وأهميته.

المبحث الثاني: تحليل تطور الدخل القومي في سورية خلال الفترة الزمنية (2010-2000).

المبحث الثالث: تحليل تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة الزمنية (2010-2000) وتحليل العبء الضريبي.

المبحث الرابع: الحرب والأزمة السورية وآثارها في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال الفترة الزمنية (2015-2011)

المبحث الأول

مفهوم الدخل القومي وأهميته

تمهيد:

لا شك أن لدراسة الدخل القومي أهمية بالغة في مساعدة كل من السياسيين، والمخططين الاقتصاديين في رسم معالم السياسات الاقتصادية للدولة، وفي رسم الاتجاه العام للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فكما يمكن للقمر الصناعي أن يوفر من الفضاء دراسةً وافيةً للطقس عبر قارةٍ بأكملها، يعطي الدخل القومي نموذجاً مجسداً لحالة الاقتصاد في الدولة¹، إذ إنّ تطور الدخل الحقيقي خلال فترةٍ زمنيةٍ معينة، يعكس حالة نمو الاقتصاد القومي أو ركوده خلال تلك الفترة، وذلك على اعتبار أن معدل الزيادة في الدخل القومي من المعايير الهامة المستخدمة لتقييم عملية التنمية وتقييم الأداء، وبالتالي نستطيع مقارنة نمو الاقتصاد من سنةٍ إلى أخرى، وذلك بمقارنة الدخل القومي من سنةٍ إلى أخرى، أو إجراء مقارنةٍ بين الدخل القومي لدولةٍ ما في إحدى السنوات مع الدخل القومي لدولةٍ أخرى (مع مراعاة العوامل الأخرى) وذلك بغرض قياس مستوى الرفاه الاقتصادي، ومعدل النمو في تلك الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

كما يُمكننا قياس الدخل القومي من دراسة التركيب الهيكلي للاقتصاد من حيث نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين هذا الدخل من جهة والتغير الذي طرأ على هذا التكوين من جهةٍ أخرى.

ونظراً لتعدد المفاهيم والمقاييس التي تقيس الدخل والنواتج القومي ونظراً للتشابه والتشابه بين هذه المفاهيم سنحاول في بداية هذا المبحث أن نستعرض أهم المفاهيم والمصطلحات الأساسية للدخل والنواتج القومي بغية توضيحها والتمييز بينها.

أولاً: الدخل القومي (NI) National income: يعرف الدخل القومي بأنه: كافة الدخول التي يتم توزيعها في الاقتصاد، والمستحقة لأصحاب عناصر الإنتاج الوطنية، وذلك لقاء مساهمتهم في الأنشطة الإنتاجية، سواء داخل البلد أو خارجها، خلال فترةٍ زمنيةٍ (سنة عادة)². ومن هذا التعريف نجد أن الدخل القومي يتضمن دخول المواطنين فقط سواء كان هؤلاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، كما أنه يتم استبعاد كافة الدخول التي لا تتحقق مقابل المساهمة في الإنتاج، أو تلك التي لا تتحقق في الفترة الزمنية المعينة، فمثلاً لا يمكن القول بأن

¹سامويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006. ص451.
²الجنابي، هيثم عبد القادر، أساسيات علم الاقتصاد الكلي، دار البجار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2011، ص14.

الجزء من الدخل القومي للعام الحالي قد تم الحصول عليه في العام الماضي أو أنه تبقى من العام الماضي.

وهنا لابد من التمييز بين الدخل بمفهومه التدفقي (flow concept) وبين تحويلات الأصول (Assets Transformation) من فردٍ إلى آخر، فمثلاً لا تعتبر الأموال التي يحصل عليها الفرد لقاء بيع منزلٍ أو سندٍ أو حق اختراعٍ دخلاً جديداً بل هو عملية نقلٍ للثروة من شخصٍ إلى آخر، كما أن المبالغ المحصلة عن تسديد دينٍ ما لا تعد دخلاً بل انتقالاً أو تحويلاً للأموال من فردٍ إلى آخر ضمن الاقتصاد نفسه، وبالتالي لا تعد الهبات و المساعدات التي تقدم للأشخاص من قبيل الدخل القومي وذلك لأنها مجرد عملية نقلٍ للأموال من يدٍ إلى أخرى في المجتمع، أما العوائد التي يتقاضاها الأفراد لقاء إسهامهم في العملية الإنتاجية فتدخل في حساب الدخل القومي سواء كانت هذه العوائد مدفوعات نقدية أو عينية.

وعلى هذا فإن الخدمات التي تؤديها ربة المنزل أو الخدمات التي يؤديها بعض أفراد الأسرة لبعضهم الآخر لا تدخل في تقدير دخل الأسرة، ذلك لأنها ليست خدمات اقتصادية، وفي نفس الوقت فإن الجزء من المحاصيل الزراعية الذي يستهلكه المزارع وأسرته ولا يبيعه في السوق يعتبر دخلاً للمزارع¹.

ويمكن النظر للدخل القومي من جهتين مختلفتين، فمن وجهة نظر قطاع الأعمال والوحدات الإنتاجية فإنه يقيس تكلفة عناصر الإنتاج، أما من وجهة نظر موردي عناصر الإنتاج فإنه يقيس مساهمتهم في العملية الإنتاجية².

ثانياً: الناتج القومي الإجمالي (Gross national product (GNP) :

هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما من قبل عناصر الإنتاج الوطنية سواء كانت هذه العناصر داخل الحدود الإقليمية للدولة أو خارجها وذلك خلال فترة معينة (عادةً سنة)³. ويمكن القول إن كلاً من الناتج القومي والدخل القومي يمثل تياراً جارياً، يتدفق من الأنشطة القومية خلال فترة زمنية معينة، فبينما يمثل الدخل القومي تياراً جارياً من النقود، أي الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في إنتاج السلع والخدمات، فإن الناتج القومي يمثل تياراً جارياً آخر ولكن من السلع والخدمات المقدرة بالنقود، والمتولدة نتيجة القيام بالأنشطة الاقتصادية التي تتم من قبل المنتجين مقابل استخدام عناصر الإنتاج لإتمام العملية الإنتاجية⁴.

¹ معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان -الأردن، 2005، ص10.

² العبادي، عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان -الأردن، 2000، ص42.

³ عبادي، عبد الناصر، مرجع سابق، ص7.

⁴ خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، 2007، ص30.

على الرغم من أن الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي يقيسان نفس الشيء إلا أن تقديرات كل منهما لا تعطي نفس النتائج طالما أن أحدهما يقاس بمقدار ما تم إنفاقه (الناتج القومي)، بينما يقاس الآخر ما تم استلامه (الدخل القومي)، ويحدث الاختلاف هنا عندما لا يتم استلام كل الإنفاق الشرائي (الناتج القومي الإجمالي)¹ من قبل أصحاب عناصر الإنتاج حيث أن جزءاً مما يدفعه المستهلكون لشراء سلعة معينة يذهب إلى الحكومة على شكل ضرائب مبيعات ورسوم إنتاج أي أن سعر السوق يكون أكبر من السعر الذي يصل إلى جيوب المنتجين بسبب تضمين الضرائب غير المباشرة في السعر، في الوقت ذاته تقدم الحكومة مبالغ معينة كإعانات للمنتجين الغرض منها تخفيض أسعار بيع منتجاتهم من السلع و الخدمات عن سعر السوق الحقيقي، و ذلك لأهداف اجتماعية تدخل ضمن نطاق سياسات الدعم إذ يقوم المنتج بدفع هذه الإعانات لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في عملية إنتاج السلع و الخدمات المدعومة فمثلاً إذا قام أحد المستهلكين بإنفاق 100 ل س لشراء سلعة ما فإن ذلك يعتبر جزءاً من إجمالي الناتج القومي وفي حال قامت الحكومة بمنح إعانة للمنتج بمقدار 10 ل س فإنه يستلم عملياً 110 ل س تدفع إلى أصحاب عناصر الإنتاج وهنا يكون الدخل القومي أكبر من الناتج القومي الإجمالي بمقدار 10 ل س.

إجمالي الناتج القومي - (اهتلاك رأس المال) = الناتج القومي الصافي بسعر السوق
 ناقصاً الضرائب غير المباشرة = الناتج القومي الصافي بسعر الكلفة
 زائداً إعانات حكومية = الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج.

ويمكن تعريف الناتج القومي الإجمالي بأسلوب آخر، فكما هو معلوم أنه للقيام بأي عملية إنتاجية لابد من استخدام منتجات وسيطة (مواد نصف مصنعة، مواد أولية، محروقات، الخ.)، وذلك للحصول على منتجات تامة الصنع، وإن الفرق بين قيمة المنتجات تامة الصنع والمنتجات الوسيطة يدعى القيمة الإضافية الإجمالية.
 بالتالي يمكن القول أن:

الناتج القومي الإجمالي = مجموع القيم المضافة الإجمالية في كل المشاريع = مجموع قيم المنتجات التامة الصنع - مجموع قيم المنتجات الوسيطة.

¹زيدان، رامي، ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2002، ص 23.

ثالثاً: الناتج القومي الصافي (Net national product (NNP)

إن من أهم العيوب التي تعتري الناتج القومي الإجمالي كمقياسٍ للناتج القومي، هو أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الأصول والموجودات الرأسمالية الثابتة تتعرض للانحدار أو الإهلاك نتيجة استخدامها في إنتاج السلع والخدمات، أو نتيجة تقادمها الزمني أو تقادمها الفني الناتج عن التطور التكنولوجي الذي يستدعي إحلال معداتٍ أكثر حداثةً محلها بحيث تصبح خارج إطار الاستخدام الاقتصادي لها، مما يعني ضرورة مواجهة ذلك بتخصيص نسبةٍ ثابتةٍ من الإنتاج السنوي، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية في المجتمع ثابتة.

لهذا السبب قام الاقتصاديون بتطوير مقياس أكثر دقةً، وهو صافي الناتج القومي الذي يستبعد قيمة الاستهلاك الرأسمالي ويعطى بالعلاقة التالية¹:

$$\text{صافي الناتج القومي} = \text{الناتج القومي الإجمالي} - \text{إهلاك الأصول الثابتة}$$

رابعاً: الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP):

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل عوامل الإنتاج المحلية فوق البقعة الجغرافية للوطن، بغض النظر عن جنسيتها خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ هي عادةً سنة. وهذا يعني أنه يقتصر على احتساب ما ينتجه المجتمع أو الاقتصاد المحلي داخل الحدود الإقليمية للبلاد، ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج.

بالمقابل فإن الدخل القومي الإجمالي يحسب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجت من قبل عوامل الإنتاج الوطنية، سواء كانت داخل الحدود أو خارج الحدود الإقليمية². وهنا لابد من توضيح ذلك فقد يمتلك بعض أفراد المجتمع في دولةٍ أجنبيةٍ ما أصولاً إنتاجية تدر لهم عوائد قد تأخذ شكل أرباحٍ أو فوائدٍ أو قد تكون على شكل استثمارٍ مباشرٍ كامتلاك مؤسسةٍ عقاريةٍ أو تجاريةٍ أو صناعيةٍ، ثم يقوم أولئك الأفراد بتحويل جزء من هذه الأرباح إلى دولتهم. وبالمقابل فقد يمتلك بعض الأجانب أسهماً في شركات وطنية يحصلون مقابلها على عائدٍ سنويٍ يحولونه كله أو بعضه إلى دولهم.

وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يصبح قاصراً على (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج) أو (صافي المعاملات الخارجية) أي:

$$\text{الناتج القومي الإجمالي} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{صافي الدخل من الخارج}$$

¹ بكري، كامل. مقلد، رمضان محمد. عابد، محمد سيد. ناصف، إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص33.

² هرمز، نور الدين، الحسابات الاقتصادية القومية، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2005، ص78.

صافي الدخل من الخارج = دخول عناصر الإنتاج الوطنية من الخارج - دخول
عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل!¹

وتبعاً لما سبق قد يكون الناتج المحلي أقل أو أكبر من الناتج القومي، وذلك وفقاً لعوائد الإنتاج العائدة لأبناء الوطن في الخارج إلى العوائد التابعة للأجانب في الداخل، فإذا كانت عوائد الإنتاج التي يملكها أبناء الوطن في الخارج أكبر من عوائد الإنتاج التي يملكها الأجانب في الوطن يكون الدخل القومي أكبر من الدخل المحلي، ويكون أقل في حالة العكس، ويمكن أن نتبين العلاقة بين كل من الدخل القومي والدخل المحلي كما يلي:

الناتج القومي = الناتج المحلي + العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج - العوائد
المستحقة للأجانب في الداخل!

خامساً: الناتج القومي الإجمالي من خلال مؤشر السعر:

يقدر الناتج القومي الإجمالي عادةً على أساس أسعار السوق السائدة (ويعرف ذلك بإجمالي الناتج القومي الاسمي Nominal)، ولما كانت الأسعار في تغير مستمرٍ حيث ترتفع عاماً بعد عامٍ بسبب التضخم فقد لا يكون من الحكمة أن نركن إلى قياس الناتج القومي من خلال ذلك المقياس المرن الذي يتشكل ويتغير يوماً بعد يوم!¹

فكما نعلم أن قيمة الناتج القومي تتأثر بعاملين اثنين، هما التغير في كمية الإنتاج ونوعيته، والتغير في أسعار المنتجات، وعليه فإن الإنتاج القومي المقدر وفقاً للأسعار السائدة قد لا يكون معياراً جيداً لقياس رفاهية اقتصاد ما، بمعنى آخر إن هذا المقياس لا يعكس بدقة مدى قدرة الاقتصاد على إرضاء طلب القطاع العائلي والقطاع الحكومي، بالتالي فإن أفضل مقياس لرفاهية اقتصاد ما هو ذلك الذي يطابق الناتج من السلع والخدمات والذي لا يتأثر بالتغيرات الحاصلة في الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الاقتصاديون مقياس الناتج القومي الإجمالي الحقيقي والذي يمثل قيمة السلع والخدمات مقاسةً بأسعار ثابتة (تسمى أسعار سنة الأساس)²، وهي الأسعار التي تعود إلى أحد السنوات السابقة التي يتم اختيارها تحكيمياً على أساس أنها سنة طبيعية ومستقرة خالية من أية اضطرابات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية حتى تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي. نستطيع من خلال الناتج القومي الإجمالي الاسمي والحقيقي حساب إحصائية ثالثة تدعى (معامل الانكماش الضمني لسعر الناتج القومي) ويعرف

¹سام ويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص456.

²Mankiw, N. Gregory: Macroeconomic, fifth edition, 2004, p22.

على أنه النسبة بين الناتج القومي الإجمالي الإسمي في سنة ما إلى الناتج القومي الحقيقي محسوباً بأسعار سنة الأساس.

معامل الانكماش $Nominal\ GNP / Real\ GNP = GNP\ Deflator$

يبين لنا معامل الانكماش الضمني للأسعار نسبة الأسعار في سنة ما لمستوى الأسعار في سنة الأساس.

سادساً: الدخل الشخصي (PI)

يعرّف بأنه الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد أو القطاع العائلي من كل المصادر سواء نتيجة تقديم خدمات إنتاجية أو نتيجةً للتحويلات التي لم تنشأ نتيجة المساهمة في نشاط إنتاجي جارٍ¹، ولا يوجد تطابق بين ما يحصل عليه الفرد لسد نفقات معيشته وبين ما يتحدد له عند تعيينه للعمل في أية مؤسسة، حيث أن هناك بعض الاستقطاعات وبعض الإضافات التي تطال دخله ولا تدخل في حساب عوائد عناصر الإنتاج المكوّنة للدخل القومي. فمن ناحية يُقتطع من الرواتب ما يسمى بالضمان الاجتماعي (أقساط المعاشات)، كما يقتطع من أرباح الشركات ضرائب الأرباح حيث أن بعض الشركات أو جميعها يقتطع جزءاً من الأرباح تحت مسمى أرباح محتجزة تستخدم في تكوين المخصصات والاحتياطات وإبقاء بعضها كسيولة، ومن جهة أخرى هناك بعض الإعانات أو المدفوعات المحوّلة والتي تشمل دخلاً لا يقابله إنتاج هي جزء من الدخل الشخصي لذلك فهي لا تدخل في تقدير الدخل القومي مثل الفوائد على الدخل الحكومي وتعويضات البطالة والإعانات والشيخوخة والأرباح الموزعة التي يحصل عليها الأفراد (أرباح الأسهم) الخ.

الدخل الشخصي = الدخل القومي - (أقساط المعاشات المحتجزة + ضرائب أرباح الشركات + أرباح محتجزة) + التحويلات المدفوعة للأفراد¹

سابعاً: الدخل القابل للتصرف (PDI Personal disposable income)²:

هو الدخل الفعلي الذي يستلمه الأفراد بشكل فعلي، ويستطيعون التصرف به من خلال ادخاره أو إنفاقه على شراء السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم، ويمكن من خلاله قياس مقدار القوة الشرائية المتاحة لأفراد المجتمع، و تتبع أهمية الدخل التصرفي كونه المقياس الذي يستند إليه لتحديد إمكانية الاستهلاك و الادخار لدى الأفراد وبالتالي إمكانية تمويل الاستثمارات، ويشق هذا المفهوم للدخل من مفهوم الدخل الشخصي إذ أن جزءاً منه يقتطع لصالح الحكومة على شكل

¹الجنابي، هيثم عبد القادر، مرجع سابق، ص16.

²محبك، محمد ظافر، التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، حلب، 1982، ص53.

ضرائب مباشرة على دخول الأفراد، فإذا ما استبعدنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي فإننا نحصل على ما يسمى بالدخل القابل للتصرف إذاً فإن:

الدخل القابل للتصرف = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة على دخول الأفراد + تحويلات الأفراد للخارج)

المبحث الثاني

تحليل تطور الدخل القومي في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010)

تمهيد:

تتبع أهمية تتبع ودراسة تطور الناتج المحلي الإجمالي من كونه مؤشراً هاماً لتحديد الكثير من الحقائق في الاقتصاد، إذ يمكن من خلاله متابعة التقلبات الاقتصادية الدورية قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل لاسيما أن معدلات تغير الدخل والإنفاق القومي الإجمالي سواء كان لأغراض الاستهلاك الخاص و الاستثمار الخاص تكشف عن الرخاء أو الركود في الاقتصاد، كما يقدم الناتج المحلي الإجمالي تشخيصاً جيداً عن واقع الاقتصاد موضوع الدراسة و مستوى نموه الاقتصادي مقارنةً بالاقتصاديات الأخرى و يكشف عن مدى سيطرة الاقتصاد الفردي السوقي أو الاقتصاد الجماعي الاشتراكي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص في مجموع القوى العاملة و في مختلف قطاعات الاقتصاد، و يعد GDP مؤشراً هاماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان، خاصةً أن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عندما يتفوق في نموه على معدلات النمو الاقتصادي و هذا ينعكس سلباً على معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي:

بعد أن قمنا في المبحث السابق باستعراض المفاهيم المختلفة للدخل القومي والناتج المحلي سنقوم في هذا المبحث بتحليل تطور الناتج المحلي في سورية للفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2010) وبالأسعار الثابتة لتلافي حدوث تغير غير حقيقي (اسمي) في تقدير الدخل القومي في حال حدوث تغير في المستوى العام للأسعار في المجتمع، ويعتبر تطور الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر تعبيراً عن حالة النمو الاقتصادي بالرغم من الإشكاليات التي تعترض عملية قياسه وخاصةً في ظل تعدد أساليب وطرق حسابه واختلاف السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (1): يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 وبملايين الليرات السورية خلال الفترة الممتدة من (2000-2010)

| العام | الناتج المحلي الإجمالي بسر السوق | نمو الناتج المحلي الإجمالي بسر السوق | الناتج المحلي الصافي بسر السوق | نمو الناتج المحلي الصافي بسر السوق | الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج |
|-------|-------------------------------------|---|-----------------------------------|--|---|--|
| 2000 | 904622 | | 867120 | | 841885 | |
| 2001 | 950245 | 5.04 | 911712 | 5.14 | 886098 | 5.25 |
| 2002 | 1006431 | 5.91 | 966372 | 6.00 | 930705 | 5.03 |
| 2003 | 1017619 | 1.11 | 977153 | 1.12 | 937379 | 0.72 |
| 2004 | 1089027 | 7.02 | 1047207 | 7.17 | 1055699 | 12.62 |
| 2005 | 1156714 | 6.22 | 1112465 | 6.23 | 1130524 | 7.09 |
| 2006 | 1215082 | 5.05 | 1169990 | 5.17 | 1317160 | 16.51 |
| 2007 | 1284035 | 5.67 | 1235685 | 5.62 | 1441657 | 9.45 |
| 2008 | 1341516 | 4.48 | 1290780 | 4.46 | 1459653 | 1.25 |
| 2009 | 1420833 | 5.91 | 1367504 | 5.94 | 1365861 | -6.43 |
| 2010 | 1469703 | 3.44 | 1413813 | 3.39 | 1437357 | 5.23 |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء. معدلات النمو محسوبة من قبل الباحثة.

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ما يلي:

- تناغماً كبيراً في سير كل من الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي الصافي بسر السوق مقاسة بالأسعار الثابتة لعام (2000) خلال فترة الدراسة، إذ بلغ معدل النمو الوسطي لكل منهما على الترتيب (4.99%، 5.02%)، كما نلاحظ أن الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج كان يحذو حذو النواتج الألفة الذكر بمعدل نمو وسطي سنوي (5.67%)، وقد كانت الفترة (2000 - 2003) امتداداً لمرحلة سابقة من الركود الاقتصادي التي شهدتها البلاد منذ منتصف التسعينات ومن الملاحظ تباطؤ النشاط الاقتصادي عام 2003 نتيجة تناقص الانتاج النفطي و ضعف المحاصيل الزراعية و تأثير الصراع في العراق على الصادرات و الاستثمارات¹، إلا أنه منذ عام 2004 نلاحظ أن الاقتصاد قد اكتسب انتعاشاً إذ بلغ معدل نمو كل من الناتج المحلي (الإجمالي و الصافي بسر السوق والناتج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج) على الترتيب (7.02، 7.17، 12.62) %، و مرد ذلك تدفقات رؤوس الاموال الداخلة للعراقيين اللاجئين الى سورية والسيولة المتوفرة في منطقة الخليج و تحسن الاستثمار الخاص و المكاسب القوية التي حققتها الصادرات رغم الانخفاض الكبير في نسبة الايرادات النفطية من اجمالي الناتج المحلي.

ومن أجل دراسة التطور الديناميكي لحركة تلك النواتج سيتم تقسيم الفترة المدروسة إلى فترتين زمنيتين تشمل الفترة الأولى سنوات الخطة الخمسية التاسعة (2000-2005) بينما تتضمن الفترة الزمنية الثانية سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010).

¹ تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2005، مصرف سورية المركزي، ص 13.

الجدول (2): يوضح معدلات النمو السنوية الوسطية للمتحويلات المذكورة خلال الفترتين الزمنيةتين المدروستين

| معدل النمو السنوي الوسطي % | | البيان |
|----------------------------|-------------|----------------------------|
| 2006 - 2010 | 2000 - 2005 | |
| 10.33 | 11.91 | الإنفاق العام |
| 0.67 | 8.61 | الاستثمار الحكومي |
| 4.91 | 5.06 | ن م ج بسعر السوق |
| 4.92 | 5.13 | ن م ص بسعر السوق |
| 5.2 | 6.14 | ن م ص بتكلفة عوامل الإنتاج |

المصدر: من إعداد الباحثة

بالنظر إلى الجدول رقم (2) يمكن أن نلاحظ:

- تراجعاً في معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والصافي بسعر السوق والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج في الفترة الثانية (الخطبة الخمسية العاشرة) عما كانت عليه في فترة الخطبة الخمسية التاسعة فقد بلغ معدل النمو الوسطي السنوي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة الأولى (5.06%) في الوقت الذي كان متوسط النمو الوسطي للناتج المحلي الصافي بسعر السوق (5.13%)، وقد تراجع هذا المعدل في كلا المؤشرين في الفترة الثانية فكان (4.91%) للناتج المحلي الإجمالي و(4.92%) للناتج المحلي الصافي. أما بالنسبة للناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج فلم يشذ عن سابقه فقد كان معدل نموه الوسطي السنوي خلال الخطبة الخمسية التاسعة (6.14%) وتراجعت هذه النسبة لتصبح في الفترة الثانية (5.2%)، مما يعني تراجع معدلات النمو السنوية الوسطية خلال فترة الخطبة الخمسية العاشرة على عكس ما كان مخططاً له.

يمكن القول أن حالة التذبذب المرتفعة نسبياً في النمو كانت واحدة من المعالم الرئيسية للنمو الاقتصادي في سورية، ويرجع ذلك التذبذب إلى الاعتماد على معدل النمو المتقلب في القطاع الزراعي و تأثيرات الأزمات السياسية الداخلية والخارجية وطبيعة وبنية هذا النمو في سورية ومصادره فلطالما ارتبط النمو الاقتصادي منذ عام 2000 بعوامل ظرفية و ريعية كان أهمها الانفتاح على سوق العراق والإنفاق الكثيف للاجئين العراقيين اللذين زادوا بنسبة 60% خلال أعوام (2003-2005) مما أثر بشكل واضح في الطلب الكلي وخاصةً فيما يتعلق بأسعار العقارات والإيجارات إذ قفزت الصادرات السورية إلى العراق بصورة مطردة من 79 مليون دولار عام 2002 لتصل إلى 500 مليون دولار عام 2005 ومن ثم 646 مليون دولار عام 2006.

ثانياً: العلاقة بين النمو السكاني وتطور الناتج المحلي في سورية:

على الرغم من الأهمية القصوى لحجم السكان في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالنسبة لأي بلدٍ من بلدان العالم فإن معظم الدول تجمع على أن النمو السكاني المرتفع أصبح الخطر الذي يهدد أغلب الدول فحتى من كان يشجع على التنازل والتكاثر بدأ يشعر بعبء المشكلة خصوصاً مع تدفق أعداد المهاجرين إليه وما يرافقه في بعض الأحيان من تشوهات في البنية الهيكلية للسكان والاقتصاد¹.

ومشكلة النمو السكاني لا تكمن في التزايد السكاني وإنما في معدل هذا التزايد في حال فاق هذا المعدل قدرة المجتمع والاقتصاد على مواجهة وإشباع الحاجات الأساسية وإحداث التطور الاقتصادي وهذا يؤدي إلى تدني مستوى معيشة الأفراد وتناقص مستوى الرفاهية. وتتركز زيادة السكان في البلدان النامية خصوصاً التي ترتفع فيها معدلات نمو السكان وبمستوياتٍ قد تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يولد ضغطاً على موارد البلد الاقتصادية والمالية وبالتالي لا يمكنه تلبية متطلبات هذه الزيادة في السكان من غذاءٍ وتعليمٍ ورعايةٍ صحيةٍ وغيرها من الخدمات الضرورية.

وأما عن العلاقة بين نمو الدخل القومي والنمو السكاني فنعلم أنه من أجل زيادة الدخل القومي بنسبةٍ تساوي نسبة زيادة السكان لابد من القيام باستثماراتٍ منتجةٍ لتحقيق هذا الغرض، و قد تبين عملياً أنه من أجل زيادة 1% من الدخل القومي سنوياً نحن بحاجةٍ لإعادة استثمار 3-4% سنوياً من هذا الدخل و هذا ما يطلق عليه اقتصادياً معامل الاستثمار، وهذا يعني من أجل بلدٍ تقارب فيه الزيادة السكانية 3% سنوياً حتى يزداد الدخل القومي بنفس النسبة ودون إحداث أية زيادة في مستوى المعيشة أي فقط المحافظة على المستوى القائم علينا استثمار ما يقارب 12% من الدخل القومي السنوي، في حين كان يجب تكريس هذه النسب من الناتج لاستثمارها من أجل زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى المعيشة². ويعتبر معدل النمو السكاني في سورية من أعلى المعدلات في العالم، فقد بلغ هذا المعدل كوسطي سنوي (3.3%) للفترة الممتدة بين (1960-1991) و (2.7%) سنوياً بالمتوسط خلال (1994-2000) أي أن عدد السكان في سورية يتضاعف كل قرابة 35 سنة، وقد بلغ معدل النمو السكاني كوسطي سنوي للفترة الممتدة بين (2000-2010) نحو (2.37%)³.

¹ عطوي، عبد الله، جغرافية السكان، الطبعة الأولى دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص32.

² نجمة، الياس، " المسألة السكانية في القطر العربي السوري"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص 5-6.

³ نعيم، معتز، " السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية-دراسة تحليلية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص320.

سنقوم الآن بدراسة أثر النمو السكاني في سورية على الزيادة في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج معتبرين عام (2000) هو سنة الأساس. الجدول رقم (3): يوضح العلاقة بين النمو السكاني في سورية والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة مع اعتبار سنة (2000) سنة الأساس

| الناتج المحلي الصافي | | عدد السكان | | البيان | |
|---|---|------------------|---------------|----------------------|---------------|
| نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الصافي | الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | العدد (الف نسمة) | رقم القياسي | المبلغ (مليون ل. س.) | رقم القياسي |
| الرقم القياسي | المبلغ (ل. س.) | الرقم القياسي | الرقم القياسي | المبلغ (مليون ل. س.) | الرقم القياسي |
| 100 | 51586 | 100 | 100 | 841885 | 100 |
| 102.74 | 52996 | 105.25 | 102.45 | 886098 | 102.45 |
| 105.33 | 54332 | 110.55 | 104.96 | 930705 | 104.96 |
| 103.54 | 53412 | 111.34 | 107.54 | 937379 | 107.54 |
| 114.20 | 58908 | 125.40 | 109.81 | 1055699 | 109.81 |
| 119.96 | 61882 | 134.28 | 111.94 | 1130524 | 111.94 |
| 136.42 | 70372 | 156.45 | 114.69 | 1317160 | 114.69 |
| 145.77 | 75196 | 171.24 | 117.48 | 1441657 | 117.48 |
| 144.05 | 74305 | 173.38 | 120.37 | 1459653 | 120.37 |
| 131.57 | 67869 | 162.24 | 123.31 | 1365861 | 123.31 |
| 135.14 | 69710 | 170.73 | 126.34 | 1437357 | 126.34 |

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011 - المكتب المركزي للإحصاء - دمشق، الأرقام القياسية محسوبة من قبل الباحثة

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (3) يمكن أن نلاحظ تزايد عدد السكان بشكلٍ مضطربٍ إلى أن وصل الرقم القياسي لعدد السكان عام 2010 إلى (126.34) نقطة. أما بالنسبة للناتج المحلي الصافي فقد أخذ بالتزايد باطراد منذ عام 2000 حتى وصل في عام 2008 إلى (173.38) نقطة، إلا أنه انخفض في عام 2009 إلى (162.24) نقطة ومن ثم عاد للارتفاع بعد ذلك إلى (170.73) نقطة في العام 2010.

و أما عن نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الصافي فنصنف الاقتصاد السوري سابقاً من حيث متوسط دخل الفرد السنوي ضمن شريحة البلدان المتوسطة الدخل إذ كان يبلغ متوسط الناتج المحلي الصافي السنوي للفرد نحو \$2800 دولار أميركي¹، ولدى تتبع نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الصافي في سورية نلاحظ أنه قد شهد ارتفاعاً في كافة سنوات الدراسة المأخوذة قياساً بسنة الأساس، فالرقم القياسي في سنة الأساس (100) نقطة وقد زاد هذا الرقم في كافة سنوات الدراسة عن هذا المستوى وبلغت الزيادة أعلى قيمة لها عام 2007 حيث وصلت إلى (45.77) نقطة، وهذا مؤشرٌ إيجابيٌّ ناتجٌ عن تفوق معدل نمو الناتج المحلي الصافي على معدلات النمو السكاني فقد بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الصافي خلال فترة الدراسة 5.67% مقابل 2.37% للنمو السكاني خلال فترة

¹ World Bank. WDI "world Development indicators", Washington. DC: World Bank. Various issues.

الدراسة وفي كل الأعوام المدروسة تفوق معدل نمو الناتج على معدل النمو السكاني باستثناء عام 2003 فقد بلغ معدل النمو السكاني (2,45%) بينما كان معدل نمو الناتج المحلي الصافي آنذاك (0,72%) وهذا ما جعل نصيب الفرد الواحد في ذلك العام يتراجع عن العام السابق.

ثالثاً: أثر الإنفاق العام في تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية:

يعتبر الإنفاق العام محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وذلك إذا ما وجه بطريقة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة لذا يبدو من الضروري تتبع مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(4) يوضح تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالأسعار الجارية

خلال الفترة الزمنية(2000-2010) وبملايين الليرات السورية

| العام | الإنفاق العام (1) | الإنفاق الجاري (2) | الإنفاق الاستثماري (3) | نسبة 1/2 (%) | نسبة 1/3 (%) | الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (4) | نسبة / (1) (4) |
|-------|-------------------|--------------------|------------------------|--------------|--------------|---------------------------------------|----------------|
| 2000 | 275400 | 143400 | 132000 | 52.1 | 47.9 | 904822 | 30.4 |
| 2001 | 322000 | 161000 | 161000 | 50.0 | 50.0 | 974008 | 33.1 |
| 2002 | 356389 | 172389 | 184000 | 48.4 | 51.6 | 1022303 | 34.9 |
| 2003 | 420000 | 209000 | 211000 | 49.8 | 50.2 | 1074163 | 39.1 |
| 2004 | 449500 | 232500 | 217000 | 51.7 | 48.3 | 1266891 | 35.5 |
| 2005 | 460000 | 280000 | 180000 | 60.9 | 39.1 | 1505440 | 30.6 |
| 2006 | 495000 | 300000 | 195000 | 60.6 | 39.4 | 1726404 | 28.7 |
| 2007 | 588000 | 330000 | 258000 | 56.1 | 43.9 | 2020838 | 29.1 |
| 2008 | 600000 | 370000 | 230000 | 61.7 | 38.3 | 2448060 | 24.5 |
| 2009 | 685000 | 410000 | 275000 | 59.9 | 40.1 | 2520705 | 27.2 |
| 2010 | 754000 | 427000 | 327000 | 56.6 | 43.4 | 2791775 | 27.0 |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام بين 2000-2010 والنسب من إعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4)، ازدياد الإنفاق العام منذ عام 2000 من (275.4) مليار ليرة سورية حتى (754) مليار ليرة سورية في عام 2010 حيث بلغ معدل النمو الوسطي له خلال فترة الدراسة 10.7%، في حين تفوق معدل النمو الوسطي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لنفس الفترة 12.10% وهو أكبر من معدل نمو الإنفاق العام مما يشير إلى تراجع دور الأخير في نمو الناتج المحلي الإجمالي انسجاماً مع التوجه نحو زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقليل من دور الدولة¹. ومن الملاحظ ازدياد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2000 لتبلغ أعلى قيمة لها في تلك الفترة نحو 39.1% في عام 2003، وقد جاءت هذه الزيادة في إطار التوجهات الحثيثة للخروج من مرحلة الركود الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد السوري منذ النصف الثاني من التسعينات حتى عام

¹ شحور، إيمان غسان، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، العددان 63-64، 2013، ص102-103.

2003، إلا أن هذه الزيادة في الإنفاق صاحبها تراجعٌ في نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي مما أدى لازدياد عجز الموازنة بشكل ملحوظ ليصل إلى 32.7 مليار ليرة سورية و بهدف تقليص عجز الموازنة الذي بلغ أوجه عام 2005 بنحو (75.1) مليار ل.س نتيجة بعض الأحداث السياسية والضغوط الاقتصادية آنذاك عمدت الدولة إلى ضغط الإنفاق العام خاصةً مع تبني نهج السوق الاجتماعي إذ بلغت نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي 30.9% كوسطي خلال فترة الدراسة، وقد وصلت هذه النسبة إلى أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة في عام 2008 إذ بلغت 24.5% وهو ما تجلّى بانخفاض نسبة الإنفاق الحكومي الاستثماري من الناتج المحلي الإجمالي من 12% عام 2005 إلى 9.4% عام 2008، ولكن مع ظهور الركود الاقتصادي مجدداً في الاقتصاد السوري في ظل الأزمة المالية العالمية اتبعت الحكومة السورية سياسةً ماليةً توسعيةً في عام 2009 تجلت بزيادة الإنفاق العام بهدف تحفيز الاقتصاد و تشجيع النمو. ومن الملاحظ أن الدولة لطالما حاولت أن توجد نوعاً من التوازن بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة المدروسة لدرجة انتفى الفرق بين هذين الاتفاقيين عام 2001 ولكن منذ عام 2004 بدأت الدولة تتجه نحو زيادة الإنفاق الجاري وتخفيض الإنفاق الاستثماري إيماناً منها بأهمية الإنفاق الجاري ومدى التزامها بالإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وضرورة تقليص دورها في النشاط الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص.1. ففي موازنة عام 2005 نلاحظ الفرق واضح بين الإنفاق الجاري والاستثماري حيث بلغت الفجوة (100) مليار ليرة سورية لمصلحة الإنفاق الجاري الذي بلغ (280) مليار ليرة سورية².

¹ إبراهيم، رشا يحيى، "دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي – دراسة في سورية خلال الفترة 1990-2009"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم التأمين والمصارف، إشراف علي كنعان، 2011، ص174-175.

² رامز شجاع، "صافي الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور، المركز الاقتصادي السوري، الإصدار رقم 35، شباط 2006، ص2.

رابعاً: أثر تكوين رأس المال الثابت في تطور الناتج المحلي الإجمالي وبملايين الليرات السورية:

الجدول رقم (5): يوضح مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب الملكية بأسعار 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية

| العام | القطاع العام (1) | القطاع الخاص (2) | مجمل تكوين رأس المال الثابت | الناتج المحلي الإجمالي (3) | نسبة (1) (3)/ | نسبة (2) (3)/ |
|-------|---------------------|------------------|--------------------------------|-------------------------------|------------------|------------------|
| 2000 | 99331 | 56761 | 156092 | 904622 | 10.98 | 6.27 |
| 2001 | 115858 | 62290 | 178148 | 950245 | 12.19 | 6.56 |
| 2002 | 121083 | 75304 | 196387 | 1006431 | 12.03 | 7.48 |
| 2003 | 147087 | 87731 | 134818 | 1017619 | 4.63 | 8.62 |
| 2004 | 135318 | 120449 | 255767 | 1089027 | 12.43 | 11.06 |
| 2005 | 146688 | 141505 | 288193 | 1156714 | 12.68 | 12.23 |
| 2006 | 143791 | 164878 | 308669 | 1215082 | 11.83 | 13.57 |
| 2007 | 136400 | 146699 | 283099 | 1284035 | 10.62 | 11.42 |
| 2008 | 112739 | 153749 | 266488 | 1341516 | 8.40 | 11.46 |
| 2009 | 143820 | 153280 | 297100 | 1420833 | 10.12 | 10.79 |
| 2010 | 144153 | 193268 | 337421 | 1469703 | 9.81 | 13.15 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المدروسة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، والنسب من إعداد الباحثة.

- لطالما تفوقت حصة الاستثمار العام من مجمل تكوين رأس المال الثابت على الاستثمار الخاص خلال أعوام الخطة الخمسية التاسعة، إلا أن التوجه الجديد للحكومة نحو اللبرلة وانتهاج السوق الاجتماعي أدى إلى تراجع الإنفاق العام كما رأينا لفسح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ زمام المبادرة في النشاط الاقتصادي مما أثر على نسبة الاستثمار الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أخذت بالتراجع بعد عام 2005 من (12.68%) لتصل إلى أدنى نسبة لها عام 2008 بمقدار (8.40%) ثم عادت للزيادة إلى (10.12%) عام 2009 ثم تراجعت مجدداً إلى (9.81%) مقابل زيادة نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي تراجعت نسبة الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من معدل (10.82%) خلال الخطة الخمسية التاسعة إلى (10.16%) خلال الخطة الخمسية العاشرة مقابل ازدياد نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من (8.70%) إلى (12.08%).

الجدول رقم (6) يوضح معدل النمو السنوي الواسطي للاستثمار الخاص والحكومي

| معدل النمو الواسطي % | | البيان |
|----------------------|-------------|--|
| 2010 - 2006 | 2005 - 2000 | |
| 7.22 | 20.38 | معدل النمو الواسطي للاستثمار الخاص % |
| 0.67 | 8.61 | معدل النمو الواسطي للاستثمار الحكومي % |

المصدر: من اعداد الباحثة

خامساً: أثر الاستهلاك في تطور الناتج المحلي الاجمالي وبملايين الليرات السورية:

ويمكننا أن نتبين حالة الاقتصاد واتجاهه أيضاً من خلال تتبع نصيب إجمالي الاستهلاك بشقيه العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة خلال فترة الدراسة إذ إن تراجع نصيب إجمالي الاستهلاك (عام خاص) في الناتج المحلي الإجمالي هو من أحد معالم ركود الاقتصاد وكساده.

الجدول رقم (7): نصيب إجمالي الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2000 الثابتة وبملايين الليرات السورية

| العام | إجمالي الاستهلاك | الناتج المحلي الإجمالي | (إجمالي استهلاك/ الناتج المحلي) % |
|-------|------------------|------------------------|-------------------------------------|
| 2000 | 685683 | 904622 | 75.80 |
| 2001 | 694236 | 950245 | 73.06 |
| 2002 | 719767 | 1006431 | 71.52 |
| 2003 | 773391 | 1017619 | 76.00 |
| 2004 | 868570 | 1089027 | 79.76 |
| 2005 | 966553 | 1156714 | 83.56 |
| 2006 | 993163 | 1215082 | 81.74 |
| 2007 | 1039221 | 1284035 | 80.93 |
| 2008 | 1057211 | 1341516 | 78.81 |
| 2009 | 1130960 | 1420833 | 79.60 |
| 2010 | 1224626 | 1469703 | 83.32 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، النسب من اعداد الباحثة.

- نلاحظ أن نسب إجمالي الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تزايدت منذ عام 2003 حيث انتقلت من 76.00% إلى 83.56% في عام 2005 وهذا إن دل على شيء فيدل على تراجع حجم الاستثمار منسوباً إلى الناتج وتزايد الاستهلاك منسوباً إلى الناتج، أي تزايد الميل الحدي للاستهلاك.
- كما نلاحظ من الجدول تذبذب نصيب إجمالي الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة فقد تراجعت نسبته بين عامي 2000 و2003 من 75.80% إلى 71.52% ومن ثم عاد للصعود ليبلغ 83.56% عام 2005 ليهبط من جديد ليصل إلى 78.81% عام 2008 نتيجة تدني مستوى المعيشة الناتج عن انخفاض الدخول الحقيقية الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير خاصة بعد الأزمة المالية العالمية

وارتفاع أسعار الغذاء والنقل¹. من ثم عاد هذا المعدل ليرتفع من جديد حتى يبلغ 83.32% في عام 2010. ولكن إجمالاً نلاحظ انخفاض في معدل النمو السنوي لإجمالي الاستهلاك خلال الفترة الثانية من (2006-2010) إذ بلغ (-0.02%) بعد أن كان مقداره في الفترة الأولى (2.05%) مما يعني تراجعاً في الطلب الكلي الفعال. سادساً: مساهمة كل من القطاعات السلعية وغير السلعية في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج:

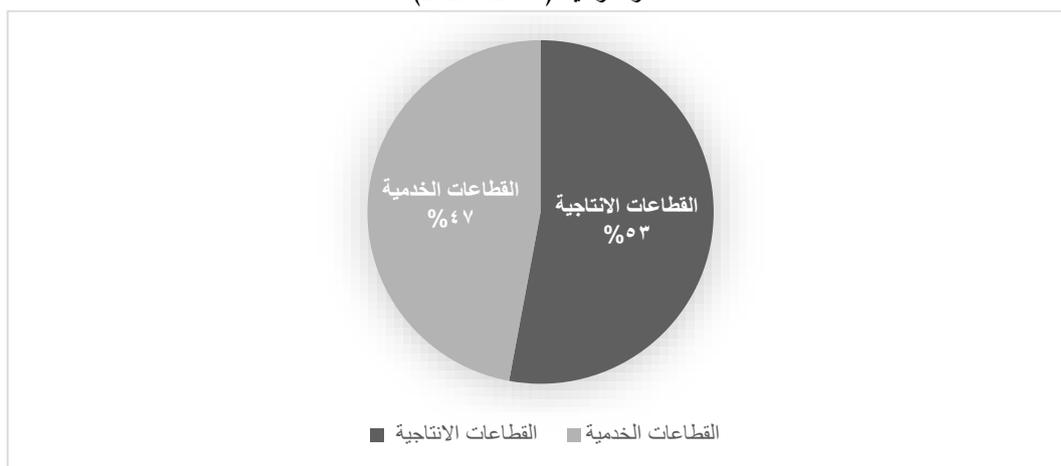
الجدول رقم(8) يبين مساهمة كل من القطاعات السلعية وغير السلعية في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بأسعار عام (2000) الثابتة للفترة الزمنية (2000-2010) بملايين لليرات السورية

| العام | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|--------|--------|--------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | 841885 | 886098 | 930705 | 937379 | 1055699 | 1130524 | 1317160 | 1441657 | 1459653 | 1365861 | 1437357 |
| الناتج من القطاعات السلعية | 520225 | 560234 | 567418 | 555715 | 611196 | 636325 | 668682 | 644206 | 636470 | 679981 | 685235 |
| التركيب الهيكلي % | 61.79 | 63.22 | 60.97 | 59.28 | 57.89 | 56.29 | 50.77 | 44.69 | 43.60 | 49.78 | 47.67 |
| الناتج من القطاعات غير السلعية | 321680 | 325864 | 369502 | 518037 | 451907 | 512403 | 671522 | 820851 | 848348 | 711290 | 777246 |
| التركيب الهيكلي % | 38.21 | 36.78 | 39.70 | 55.26 | 42.81 | 45.32 | 50.98 | 56.94 | 58.12 | 52.08 | 54.07 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

الشكل البياني رقم (1): يبين حصة كل من القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

للفترة الزمنية (2010-2000)

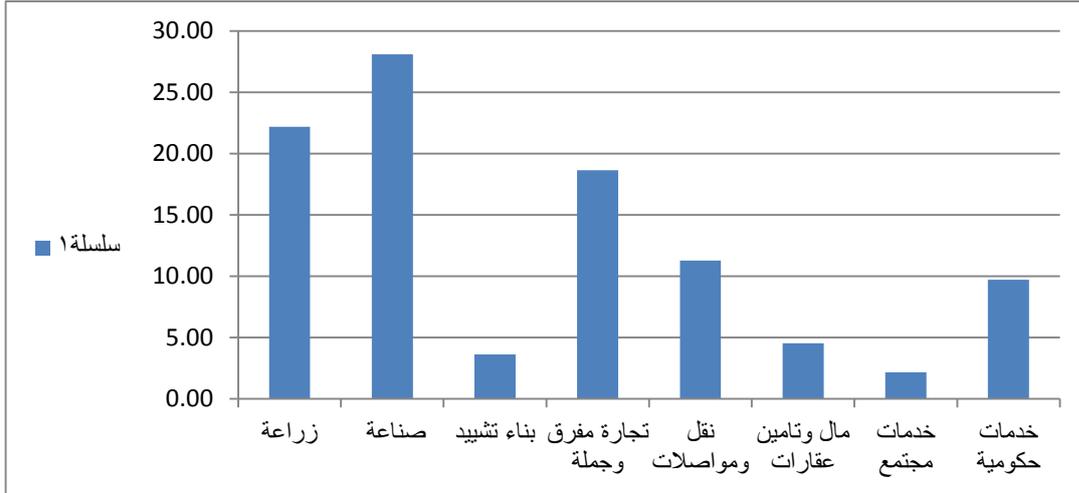


المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الحسابات إعداد الباحثة.

¹ جميل، قدر، "التضخم في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، 2011، ص10.

يظهر الجدول رقم (8) تطور المساهمة النسبية في تكوين الناتج المحلي الصافي خلال سنوات الدراسة للقطاعات السلعية (الإنتاجية) والتي تشتمل على (القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع البناء والتشييد والكهرباء)، والقطاعات غير السلعية (الخدمية) والتي تشتمل على (قطاع النقل والمواصلات و قطاع التجارة والمال والتأمين والعقارات والخدمات الحكومية وخدمات المجتمع)، وكما هو ملاحظ من خلال الشكل البياني رقم(1) فإن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية أو السلعية في الناتج المحلي الصافي خلال فترة الدراسة (2000-2010) قد بلغت 53% مقابل نسبة 47% لمساهمة القطاعات غير السلعية أو الخدمية، في حين لدى تقسيم الفترة الزمنية المدروسة الى قسمين فنلاحظ أن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية قد بلغت في الفترة الأولى (2000-2005) 59.91% مقابل 43.61% للقطاعات الخدمية، ولكن في الفترة الثانية من عام (2006-2010) نلاحظ حصول العكس، إذ انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الى 48.45% وارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية بالناتج المحلي الصافي الى 53.40%، وهذا يشير الى اتجاه الاقتصاد السوري للاعتماد بنحو أكبر على الاقتصاد الريعي أو الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يشكل القاعدة الإنتاجية المتكاملة، وهنا لا تحاول الباحثة إظهار سلبيات الاقتصاد الريعي بحد ذاته بقدر ما تود الإشارة الى ضرورة عدم التعويل عليه بشكل أساسي لتحقيق زيادات في الدخل القومي بدلاً من التركيز على القطاعات الإنتاجية التي تمثل محرك عجلة الاقتصاد والعامل الرئيس في المحافظة على زيادات مضطربة في الدخل، فعلى سبيل المثال لا يمكن الاستمرار في الاعتماد على قطاع الصناعة الاستخراجية في الحصول على إيراداتٍ للخرينة العامة خاصةً في ظل اتجاه النفط نحو النضوب عدا عن التقلبات والصدمات المقترنة به والناتجة عن تغير أسعار النفط عالمياً، ويمكن التعرف على ملامح الاقتصاد الريعي في سورية من خلال تركيب الناتج المحلي الإجمالي، ويبرز التركيب الهيكلي مساهمة القطاعات في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني التي تشكل الأساس في نمو المطارح الضريبية و ثباتها.

الشكل البياني رقم (2) يمثل مساهمة كل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية (2000-2010)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، وحسابات الباحثة.

الجدول رقم (9): يبين التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع بالأسعار الجارية للفترة الزمنية (2000-2010)

| العام | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 |
|--------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| القطاع | | | | | | | | | | | |
| الزراعة | 20 | 23 | 19 | 19 | 21 | 20 | 22 | 25 | 25 | 25 | 25 |
| الصناعة والتعدين | 28 | 25 | 32 | 31 | 32 | 28 | 26 | 24 | 26 | 27 | 30 |
| البناء والتشييد | 4 | 4 | 3 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 3 | 3 | 3 |
| تجارة الجملة والمفرق | 22 | 23 | 21 | 18 | 17 | 20 | 17 | 16 | 18 | 18 | 15 |
| النقل والمواصلات والتخزين | 10 | 9 | 9 | 10 | 11 | 11 | 11 | 14 | 13 | 13 | 13 |
| المال والتأمين والعقارات | 5 | 5 | 5 | 6 | 5 | 5 | 4 | 4 | 4 | 3 | 4 |
| خدمات المجتمع والخدمات الشخصية | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 3 | 3 | 2 | 2 | 2 |
| الخدمات الحكومية | 10 | 10 | 9 | 10 | 9 | 11 | 12 | 10 | 9 | 9 | 8 |
| الهيئات التي لا تهدف إلى الربح | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| رسوم جمركية | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 | 1 | 2 | | | | |
| خدمات المال المحاسبية | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 1 | | | | |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة.

- قطاع الزراعة: بالنظر إلى الجدول رقم (9) يمكن تتبع تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد بقيت ثابتة عند 25% خلال الأعوام (2000-2001-2002-2003) وانخفضت بعد ذلك حتى وصلت إلى (20%) عام 2005 لترتفع بنسبة ضئيلة عام 2006 إلى 21%، منخفضة بعد ذلك إلى (19%) خلال

عامي (2007-2008) متأثرةً بالعوامل المناخية والجفاف الذي تعرضت إليه البلاد، من ثم ترتفع عام 2009 إلى 23% لتعاود الانخفاض عام 2010. وعلى الرغم من أن قطاع الزراعة يمثل قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يسهم إلا بمعدلٍ ضئيلٍ في الإيرادات الضريبية، ويعود ذلك إلى كثرة الإعفاءات الضريبية التي تطل هذا القطاع كنوعٍ من أنواع الدعم والتشجيع الحكومي وهنا سنأتي على ذكر بعض من هذه الإعفاءات:

- الإعفاءات بموجب المرسوم التشريعي رقم 85 لعام 1949 في المادة الرابعة منه والتي نصت على مما يلي: (يعفى المستثمرون الزراعيون الذين ينتجون ويبيعون المحاصيل والثمار الناتجة عن أرض يملكونها أو يستثمرونها بما في ذلك الحيوانات التي يرعونها أو يربونها في أراضيهم) ويسقط هذا الاعفاء إذا ما اختلط النشاط الزراعي بشيءٍ من التصنيع أو المتاجرة بالمنتجات الزراعية.
- المرسوم التشريعي رقم (10) لعام 1986 وجاء هذا المرسوم بهدف تنمية القطاع الزراعي وتم من خلاله إحداث شركات القطاع الزراعي المشترك لاستصلاح الأراضي الزراعية وتربية وتسمين الحيوانات، ومنح هذا المرسوم مزايا للمستثمرين السوريين والعرب لإنشاء مشروعاتٍ زراعيةٍ مشتركةٍ بمساهمة القطاع العام بنسبة من رأس مال المشروع لا تقل هذه النسبة عن 25% من رأسمال المشروع، وغالباً ما تقتصر مساهمتها على تقديم الأراضي الصالحة للزراعة المقومة أسعارها بسعرٍ منخفضٍ تشجيعاً للمستثمرين على الاستثمار في المجال الزراعي، وقد ضمن هذا المرسوم إعفاءات جمركية لمتطلبات انشاء هذه المنشآت و إعفاء هذه المشاريع من الضرائب على الأرباح لمدة سبع سنواتٍ ابتداءً من السنة الأولى لتحقق الأرباح.
- القانون رقم (24) لعام 2003 والذي تضمن إعفاءات كثيرة في المادة (4) منه في الفقرة أ، إذ تم اعفاء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والجمعيات من ضريبة الدخل سواء بزمرة الأرباح الحقيقية أو بزمرة الدخل المقطوع وهم:
- جمعية الاستهلاك والاستثمار التعاونية التي ينحصر عملها بجمع طلبات مشركيها وتوزيع المواد والحاصلات والبضائع المطلوبة في مستودعاتها.
- المستثمرون الزراعيون الذين يجمعون ويبيعون المحاصيل والثمار الناتجة عن أرض يملكونها أو يستثمرونها ويتناول هذا الاعفاء أيضاً الحيوانات التي يرعونها أو يربونها أو يعلفونها في تلك الأراضي ويشمل ذلك المشائل الزراعية.

- أما المباقر والمداجن فهي تخضع للضريبة على الأرباح الحقيقية بموجب البند (29) من الفقرة (أ) من المادة (2) من هذا القانون مع شمولها بإعفاء 5% من أرباحها حسب البند (9) من الفقرة (أ) من المادة (4).
- الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينحصر عملها باستلام حاصلاتٍ مشتركيها وتحويلها وبيعها ولا يتناول هذا الاعفاء سوى الأعمال الداخلة عادة في الاستثمار الزراعي والتي لا تخضع للضريبة إذا مارسها ضمن الشروط نفسها أعضاء الجمعية منفردين.
- الجمعيات التعاونية الزراعية لشراء الأدوات والآلات الزراعية واستثمارها في أراضي الأعضاء ولا يتناول هذا الاعفاء الأرباح الناجمة عن استثمار الآلات والأدوات في غير الأراضي التي يستثمرها الأعضاء.
- المرسوم (51) لعام 2006 تم بموجب هذا المرسوم إعفاء مستثمري الحصادات والدراسات والجرارات وآلات التزرية وملحقاتها شريطة أن يكون قد مضى على تكاليفها عشر سنوات ويستمر الإعفاء حتى مع تبدل حالة المالك.
- لا شك بأن هذه الإعفاءات الضريبية قد انعكست سلباً على الحصيلة الضريبية وأصبح من اللازم إعادة النظر فيها ودراسة جدواها بما يخدم تنمية هذا القطاع ولا يخرج مطرحاً هاماً كهذا القطاع من التكليف بشكل كامل.
- **قطاع الصناعة والتعدين:**

الجدول رقم (10): صافي الناتج المحلي في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج (بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية)

| العام | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| قيمة الناتج من الصناعات التحويلية | 28913 | 74860 | 71965 | 77404 | 114310 | 122028 | 118718 | 116938 | 134227 | 163864 | 181199 |
| قيمة الناتج من الصناعات الاستخراجية | 238036 | 184796 | 183866 | 194852 | 256140 | 350823 | 412693 | 576224 | 453989 | 613278 | 468590 |
| قيمة الناتج من الماء والكهرباء | 6902 | 23331 | 27851 | 9159 | 15774 | 17207 | 20092 | 16708 | 21296 | 24341 | 23332 |
| صافي الناتج المحلي الصناعي | 273851 | 282987 | 283682 | 281415 | 386224 | 490058 | 551503 | 709870 | 609512 | 801483 | 673121 |

المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، المجموعة الإحصائية، للأعوام المذكورة

يعتبر قطاع الصناعة والتعدين في سورية من أهم القطاعات الإنتاجية، إذ يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت هذه النسبة كوسطي سنوي خلال فترة الدراسة 25.27%. ويمكن من خلال الجدول رقم (9) أن نلاحظ تزايد نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي بدأ يتراجع فيها دور القطاع الزراعي.

ويتكون القطاع الصناعي في سورية من ثلاثة أقسام: (الصناعة الاستخراجية، التحويلية، والماء والكهرباء).

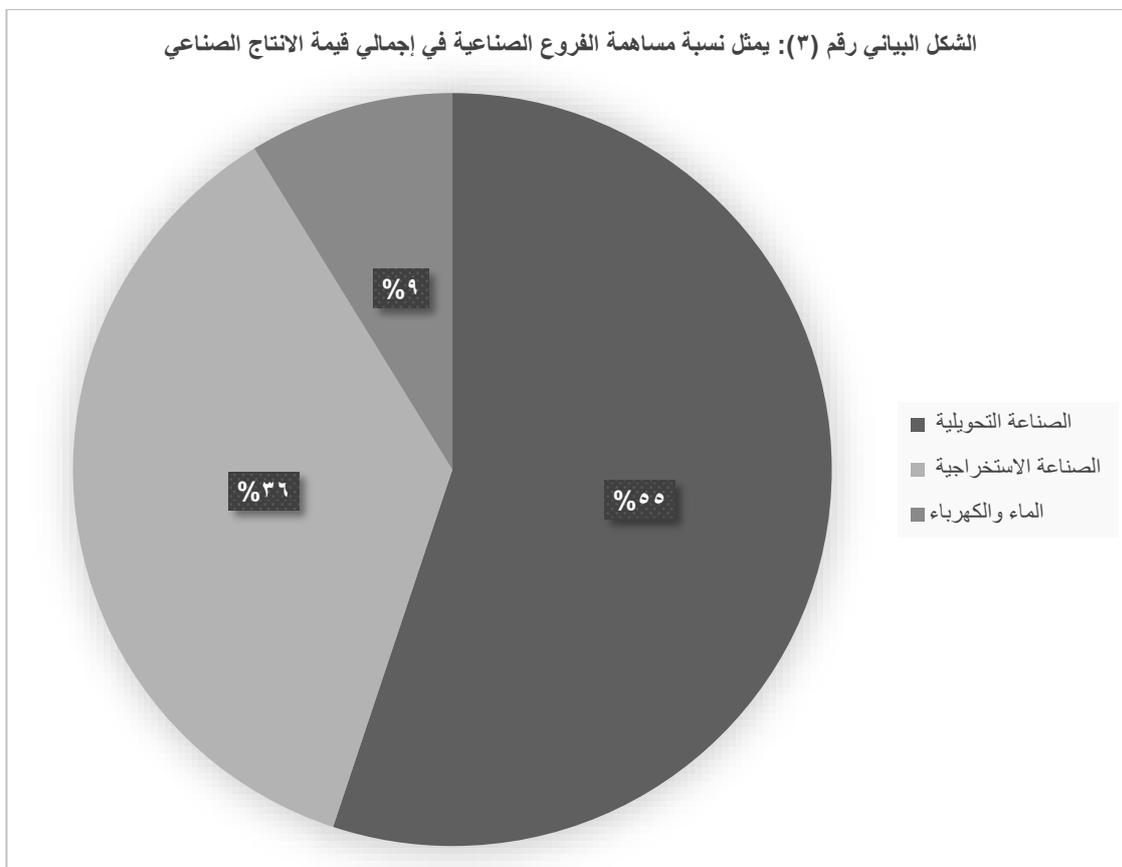
الجدول رقم (11): قيمة الإنتاج في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج (القيمة بملايين الليرات السورية وبالأسعار الجارية)

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | العام |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------------|
| 915469 | 794479 | 910432 | 783831 | 701709 | 575584 | 459963 | 381357 | 368257 | 352921 | 327303 | الصناعة التحويلية |
| 517730 | 672379 | 507006 | 656041 | 458768 | 393758 | 290208 | 230732 | 213630 | 206960 | 262073 | الصناعة الاستخراجية |
| 118032 | 152370 | 280861 | 355918 | 94482 | 86976 | 61172 | 28283 | 26861 | 25468 | 42325 | الماء والكهرباء |
| 1419593 | 1735181 | 1582346 | 1927428 | 1254959 | 1056318 | 811343 | 640372 | 608748 | 585349 | 631701 | قيمة الإنتاج الصناعي |

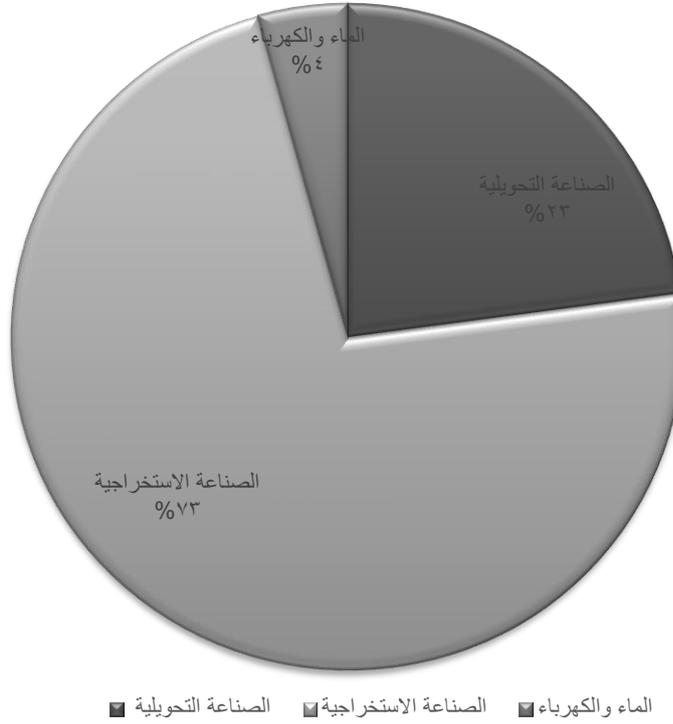
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

وتستحوذ الصناعة التحويلية على الجزء الأكبر من الأهمية في الإنتاج الصناعي السوري إذ يشكل هذا الجزء كوسطي سنوي خلال الفترة (2010-2000) ما مقداره 55,25% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي مقابل 36,26% للصناعات الاستخراجية و 8,77% لصناعة الماء والكهرباء.

الشكل البياني رقم (3): يمثل نسبة مساهمة الفروع الصناعية في إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي



الشكل البياني رقم (٤): يمثل نسب مساهمة فروع الصناعة في صافي الناتج المحلي الصناعي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، الحسابات إعداد الباحثة.

ومن الجدول رقم (10) والشكل البياني رقم (4) يمكن أن نرى أن نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في صافي الناتج المحلي الصناعي كانت الأكبر خلال فترة الدراسة فقد بلغت كوسطي سنوي 72.8%، مقابل 22.89% للصناعات التحويلية و4.31% لقطاع الماء والكهرباء. فمثلاً عندما كان صافي الناتج المحلي الصناعي 709870 مليار ليرة سورية لعام 2007 حسب المجموعة الإحصائية السورية 2009 ساهمت الصناعة الاستخراجية بأكثر من 576 مليار ليرة سورية، ولم تساهم الصناعات التحويلية السورية إلا بمقدار 116 مليار ليرة سورية، وقطاع الماء والكهرباء بمبلغ 16 مليار ليرة سورية. ورغم ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية السورية من 1.6 مليار دولار عام 2001، إلى 3 مليارات عام 2008 إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت كوسطي سنوي خلال فترة الدراسة (6.75%) انخفضت من 7.96% عام 2001، إلى 5.4% عام 2008، بينما ارتفعت مساهمة القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية السورية من 18% إلى 25.5% عام 2008، بمعنى الارتفاع من 3.8 مليار دولار إلى 13.7 مليار دولار وذلك حسب تقرير الصناعة العربية 2009-2010، الصادر عن المنظمة العربية للصناعة والتعدين.

وتعتبر نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متدنيةً مقارنةً ببعض الدول العربية الأخرى، ففي الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة 6.5% في سورية حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009 الصادر عن صندوق النقد العربي فقد بلغت حوالي 18.1% في الأردن و17.9% في تونس و15.6% في مصر¹. لذا لا بد من التعامل بحذرٍ شديدٍ مع هذا الأمر وخاصةً أنه لا يمكن للدولة أن تعول آمالها على الصناعة الاستخراجية في ظل انخفاض الثروة النفطية واتجاهها نحو النضوب.

- **قطاع البناء والتشييد:** تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2000-2010) ما بين (3-4) % إذ بلغت هذه المساهمة كوسطي سنوي نحو 3.64%.

- **قطاع الخدمات:**

1- **التجارة الخارجية:**

الجدول رقم (12): يبين الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010) بملايين الليرات السورية

| الميزان التجاري | قيمة الواردات السلعية | قيمة الصادرات السلعية | العام |
|-----------------|-----------------------|-----------------------|-------|
| 28655 | 187535 | 216190 | 2000 |
| 22405 | 220744 | 243179 | 2001 |
| 80165 | 235754 | 3011553 | 2002 |
| 28271 | 236768 | 265039 | 2003 |
| -42839 | 389006 | 346167 | 2004 |
| -78068 | 502369 | 424300 | 2005 |
| -26312 | 531324 | 505012 | 2006 |
| -105523 | 684557 | 579034 | 2007 |
| -131621 | 839419 | 707798 | 2008 |
| -225885 | 714216 | 488330 | 2009 |
| -243145 | 812209 | 569064 | 2010 |
| -459821 | 964928 | 505107 | 2011 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2011.

لطالما شهد الميزان التجاري السوري عجزاً مزمناً خلال الفترة (1980-1999) باستثناء الأعوام (1989-1991) التي حقق فيها فائضاً، ومع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية اتجه الميزان التجاري نحو الصعود محققاً فائضاً في الأعوام (2000-2003) فقد

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي، 2009، ص57.

وصل سعر البرميل من النفط الخام في سلة الأوبك إلى (31.5) دولار عام 2002 مما جعل فائض الميزان التجاري يصل إلى (80) مليار ليرة سورية آنذاك¹، ليتراجع هذا الفائض إلى (28) مليار ليرة سورية عام 2003 و يتحول إلى عجز عام 2004 بمقدار (42) مليار ليرة سورية و يتفاقم في 2005 ليصل إلى (78) مليار ليرة سورية، و كان هذا الانخفاض طبعاً بسبب مجموعة من العوامل كالعقوبات الاقتصادية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية على الصادرات الى سورية وعلى الشركات الأمريكية التي تعمل أو تستثمر في سورية إضافةً، إلى تدني إنتاج النفط الخام السوري من 500 ألف برميل في اليوم إلى (220-250) ألف برميل في اليوم²، وزيادة الاستيراد بشكل كبير بسبب تخفيف القيود على الاستيراد من خلال اتفاقية منظمة التجارة و الاتفاقيات الثنائية، وقد هبط هذا العجز عام 2006 إلى 26.3 مليار ليرة سورية، لكنه عاود الارتفاع إلى 105.5 مليار ليرة سورية عام 2007، متأثراً بانخفاض الصادرات النفطية للقطاع العام وارتفاع واردات القطاع الخاص مواصلاً الارتفاع متأثراً بالأزمة المالية العالمية، إذ تراجعت الصادرات من 707798.2 مليون ليرة سورية عام 2008 إلى 488330.3 مليون ليرة سورية عام 2009، بالمقابل انخفضت الواردات من 839419 مليون ليرة سورية عام 2008 إلى 714215.6 عام 2009، وواصل العجز ارتفاعه ليصل إلى (243) مليار ليرة سورية عام 2010.

2- قطاع النقل والمواصلات: بلغت مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2010) كوسطي سنوي (11%) وارتفع عدد مشاريع النقل بأنواعه البري والبحري والجوي المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار خلال الفترة (1991-2009) ليصل إلى (1681) مشروع منها (101) مشروعاً شملت في عام 2009، وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة (1365) مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت نحو (57) مليار ليرة سورية وأحدثت هذه المشاريع نحو (36292) فرصة عمل³.

3- قطاع تجارة الجملة والمفرق: بلغت مساهمة قطاع التجارة بشقيه قطاع تجارة الجملة وتجارة المفرق في الناتج المحلي الإجمالي كوسطي سنوي خلال الأعوام (2000-2010) نحو (19%) وكانت أعلى نسبة مساهمة عام 2009 حيث وصلت إلى (23%).

¹ الحمش، منير، أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص286.

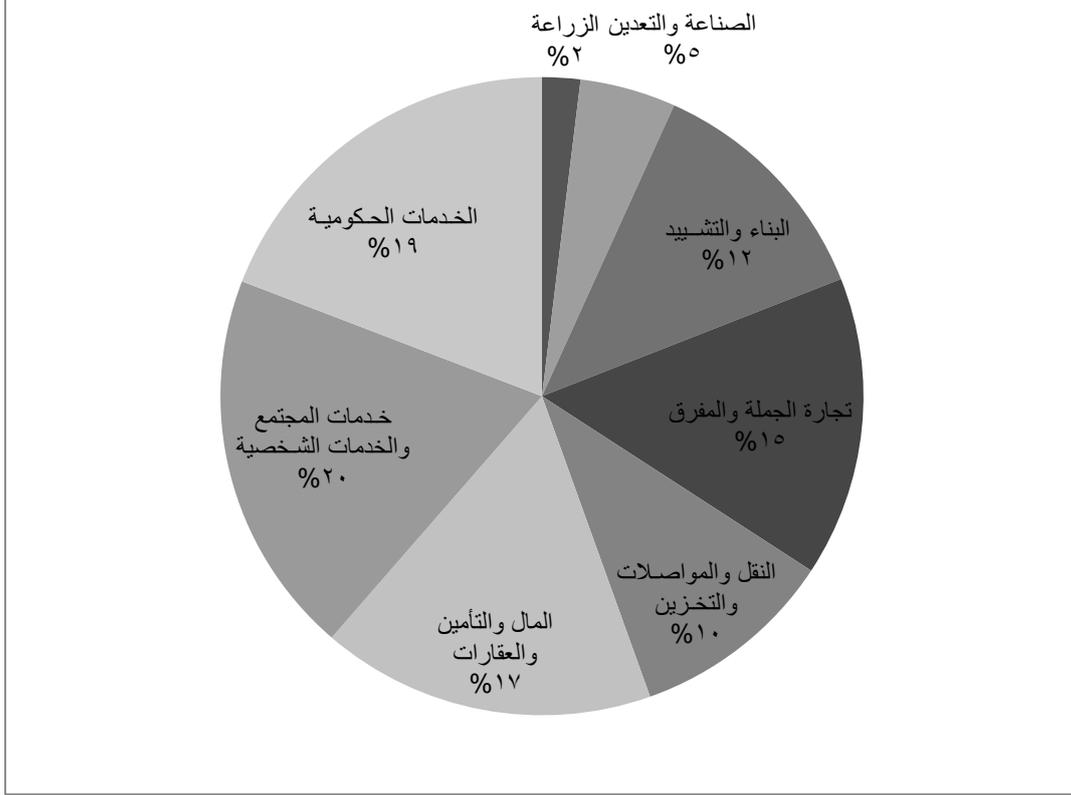
² عبود، صاموئيل، أزمة النفط العالمية من التنذير إلى البدائل من الطاقات المتجددة، دمشق، 2004، ص51.

³ تقرير الاستثمار السنوي الرابع، هيئة الاستثمار السورية، 2009، ص64.

4- قطاع المال والتأمين والعقارات:

ساهم هذا القطاع خلال فترة الدراسة بالنتائج المحلي الإجمالي بنسبة (4.5) %، وقد كانت أعلى نسبة مساهمة بين عامي (2006-2007) حيث وصلت إلى (6%) .

الشكل البياني رقم (5): يبين وسطي معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (2000-2010)



من الشكل البياني رقم (5) نلاحظ أن قطاع الخدمات الحكومية وقطاع خدمات المجتمع كانا القطاعان الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010 يليها قطاع المال والتأمين والعقارات، وتجارة الجملة والتجزئة، وقطاع البناء والتشييد، ومن ثم قطاع النقل والمواصلات ثم القطاعات الإنتاجية بمساهمة ضعيفة جداً في النمو الاقتصادي إذ بلغت مساهمة القطاع الصناعي ما يقارب 5% بينما بلغت مساهمة القطاع الزراعي 2% .

المبحث الثالث

تحليل تطور الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في سورية خلال الفترة الزمنية (2010-2000)

أولاً: تحليل تطور الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (2010-2000):

تعدّ الإيرادات الضريبية من أهم مصادر تمويل الموازنات العامة في أغلب دول العالم لما تتمتع به من غزارة الحصيلة والديمومة ولتأثيرها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولطالما شكلت هذه الإيرادات نسبةً مرتفعةً من مجمل الإيرادات العامة في سورية في فترة الخمسينات والستينات إذ بلغت (90-95%) من إجمالي الإيرادات العامة في سورية في فترة الخمسينات، و96% في عام 1960 وعام 1965¹. إلا أن هذه النسبة تراجعت منذ ذلك التاريخ لتبلغ 35.75% خلال 1990 مستمرةً بالانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال التسعينات في عام 1994 بمقدار 28.02% لتعود وترتفع إلى 30.18% عام 1995 وتثابر في صعودها لتصل إلى 32.39% خلال عام 1999. أي أن متوسط المعدل السنوي لمساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة خلال فترة التسعينات بلغ 30.98%.

الجدول رقم (13) تطور الإيرادات العامة والضريبية في سورية للفترة (1990-1999) بمليين الليرات السورية

| العام | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|----------------------|-------|----------|----------|---------|---------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الضرائب والرسوم (1) | 22123 | 27720.2 | 29408.2 | 29488.6 | 40455.6 | 48903 | 57371 | 69296 | 75516 | 82686 |
| الإيرادات العامة (2) | 61875 | 84690.51 | 93042.47 | 123018 | 144162 | 162040 | 188050 | 211125 | 237300 | 255300 |
| نسبة (1) إلى (2) | 35.75 | 32.73 | 31.61 | 23.97 | 28.06 | 30.18 | 30.51 | 32.82 | 31.82 | 32.39 |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (2000-1990) والنسب محسوبة من قبل الباحث.

¹ نجمة، الياس، السياسة المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2001.

الجدول رقم(14) تطور الإيرادات العامة والضريبية في سورية للفترة (2000-2010) بملايين الليرات السورية

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|--------------------------------|--------|--------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الضرائب والرسوم (1) | 85913 | 115932 | 135844 | 151558 | 161028 | 176931 | 191317 | 202627 | 219268 | 240640 | 278428 |
| الإيرادات العامة (2) | 245574 | 305286 | 301658 | 320939 | 342465 | 356290 | 434865 | 458571 | 490904 | 600830 | 634425 |
| نسبة (1) إلى (2) | 34.98 | 37.97 | 45.03 | 47.22 | 47.02 | 49.66 | 43.99 | 44.19 | 44.67 | 40.05 | 43.89 |
| معدل نمو م | - | 34.94 | 17.18 | 11.57 | 6.25 | 9.88 | 8.13 | 5.91 | 8.21 | 9.75 | 15.70 |
| ن م ج بأسعار ثابتة (3) | 904622 | 950245 | 1006431 | 1017619 | 1089027 | 1156714 | 1215082 | 1284035 | 1341516 | 1420833 | 1469703 |
| ن م ج أسعار جارية (4) | 904822 | 974008 | 1022303 | 1074163 | 1266891 | 1505440 | 1726404 | 2020838 | 2448060 | 2520705 | 2791775 |
| معدل نمون م ج بأسعار جارية | - | 7.65 | 4.96 | 5.07 | 17.94 | 18.83 | 14.68 | 17.05 | 21.14 | 2.97 | 10.75 |
| معدل نمون م ج بأسعار ثابتة | - | 5.04 | 5.91 | 1.11 | 7.02 | 6.22 | 5.05 | 5.67 | 4.48 | 5.91 | 3.44 |
| العبء الضريبي نسبة (1) / (4) % | 9.50 | 11.90 | 13.29 | 14.11 | 12.71 | 11.75 | 11.08 | 10.03 | 8.96 | 9.55 | 9.97 |

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام (2000-2010) والنسب محسوبة من قبل الباحث (بسر السوق)

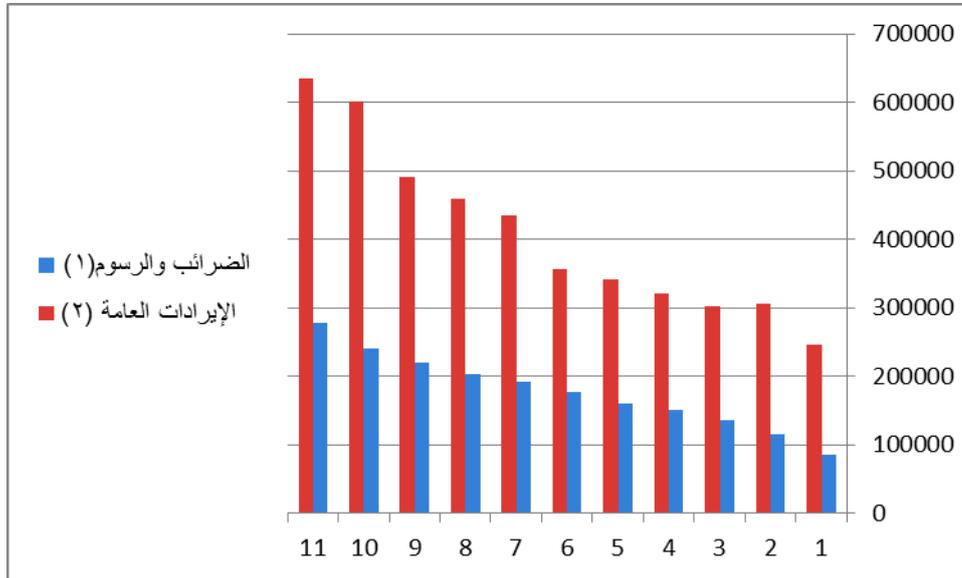
تحليل الجدول رقم (14):

- نلاحظ تزايد قيمة الضرائب والرسوم من مبلغ (85913) مليون ل. س عام 2000 إلى مبلغ (278428) مليون ل. س عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي وسطي قدره 12.75%. وبالنظر إلى معدلات نمو الضرائب والرسوم يمكن أن نلاحظ أنها متذبذبة غير مستقرة، ففي عام 2001 نلاحظ حدوث زيادة في معدل النمو بمعدل (34.94%) عن سابقه عام 2000 لكن هذا المعدل أخذ بالانخفاض في عام 2002 مستمراً بهذا الاتجاه إلى أن وصل إلى (6.25%) 2004 ليرتفع إلى (9.88%) عام 2005 ويعاود الانخفاض عام 2006 ليصل إلى أدنى معدل نمو خلال فترة الدراسة كلها إذ بلغ (5.91%) عام 2007 ليرتفع بعد ذلك إلى أن يصل إلى (15.7%) عام 2010.
- وقد ارتفعت نسب مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة منذ عام 2000 إذ بلغت (34.98) % من ثم ارتفعت لتصل إلى 49.66 % في عام 2005 لتتخفض من جديد إلى (43.99) % عام 2006 وتعود مجدداً للارتفاع في عام 2007 لتصل إلى 44.19% لتستمر بالارتفاع عام 2008 لتبلغ (44.67) % من ثم تعاود الانخفاض عام 2009 إلى 40.05% لترتفع من

جديد عام 2010 إلى (43.89%). أي أن متوسط المعدل السنوي لمساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة قد بلغ 43.52 % خلال الفترة (2000-2010)، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة مقارنةً بفترة التسعينات إلا أنها تعد نسبةً ضئيلةً إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول العالم ذلك لأنها غير كافية حتى لتغطية النفقات العامة أو حتى نسبة بسيطة منها، و تبدو الحاجة ملحةً للاهتمام بزيادة الإيرادات الضريبية في ظل محدودية الموارد المتاحة والتراجع الملحوظ في الإيرادات النفطية إذ لا يمكن للدولة الاستمرار في سياستها المالية العامة التي جعلت من قطاع النفط المصدر الرئيسي لإيراداتها وهذا ما جعل الاقتصاد السوري متذبذباً معرضاً للصدمات والتقلبات المرتبطة بتذبذبات أسعار النفط العالمية، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الإيرادات النفطية قد تجاوزت مساهمتها نصف الإيرادات العامة خلال العقدين الماضيين¹.

ونورد هنا الشكل البياني رقم (6) الذي يوضح حجم الضرائب والرسوم الى حجم الايرادات العامة خلال فترة الدراسة.

الشكل البياني رقم (6) يبين تطور حجم الايرادات الضريبية الى الإيرادات العامة



¹ هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة ص72، إذ ورد فيها "بعد أن أسهمت الإيرادات النفطية بقرابة ثلثي الإيرادات العامة خلال السنوات الخمسة الأخيرة فإنها بلغت الآن ذروتها وبدأت بالتراجع الذي سيستمر بنسبة نحو عشرة بالمائة سنوياً طوال السنوات الخمس القادمة.

الجدول رقم(15): يبين نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية (2000-2010)

(المبالغ بملايين الليرات السورية)

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | العام |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------|--------|------------------------------|
| 196102 | 128229 | 131361 | 99634 | 126987 | 106153 | 141150 | 161090 | 140647 | 176743 | 111485 | الإيرادات النفطية (1) |
| 634425 | 600830 | 490904 | 458571 | 434865 | 356290 | 342465 | 320939 | 301658 | 305286 | 245574 | الإيرادات العامة (2) |
| 2791775 | 2520705 | 2448060 | 2020838 | 1726404 | 1505440 | 1266891 | 1074163 | 1022303 | 974008 | 904822 | النتاج المحلي الإجمالي(3) |
| 30.91 | 21.34 | 26.76 | 21.73 | 29.20 | 29.79 | 41.22 | 50.19 | 46.62 | 57.89 | 45.40 | (2)/(1) |
| 7.02 | 5.09 | 5.37 | 4.93 | 7.36 | 7.05 | 11.14 | 15.00 | 13.76 | 18.15 | 12.32 | (1)/(3) |

المصدر: النشرات الربعية للأعوام (2010، 2009، 2008، 2007، 2005)، مصرف سورية المركزي.

- ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) تذبذباً واضحاً في نسب مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بين ارتفاع وهبوطٍ ويرجع هذا التذبذب إلى خضوع هذه الإيرادات لتقلبات أسعار السوق النفطية العالمية. كما نلاحظ أيضاً تدني هذه النسب بشكلٍ كبيرٍ منذ عام 2005 وهذا ينبئنا بالاتجاه الإنحداري للإنتاج النفطي مع انخفاض الثروة النفطية واتجاهها نحو النضوب. ومن المهم لأخذ صورة أكثر واقعية عن تطور الإيرادات النفطية أن نتسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، فمن الملاحظ أنه بعد ارتفاع نسبة مساهمة هذه الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2001 لتبلغ (18.15%) بدأت بالانخفاض الحاد لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 2007 بنسبة (4.93%) وفي هذا الأمر إنذارٌ للحكومة يجب ألا تغفله و أن تدرك تماماً أنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على مصدرٍ غير مستقرٍ آيلٍ للنضوب، وأن تعمل على تطوير النظام الضريبي و الجبائي و الرقابي بما يمكنها من اكتشاف مطارح ضريبية جديدة و الوصول إلى مطارح أخرى مخفاة، و إتباع جميع الأساليب الممكنة التي من شأنها التخفيف من التهرب الضريبي لتعويض هذا النقص الحاصل في الإيرادات النفطية مع مرور الزمن.

الجدول رقم (16): معدل النمو الوسطي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية خلال الفترة (2005-2000)، والفترة (2010-2005)

| السنة | من 2005-2000 | من 2010-2006 |
|--------------------------------------|--------------|--------------|
| معدل النمو السنوي الوسطي ن م ج ث (1) | 5.06 | 4.91 |
| معدل نمو سنوي وسطي ن م ج ج (2) | 10.89 | 13.32 |
| معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب (3) | 15.96 | 9.54 |
| (1) - (3) | 10.90 | 4.63 |

المصدر: النسب من إعداد الباحثة.

- من الجدول رقم (16) نلاحظ أن معدل النمو الوسطي السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغ في الفترة الأولى 5.06 % ثم انخفض في الفترة الثانية إلى (4.91%)، في حين نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حقق معدلات نمو سنوية وسطية أعلى من سابقه في الفترة الأولى إذ بلغت (10.89%) واتجهت هذه المعدلات نحو الصعود في الفترة الثانية لتبلغ (13.32%).
- ومن الجدول رقم (16) نلاحظ أن المعدل الوسطي السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة الأولى قد بلغ (10.89%) مقابل معدل نمو وسطي أكبر للضرائب لنفس الفترة والتي بلغت (15.96%) أي بزيادة قدرها (5.07%)، في حين حدث العكس خلال الفترة الثانية (الخطبة الخمسية العاشرة)، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل نمو وسطي (13.32%) مقابل (9.54%) للإيرادات الضريبية، أي تفوق الناتج في نموه على الإيرادات الضريبية بمقدار (3.78%)، وهذا يدل على ضعف التحصيل والاستقطاع الضريبي خلال الفترة الثانية من الدراسة نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب أهمها¹: سيطرة القطاع الزراعي وعدم القدرة على إخضاعه للضرائب بالشكل المقبول، و انتشار الوحدات الإنتاجية الصغيرة غير الزراعية مما يحد القدرة على فرض الضرائب على الأرباح الحقيقية نظراً لضعف الوعي الضريبي والتهرب الواسع ولكثرة الإعفاءات وقصور الإدارة الضريبية عن مهامها.
- ومن الأهمية بمكان التطرق في دراستنا إلى مفهومي الطاقة الضريبية والعبء الضريبي باعتبارهما من أهم المؤشرات التي تعبر عن العلاقة بين الدخل القومي والإيرادات الضريبية في سورية.

¹ شهاب الدين، جمال، أثر الضريبة على القيمة المضافة في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية (إنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2014-2015، ص101.

ثانياً: الطاقة الضريبية والعبء الضريبي في سورية خلال الفترة (2000-2010):

- الطاقة الضريبية:

تمثل الطاقة الضريبية أقصى قدرٍ من الإيرادات الضريبية الممكن تحصيلها من الدخل القومي لبلدٍ ما، وتختلف هذه الطاقة من بلدٍ إلى آخر تبعاً لمجموعةٍ من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والديموغرافية التي تميز كل بلد¹. وهذا يعني أن هناك حداً معيناً من الضرائب يجب ألا تتفقر فوqe الدولة لدى عملية الاستقطاع لكيلا تمس بالحاجات الضرورية للمواطنين ولا تؤثر سلباً على النشاط الانتاجي والاستثماري في البلد، والمفترض أن يتم الاقتطاع من الفائض الاقتصادي للدخل القومي والذي يعرفه الاقتصادي كالدور بأنه: ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يفيض عن إشباع الحاجات الضرورية للسكان وإن مفهوم الحاجات مفهومٌ نسبيٌ يختلف باختلاف الزمان والمكان².

- العبء الضريبي:

يستخدم مصطلح العبء الضريبي للتعبير عما يتم اقتطاعه فعلاً من الدخل القومي على شكل إيراداتٍ ضريبية³، ويعتبر العبء الضريبي مؤشراً هاماً على دور النظام الضريبي في تحقيق إعادة توزيع الدخل فكلما كان نصيب العبء الضريبي أكبر كانت إمكانية وقدرة النظام الضريبي على إعادة توزيع الدخل أكبر⁴. ويمكن أيضاً من خلال هذا المؤشر معرفة مدى إمكانية البلد من رفع إيراداته الضريبية نسبةً إلى إمكانياته الاقتصادية والهيكلية الممكنة، ويعرفه البعض بأنه العبء الذي يقع على عاتق أي شخصٍ طبيعيٍ أو اعتباريٍ أو على رأس مالٍ في لحظةٍ ما، ويقاس بمقدار ما يحمله هذا الشخص أو رأس المال سنوياً نسبةً إلى طاقة كل منهما⁵. ويمثل العبء الضريبي نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الصافي بالأسعار الجارية لأنه يعبر عن مدى التوازن في الدخل القومي وإمكانية تحقيق الاقتطاعات الضريبية من هذا الدخل لتمويل الأعباء والالتزامات الجارية المترتبة على

¹ Pession, Carola: Nochietto, Richard, (determining countries'tax effort), Instituto de Estudios Fiscales, working paper, 2010, p66

² دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ص208-215، 2001.
³ Minh le, Tuna & Dodson, Blanca Moreno & Rojchaichanthorn, Jeep: " Expanding taxable capacity and reaching revenue potential: cross- country Analysis", working paper, 2008, p5.

⁴ Richard M. Bird, Eric M. Zolt "Redistribution via taxation, the limited Role of the personal income tax in developing countries, International studies program. Georgia state university USA. Working paper 05- 07 March 2005, p21.

⁵ جاسم، مؤيد وهيب، طرق قياس العبء الضريبي، مجلة افاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، العدد89، 2002، ص63.

الدولة، كما يعبر عن المقدرة التكليفية الفردية التي ترتبط بفكرة العدالة في توزيع العبء الضريبي¹.

يمكن حساب العبء الضريبي كما يلي²:

- العبء الضريبي المجل: كتلة الضرائب / الناتج القومي الاجمالي
- العبء الضريبي الصافي: (كتلة الضرائب - كتلة الاعانات لحكومية) / الناتج القومي الاجمالي
- العبء الضريبي القطاعي (كتلة الضرائب - كتلة الاعانات) في القطاع / الناتج القطاعي الاجمالي.

وبالنسبة لسورية يبلغ متوسط العبء الضريبي فيها (11%) خلال فترة الدراسة الممتدة من (2000-2010)، وهو منخفضٌ قياساً بدولٍ أخرى متقدمة ونامية فقد بلغ (45% في ألمانيا و32% في أمريكا و30% في اليابان و24% في الأردن و25% في مصر).

ويعود انخفاض الإيراد الضريبي في سورية إلى كثرة التهرب والتجنب الضريبي وإلى الإعفاءات الضريبية التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص³.

ويمكن من خلال تحليل تطور العبء الضريبي في سورية أن نتبين واقع السياسة الضريبية المنتهجة ومدى موازمتها للظرف الاقتصادي السائد ومرونتها تجاه تغيرات الحالة الاقتصادية خلال فترة الدراسة. ولتلافي أثر الضغوط التضخمية ومعدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة المطارح الضريبية وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية على اعتبار أن الحصيلة الضريبية تقاس غالباً بالأسعار الجارية لذا قد يكون من الأفضل لدى تتبع تطور الإيرادات الضريبية ربطها بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية⁴.

¹ السيوبي، قحطان، أدوات السياسة المالية في سورية (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، 2009/2/24، ص147.

² بشور، عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة جامعة دمشق، 1985، ص103.

³ هيئة تخطيط الدولة، السياسات الاقتصادية ومقومات الإصلاح لاقصادي، الخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010، ص70.

⁴ القاضي، حسين، "السياسة الضريبية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2011/3/1، ص22.

الجدول رقم (17): يظهر مقارنة بين معدل نمو الإيرادات الضريبية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

(الأرقام بملايين الليرات السورية) (2010-2000)

| الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي (العبء الضريبي) | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بعام 2000 (%) | الناتج المحلي الإجمالي | معدل نمو الإيرادات الضريبية مقاساً بعام 2000 (%) | الإيرادات الضريبية | العام |
|---|--|------------------------|--|--------------------|-------|
| 9 | - | 904822 | - | 85913 | 2000 |
| 12 | 8 | 974008 | 35 | 115932 | 2001 |
| 13 | 13 | 1022303 | 58 | 135844 | 2002 |
| 14 | 19 | 1074163 | 76 | 151558 | 2003 |
| 13 | 40 | 1266891 | 87 | 161028 | 2004 |
| 12 | 66 | 1505440 | 106 | 176931 | 2005 |
| 11 | 91 | 1726404 | 123 | 191317 | 2006 |
| 10 | 123 | 2020838 | 136 | 202627 | 2007 |
| 9 | 171 | 2448060 | 155 | 219268 | 2008 |
| 10 | 179 | 2520705 | 180 | 240640 | 2009 |
| 10 | 209 | 2791775 | 224 | 278428 | 2010 |

المصدر: العمليات المنفذة في الموازنة العامة

وبالنظر إلى الجدول رقم (17) نلاحظ ما يلي:

- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من مبلغ (904822) مليون ليرة سورية في عام 2000 إلى مبلغ (2791775) مليون ليرة سورية عام 2010 أي نما بين هذين العامين (208.54%) بمعدل نمو وسطي سنوي (12.10%). أي أن معدل نمو الإيرادات الضريبية قد تفوق على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.65%) خلال فترة الدراسة، ولكننا لاحظنا سابقاً لدى تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين زمنيتين أن الإيرادات الضريبية قد تفوقت في نموها على الناتج المحلي الإجمالي في فترة الخطة الخمسية التاسعة بمقدار (5.07%) في حين حدث العكس خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة إذ تراجع نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي بالأسعار الجارية وتجاوز الناتج في نموه عليها بمقدار 3.78%. وهذا لم ينسجم مع الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة إذ أن معدلات التضخم قد بدأت بالتزايد منذ منتصف عام 2004 حيث بلغت 10.9% ووصلت إلى 12.9% عام 2005 نتيجة اتباع الدولة سياسة نقدية توسعية، والزيادة في أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها وتراجع قيمة الليرة السورية في الربع الأخير من عام 2005¹، وكان من المفترض في هذه الحالة أن تكون الضرائب أداة فعالة لامتناع الفائض النقدي لكنها لم تأخذ هذا الدور.

¹ شهاب الدين، جمال، مرجع سابق، ص 49.

ومن خلال تتبع نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن هذه النسبة قد بلغت 9% عام 2000 وارتفعت عام 2001 إلى 12% مواصلة ارتفاعها إلى 14% عام 2003 لتعود إلى الانخفاض مجدداً عام 2004 مواصلةً هذا الاتجاه الهبوطي لتصل إلى 9% عام 2008 لترتفع مجدداً إلى 10% عام 2010.

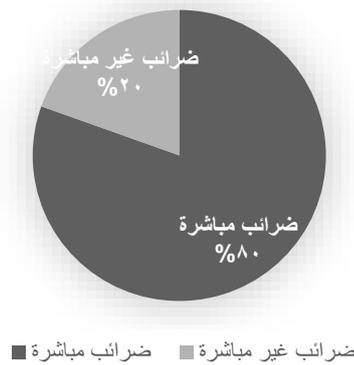
سنقوم الآن بتحليل تطور كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وعبئهما الضريبي. الجدول رقم (18): تطور إجمالي الإيرادات الضريبية ونسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فيها

خلال الفترة 2000-2010 (المبالغ بملايين الليرات السورية)

| العام | إجمالي الإيرادات الضريبية (1) | الضرائب المباشرة (2) | الضرائب غير المباشرة (3) | الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (4) | (1)/(2) | (1)/(3) | العبء الضريبي المباشري (2)/(4) | العبء الضريبي غير المباشري (3)/(4) |
|-------|-------------------------------|----------------------|--------------------------|---|---------|---------|--------------------------------|------------------------------------|
| 2000 | 85913 | 64914 | 20999 | 903944 | 75.56 | 24.44 | 7.18 | 2.32 |
| 2001 | 115932 | 91362 | 24570 | 974008 | 78.81 | 21.19 | 9.38 | 2.52 |
| 2002 | 135844 | 112707 | 23137 | 1016519 | 82.97 | 17.03 | 11.09 | 2.28 |
| 2003 | 151558 | 123301 | 28257 | 1074163 | 81.36 | 18.64 | 11.48 | 2.63 |
| 2004 | 161028 | 127007 | 34021 | 1266891 | 78.87 | 21.13 | 10.03 | 2.69 |
| 2005 | 176931 | 142090 | 34841 | 1506440 | 80.31 | 19.69 | 9.43 | 2.31 |
| 2006 | 191317 | 159470 | 31847 | 1704974 | 83.35 | 16.65 | 9.35 | 1.87 |
| 2007 | 202627 | 168270 | 34357 | 2017825 | 83.04 | 16.96 | 8.34 | 1.70 |
| 2008 | 219268 | 176471 | 42797 | 2445060 | 80.48 | 19.52 | 7.22 | 1.75 |
| 2009 | 240640 | 193611 | 47029 | 2519151 | 80.46 | 19.54 | 7.69 | 1.87 |
| 2010 | 278428 | 221081 | 55107 | 2791775 | 79.40 | 19.79 | 7.92 | 2.05 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، والنسب من إعداد الباحثة.

الشكل رقم (٧): يبين مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية كوسطي سنوي للفترة الزمنية الممتدة بين (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19)

- نلاحظ من الجدول رقم (18) و الشكل رقم (7) تفوق نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية على الضرائب غير المباشرة فقد بلغت هذه النسبة كوسطي سنوي (80.42%) مقابل (19.51%) للضرائب غير المباشرة وهذا الأمر قد

يبدو ذو دلالة إيجابية، إذ أن تفوق حجم الضرائب المباشرة في الهيكل الضريبي على الضرائب غير المباشرة قد يبدو أكثر عدالة ضريبية، لأن الضرائب المباشرة تلتزم مبدأ شخصية الضريبة و تفرض على المكلفين بها بالنظر إلى أوضاعهم وظروفهم المعيشية و حجم دخولهم بينما تفرض الضرائب غير المباشرة على جميع شرائح المجتمع بنفس المعدل و دون النظر إلى شخصية المكلف وهذا منافٍ للعدالة الاجتماعية ومبادئها.

- في الحقيقة لا يمكن اعتبار النسب السابقة دقيقةً في ظل التصنيف المتبع من قبل الإدارة المالية في سورية والمخالف لمعظم دول العالم التي تصنف رسم الإنفاق الاستهلاكي تحت بند الضرائب المباشرة بينما تقوم الإدارة المالية في سورية بإدراجها تحت بند ضرائب غير مباشرة، كما تعمل على إفراد بندٍ خاصٍ في الموازنة العامة لكل من فروقات الأسعار وبدلات الخدمات وإيرادات الدولة واستثماراتها العامة بدلاً من إدراجها تحت فئة الضرائب غير المباشرة. ولو قمنا بتنزيل فروقات رسم الإنفاق الاستهلاكي من الضرائب المباشرة وأضفنا فروقات الأسعار وبدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة إلى الضرائب غير المباشرة خلال الفترة (2000-2010) لاختلقت نسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات الضريبية¹، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19): تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة بعد التعديل ونسبة مساهمة كل منهما في الإيرادات الضريبية خلال الفترة الزمنية (2000-2010) (المبالغ بمليين الليرات السورية)

| العام | الإنفاق الاستهلاكي آلاف ل س | بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة | إيرادات مختلفة | ضرائب غير مباشرة بعد التعديل (1) | ضرائب مباشرة بعد التعديل (2) | الإيرادات الضريبية بعد التعديل (3) | (1)/(3) | (2)/(3) |
|-------|-----------------------------|-------------------------------------|----------------|----------------------------------|------------------------------|------------------------------------|---------|---------|
| 2000 | 1182 | 25397 | 10000 | 57578 | 63732 | 121310 | 47.46 | 52.54 |
| 2001 | 1500 | 29885 | 10500 | 66455 | 89862 | 156317 | 42.51 | 57.49 |
| 2002 | 2900 | 29547 | 10000 | 273584 | 109807 | 383391 | 71.36 | 28.64 |
| 2003 | 2000 | 30652 | 11000 | 71909 | 121301 | 193210 | 37.22 | 62.78 |
| 2004 | 3000 | 27718 | 12933 | 77672 | 124007 | 201679 | 38.51 | 61.49 |
| 2005 | 13000 | 25657 | 4900 | 78398 | 129090 | 207488 | 37.78 | 62.22 |
| 2006 | 15000 | 35078 | 8017 | 89942 | 144470 | 234412 | 38.37 | 61.63 |
| 2007 | 23270 | 47091 | 5700 | 110418 | 145000 | 255418 | 43.23 | 56.77 |
| 2008 | 33000 | 46617 | 32412 | 154826 | 143471 | 298297 | 51.90 | 48.10 |
| 2009 | 32000 | 47484 | 34000 | 160513 | 161611 | 322124 | 49.83 | 50.17 |
| 2010 | 40000 | 42816 | 63700 | 203863 | 181081 | 384944 | 52.96 | 47.04 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة بالنسبة للأعمدة (2,3,4) أما بقية الأعمدة من حسابات الباحث.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المعدل الوسطي السنوي لمساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية بعد التعديل قد بلغ نحو 46.47% مقابل 53.53% للضرائب غير المباشرة، وهذا يظهر حقيقة السياسة الضريبية غير العادلة التي حملت الطبقات

¹ القاضي، حسين، "مركبات السياسة الضريبية في سورية"، واقع وأفاق، مشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية (سورية 2025)، دمشق، غير منشورة، ص18-19.

المتوسطة والفقيرة نفس الأعباء التي تتحملها الطبقة الغنية من خلال زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة وتفوقها على الضرائب المباشرة الأقرب إلى العدالة. وقد يظهر التحليل المفصل لأنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة الخلل في توزيع العبء الضريبي بين فئات المجتمع وعدم التوازن بين دخول الأفراد ومقدرتهم التكلفة وبين ما يفرض عليهم من ضرائب ورسوم. ونبدأ بالضرائب المباشرة التي تشتمل على كل من (ضرائب الدخل وضرائب الثروة).

- ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية

الجدول رقم (20): تطور ضريبة أرباح مهن صناعية وتجارية وغير تجارية ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2010)

| العام | ضريبة أرباح مهن (1) | إجمالي الإيرادات الضريبية (2) | النتائج المحلي إجمالي بسعر السوق (3) | (1)/(2) | (1)/(3) |
|-------|---------------------|-------------------------------|--------------------------------------|---------|---------|
| 2000 | 52000 | 85913 | 903944 | 60.53 | 5.75 |
| 2001 | 76450 | 115932 | 974008 | 65.94 | 7.85 |
| 2002 | 94800 | 135844 | 1016519 | 69.79 | 0.93 |
| 2003 | 105000 | 151558 | 1074163 | 69.28 | 9.78 |
| 2004 | 112300 | 161028 | 1266891 | 69.74 | 8.86 |
| 2005 | 114000 | 176931 | 1506440 | 64.43 | 7.57 |
| 2006 | 126000 | 191317 | 1704974 | 65.86 | 7.39 |
| 2007 | 125000 | 202627 | 2017825 | 61.69 | 6.19 |
| 2008 | 119500 | 219268 | 2445060 | 54.50 | 4.89 |
| 2009 | 133630 | 240640 | 2519151 | 55.53 | 5.30 |
| 2010 | 144700 | 278428 | 2791775 | 51.97 | 5.18 |

لمصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، والنسب من إعداد الباحثة.

- وتضم هذه الضريبة ضرائب الدخل على الأرباح المتحققة في كل من القطاع العام والخاص، ومن الملاحظ في سورية أن ما يقع على عاتق أصحاب الأرباح من عبء ضريبي لا يتناسب أبداً مع حجم إمكاناتهم¹، فبعد أن كانت هذه الضريبة تفرض سابقاً بمعدل 92% من الأرباح التي تزيد عن 700 ألف ل.س في عام 1992 وهذه نسبة مرتفعة قدمت حجة قوية للتهرب الضريبي تم تخفيضها في المرسوم التشريعي (51) عام 2006 إلى 28% بالنسبة للمؤسسات الفردية وشركات الأشخاص و22% بالنسبة لشركات الأموال و14% لبعض الشركات المساهمة بعد أن كانت أعلى نسبة على دخل الأرباح 35% بموجب قانون الدخل رقم 24 عام 2003. وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية كوسيط سنوي خلال فترة الدراسة 62.66% و نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق كوسيط سنوي 6.34% ومن الجدول رقم (20) نلاحظ بدء تدني نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية والناتج المحلي منذ عام 2007 نتيجة تراجع الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من حصيلتها، ناهيك عن التهرب الضريبي المقترن بهذه الضريبة و الناتج بعضه عن عدم نضج الوعي الضريبي

¹ سعيان، سمير، توسيع قاعدة توزيع الدخل في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، 19/ شباط/ 2008، دمشق، ص35.

لدى المكلفين المتمثل بعدم تصريحهم بأرباحهم الحقيقية، إضافةً للدور الذي لعبته بعض التشريعات الضريبية في زيادة التهرب الضريبي من خلال إدخال عددٍ من الفعاليات الاقتصادية الهامة _ و التي هي معروفة غالباً بارتفاع مقدرتها التكلفة - ضمن فئة الدخل المقطوع التي يسهل فيها التهرب بسبب أسلوب التقدير الجزافي المتبع الذي يتيح التواطؤ بين المكلفين و مراقب الدخل الذي أصبح يقوم بالزيارات الميدانية التقديرية منفرداً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 بعد أن كان التقدير يتم بحضور لجنة بدائية مؤلفة من ثلاثة أشخاص وفق القانون 24 لعام 2003.

- ضريبة رواتب وأجور:

الجدول رقم (21): تطور ضريبة الرواتب والاجور ونسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية والنتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق للفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2010) (ملايين الليرات السورية)

| العام | كتلة الرواتب والأجور (1) | معدل نمو الرواتب والأجور | ضريبة الرواتب والأجور (2) | معدل نمو ضريبة الرواتب والأجور | إجمالي الإيرادات الضريبية (3) | النتاج المحلي إجمالي بسعر السوق (4) | ضريبة الرواتب والأجور / إجمالي الإيرادات الضريبية (3)/(2) | ضريبة الرواتب والأجور / الناتج المحلي الإجمالي (4)/(2) |
|-------|--------------------------|--------------------------|---------------------------|--------------------------------|-------------------------------|-------------------------------------|---|--|
| 2000 | 34832 | | 5500 | | 85913 | 903944 | | 0.61 |
| 2001 | 42668 | 22.50 | 6400 | 16.36 | 115932 | 974008 | | 0.66 |
| 2002 | 46137 | 8.13 | 7250 | 13.28 | 135844 | 1016519 | | 0.71 |
| 2003 | 57746 | 25.16 | 8000 | 10.34 | 151558 | 1074163 | | 0.74 |
| 2004 | 63029 | 9.15 | 3000 | -62.50 | 161028 | 1266891 | | 0.24 |
| 2005 | 74280 | 17.85 | 6000 | 100.00 | 176931 | 1506440 | | 0.40 |
| 2006 | 85925 | 15.68 | 6000 | 0.00 | 191317 | 1704974 | | 0.35 |
| 2007 | 100676 | 17.17 | 6300 | 5.00 | 202627 | 2017825 | | 0.31 |
| 2008 | 114169 | 13.40 | 7000 | 11.11 | 219268 | 2445060 | | 0.29 |
| 2009 | 145021 | 27.02 | 8000 | 14.29 | 240640 | 2519151 | | 0.32 |
| 2010 | 154465 | 6.51 | 9000 | 12.50 | 278428 | 2791775 | | 0.32 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق.

من الجدول رقم (21) نلاحظ ما يلي:

- ازدادت ضريبة الرواتب والأجور من مبلغ (5500) مليون ل س عام 2000 إلى (9000) مليون ليرة سورية عام 2010، وقد بلغ معدل النمو السنوي الوسطي (12.04) %.
- بلغ المتوسط السنوي لنسبة مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة المدروسة (3.98%)، وبالنظر إلى الجدول رقم (21) يمكن أن نلاحظ تراجعاً في هذه النسبة فبعد أن بلغت نسبتها (6.40%) عام 2000 أخذت بالتراجع لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 2004 بمقدار (1.86%) لتعود مجدداً إلى الارتفاع عام 2005 إلى (3.39%) معاودة الانخفاض إلى (3.11%) عام 2007 مرتفعةً من جديد عام 2008 بسبب زيادة الرواتب والأجور التي شهدتها البلاد آنذاك لتحافظ على اتجاهها الصعودي بعد ذلك حتى تبلغ (3.23%) عام 2010، كما تراجعت نسبة مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 0.61% عام 2000 إلى 0.32% عام 2010.

- فيما يتعلق بكتلة الرواتب والأجور فقد تم زيادة الرواتب والأجور في كل من القطاعين العام والخاص عام 2008 بنسبة 25% وفق المرسوم التشريعي رقم 24 لعام 2008 والمرسوم التشريعي رقم 25 لنفس العام وقد شهد عام 2011 زيادة الرواتب الشهرية المقطوعة للعاملين في القطاع العام بمبلغ قدره (1500) ليرة سورية يضاف إليها زيادة قدرها 30% من الرواتب والأجور المقطوعة دون الـ 10000 ل س وزيادة قدرها 20% من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع والبالغ 10000 ليرة سورية فما فوق وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم (40) للعام 2011، وهذه الزيادات المتلاحقة في السنوات الأخيرة أدت لارتفاع الأجور الاسمية إلا أنها لا تزال منخفضة نسبياً مقارنةً بالدول ذات الاقتصاديات المتشابهة مع اقتصادنا .
- وقد ازدادت كتلة الرواتب والأجور من مبلغ (34832) مليون ليرة سورية عام 2000 إلى مبلغ (154465) مليون ليرة سورية في عام 2010 بمعدل نمو سنوي وسطي (16.26%)، وهذا يعني أن معدل النمو الوسطي السنوي لكتلة الرواتب والأجور كان أكبر من مثيله لضريبة الرواتب والأجور وهذه السياسة تعتبر خطوة جيدة للخروج من مرحلة الركود الاقتصادي التي أصابت البلاد حتى عام 2003.
- وقد تم رفع الحد الأدنى المعفى من ضريبة رواتب وأجور في أكثر من موضع خلال فترة الدراسة بغرض جعل هذه الضريبة أقل وطأةً على أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة، فبعد أن تم تحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة في المادة (86) من قانون الدخل رقم (24) لعام 2003 بمبلغ (5000) ليرة سورية تم رفعه وفق المرسوم التشريعي رقم (33) تاريخ (2009/5/14) إلى مبلغ (6010) ليرة سورية ليرفع من جديد عام 2011 إلى مبلغ (10000) ليرة سورية كما تم إدخال مبلغ (1500) ليرة سورية تعويض تدفئة إلى أصل الراتب وإخضاعه للضريبة بموجب المرسوم التشريعي رقم (44) لعام 2011. ومن ثم تم تعديل المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /42/ تاريخ 2011/3/24 بالمرسوم التشريعي رقم /46/ لعام 2015 حيث تم رفع الحد الأدنى المعفى إلى 15000 ل س، ومع ذلك لازالت هذه الضريبة غير عادلة بسبب ضعف المقدرة التكاليفية للشرائح التي تخضع لها خاصةً في ظل ظروف الحرب القاسية التي تشهدها البلاد.

- ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة:

الجدول رقم (22): يمثل ضريبة رؤوس أموال متداولة وضريبة ريع العقارات ونسبة مساهمتها بكل من إجمالي الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق للفترة الزمنية (2000-2010) (ملايين الليرات السورية)

| العام | ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة (1) | ريع عقارات (2) | إجمالي الإيرادات الضريبية (3) | النتائج المحلي إجمالي بسعر السوق (4) | (1)/(3) | (1)/(4) | (2)/(3) | (2)/(4) |
|-------|----------------------------------|----------------|-------------------------------|--------------------------------------|---------|---------|---------|---------|
| 2000 | 250 | 1100 | 85913 | 903944 | 0.29 | 0.03 | 1.28 | 0.12 |
| 2001 | 250 | 1150 | 115932 | 974008 | 0.22 | 0.03 | 0.99 | 0.12 |
| 2002 | 260 | 1340 | 135844 | 1016519 | 0.19 | 0.03 | 0.99 | 0.13 |
| 2003 | 300 | 1400 | 151558 | 1074163 | 0.20 | 0.03 | 0.92 | 0.13 |
| 2004 | 250 | 1465 | 161028 | 1266891 | 0.16 | 0.02 | 0.91 | 0.12 |
| 2005 | 300 | 800 | 176931 | 1506440 | 0.17 | 0.02 | 0.45 | 0.05 |
| 2006 | 600 | 1500 | 191317 | 1704974 | 0.31 | 0.04 | 0.78 | 0.09 |
| 2007 | 500 | 1500 | 202627 | 2017825 | 0.25 | 0.02 | 0.74 | 0.07 |
| 2008 | 850 | 1650 | 219268 | 2445060 | 0.39 | 0.03 | 0.75 | 0.07 |
| 2009 | 850 | 1650 | 240640 | 2519151 | 0.35 | 0.03 | 0.69 | 0.07 |
| 2010 | 1500 | 2000 | 278428 | 2791775 | 0.54 | 0.05 | 0.72 | 0.07 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق، والنسب من اعداد الباحثة.

يمكن أن نلاحظ من الجدول رقم (22) تدني نسبة مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الإيرادات الضريبية طيلة أعوام الدراسة إذ بلغت هذه النسبة كوسطي سنوي (0.28%) ويبدو جلياً ارتفاعها منذ عام 2008 بعد إحداث سوق دمشق للأوراق المالية. وفيما يتعلق بنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ أن هذه النسبة قد اتسمت بالثبات والاستقرار وتراوحت بين (0.2-0.5%) خلال أعوام الدراسة ويرجع ذلك إلى استقرار مطرحها وثباته نتيجة غياب سوق للأوراق المالية يتم من خلاله تداول الأسهم والسندات.

- ضريبة ريع العقارات:

بالنظر إلى الجدول رقم (22) نلاحظ تدني حصيلة هذه الضريبة إذ بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كوسطي سنوي (0.09%) أما المعدل المتوسط السنوي لمساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية فقد بلغ (0.85%)، ويرجع السبب في تدني هذه الحصيلة إلى مجموعة من المبررات أهمها:

- الإعفاءات السخية المؤقتة والدائمة منها الممنوحة لأغراض اجتماعية واقتصادية أتينا على ذكرها في مبحث سابق.

- أسلوب التقدير المعتمدة على القيمة (المالية) التخمينية العائدة لسنوات قديمة دون الأخذ بالحسبان معدلات التضخم المتزايدة.

أما فيما يتعلق بضرائب الثروة:

الجدول رقم (23): نسبة ضرائب الثروة ورأس المال إلى الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2000-2010 (المبالغ بملايين الليرات السورية)

| العام | ربع عرصات (1) | رسم الانتقال على التركتات (2) | إجمالي الإيرادات الضريبية (3) | النتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق (4) | (1)/(3) | (2)/(3) | (1)/(4) | (2)/(4) |
|-------|---------------------|-------------------------------------|----------------------------------|--|---------|---------|---------|---------|
| 2000 | 35 | 250 | 85913 | 903944 | 0.04 | 0.29 | 0.00 | 0.03 |
| 2001 | 35 | 400 | 115932 | 974008 | 0.03 | 0.35 | 0.00 | 0.04 |
| 2002 | 30 | 600 | 135844 | 1016519 | 0.02 | 0.44 | 0.00 | 0.06 |
| 2003 | 30 | 500 | 151558 | 1074163 | 0.02 | 0.33 | 0.00 | 0.05 |
| 2004 | 30 | 600 | 161028 | 1266891 | 0.02 | 0.37 | 0.00 | 0.05 |
| 2005 | 0 | 200 | 176931 | 1506440 | 0.00 | 0.11 | 0.00 | 0.01 |
| 2006 | 0 | 200 | 191317 | 1704974 | 0.00 | 0.10 | 0.00 | 0.01 |
| 2007 | 40 | 200 | 202627 | 2017825 | 0.02 | 0.10 | 0.00 | 0.01 |
| 2008 | 50 | 100 | 219268 | 2445060 | 0.02 | 0.05 | 0.00 | 0.00 |
| 2009 | 50 | 100 | 240640 | 2519151 | 0.02 | 0.04 | 0.00 | 0.00 |
| 2010 | 50 | 100 | 278428 | 2791775 | 0.02 | 0.04 | 0.00 | 0.00 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، النسب من إعداد الباحثة.

- ضريبة ربع العرصات:

يمكن أن نلاحظ أن ضريبة العرصات قد تراوحت بين (30-35) مليون ليرة سورية خلال الفترة (2004-2000) ثم انعدمت حصيلتها خلال عامي (2005-2006) لترتفع مجدداً بعد عام 2007 وتستقر طيلة الأعوام الثلاثة (2008-2009-2010) عند مبلغ (50) مليون ليرة سورية، وهذه الحصيلة منخفضة جداً وهي الأقل مساهمةً في إجمالي الإيرادات الضريبية إذ بلغت كوسطي سنوي (0.02%) خلال أعوام الدراسة في الوقت الذي كانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي شبه معدومة¹، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم توفر سجلاتٍ مركزيةٍ وإدارة ضريبية كفؤة وعدم تقدير قيمة العرصات بما يتناسب مع القيمة السوقية للعقارات بل يتم اللجوء إلى التقدير الثلاثي بطريقةٍ لا تمت للواقع بصلة.

- ضريبة الانتقال على التركتات والهبات والوصايا:

من الجدول السابق نلاحظ تذبذباً في حصيلة هذه الضريبة ويرجع ذلك إلى عدم دوريتها ذلك أنها تتحقق عند حدوث الواقعة المنشئة لها. وقد بلغت نسبة مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الإيرادات الضريبية (0.2) %.

¹ رجب، محمود حسين، "تحليل دور السياسة المالية وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، إشراف عابد فضلية، 2012-2013، ص101.

أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة فسنقوم بتتبع تطور كل من ضريبة الإنفاق الاستهلاكي والضرائب الجمركية لأهمية كل منهما:

الجدول رقم (24): نسبة ضرائب الإنفاق إلى الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010 (بملايين الليرات السورية)

| العام | ضرائب الإنفاق الاستهلاكي آلاف ل س (1) | الضرائب الجمركية (2) | إجمالي الإيرادات الضريبية (3) | النتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق (4) | (3)/(1) | (4)/(1) | (3)/(2) | (4)/(2) |
|-------|---------------------------------------|----------------------|-------------------------------|---------------------------------------|---------|---------|---------|---------|
| 2000 | 1182 | 10170 | 85913 | 903944 | 1.38 | 0.13 | 11.84 | 1.13 |
| 2001 | 1500 | 12500 | 115932 | 974008 | 1.29 | 0.15 | 10.78 | 1.28 |
| 2002 | 2900 | 10800 | 135844 | 1016519 | 2.13 | 0.29 | 7.95 | 1.06 |
| 2003 | 2000 | 15375 | 151558 | 1074163 | 1.32 | 0.19 | 10.14 | 1.43 |
| 2004 | 3000 | 18816 | 161028 | 1266891 | 1.86 | 0.24 | 11.68 | 1.49 |
| 2005 | 13000 | 20603 | 176931 | 1506440 | 7.35 | 0.86 | 11.64 | 1.37 |
| 2006 | 15000 | 15000 | 191317 | 1704974 | 7.84 | 0.88 | 7.84 | 0.88 |
| 2007 | 23270 | 16000 | 202627 | 2017825 | 11.48 | 1.15 | 7.90 | 0.79 |
| 2008 | 33000 | 23000 | 219268 | 2445060 | 15.05 | 1.35 | 10.49 | 0.94 |
| 2009 | 32000 | 25000 | 240640 | 2519151 | 13.30 | 1.27 | 10.39 | 0.99 |
| 2010 | 40000 | 28000 | 278428 | 2791775 | 14.37 | 1.43 | 10.06 | 1.00 |

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة والعمودين (6-7-8-9) من إعداد الباحثة

- ضريبة الإنفاق الاستهلاكي Tax on Consumption:

بلغت نسبة مساهمة ضريبة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي كوسطي سنوي (0.72%) وهي نسبة منخفضة جداً مقارنةً بنسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية إذ بلغت كوسطي سنوي (7.03%) وتعتبر هذه النسبة ضئيلةً مقارنةً بالدول التي تطبق نظام الضرائب العامة على الاستهلاك أو المبيعات مثل مصر ولبنان، و من الجدول رقم (24) نلاحظ أن نسبة مساهمة ضرائب الإنفاق الاستهلاكي في الإيرادات الضريبية قد تراوحت بين (1.29%-2.13%) خلال الفترة (2000-2004)، من ثم بدأت هذه النسبة تتجه نحو الارتفاع إذ وصلت إلى 40000 مليون ليرة سورية في عام 2010 بعد أن كانت 3000 مليون ليرة سورية عام 2004 و ذلك إثر صدور المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 المعدل للقانون رقم 15 لعام 1987 والذي كان يتم بموجبه فرض الضريبة على السلع والخدمات الكمالية التي ينحصر استهلاكها بالطبقة الغنية ذات القدرة الشرائية العالية، إلا أن المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 عمل على توسيع الوعاء الضريبي الخاضع لهذه الضريبة، وأدخل العديد من السلع الضرورية والأساسية ضمن دائرة السلع والخدمات المكلفة دون الاكتراث بحال الطبقات الفقيرة المثقلة أصلاً بالأعباء المعيشية في ظل انخفاض دخولهم الحقيقية وغلاء الأسعار الجامح وعدم قدرتهم على التخلي عن هذه السلع ذات الطلب غير المرن الذي سيقود مع تزايدِهِ إلى ارتفاعٍ جديدٍ في الأسعار ينهك كاهل الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل.

- الضرائب الجمركية Tariff Taxes:

من الملاحظ ارتفاع وهبوط حصيلة الرسوم الجمركية في سورية بشكل متذبذب وقد يرجع ذلك إلى التغير المستمر في التشريعات الجمركية لمواكبة المستجدات العالمية والتوجه نحو تحرير التجارة بما يوائم الاتفاقيات الدولية والإقليمية وهذا ما يجعل نسبة مساهمة هذه الرسوم في إجمالي الإيرادات الضريبية متفاوتة خلال فترة الدراسة وبالمتوسط بلغت هذه النسبة كمعدل سنوي (7.03%) وتعد هذه النسبة منخفضة نسبياً ولدى تتبع تطور الحصيلة الجمركية خلال فترة الدراسة نلاحظ ما يلي:

1. انخفاض الحصيلة الجمركية بعد عام 2001 بسبب صدور المرسوم التشريعي 266 لعام 2001 والقاضي بتخفيض الرسوم الجمركية على بعض المواد والسلع بنسبة 1%.
2. بدأت الحصيلة بالارتفاع في عام 2003 نتيجة تخفيض القيود على الاستيراد بسبب اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من البلدان المجاورة وإنشاء مناطق التجارة الحرة بين سورية وبعض الدول المجاورة.
3. انخفضت الحصيلة بعد عام 2005 بسبب استحقاقات منطقة التجارة العربية الكبرى والتي تم بموجبها إعفاء جميع السلع الوطنية المنشأ للدول العربية المنضمة إلى الاتفاقية من الرسوم الجمركية بدءاً من تاريخ 1/1/2005.
4. انخفضت الضرائب بين عامي 2006-2007 بسبب انخفاض الصادرات النفطية وبسبب اتفاقيات التجارة الحرة بين سورية والدول المجاورة (تركيا وإيران).
5. يمكن أن نلاحظ زيادة الحصيلة الجمركية منذ عام 2008 بسبب فتح باب الاستيراد أمام القطاع الخاص.

وكما لاحظنا في المبحث السابق أن جميع المؤشرات اتجهت نحو الهبوط خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة عما كانت عليه في الخطة الخمسية التاسعة فبالنسبة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصافي بسعر السوق والناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج لاحظنا تراجعاً في معدلات نموها في فترة الخطة الخمسية العاشرة فقد أصبحت على الترتيب (4.92، 4.91، 5.2)% بعد أن بلغت هذه المعدلات خلال الخطة الخمسية التاسعة على نفس الترتيب (5.06، 5.13، 6.14)% وبالنسبة للإنفاق العام الحكومي فنلاحظ أيضاً تراجعاً في معدلات نموه في الفترة الثانية من الدراسة إلى (10.33)% بعد أن بلغ خلال الخطة الخمسية التاسعة (11.91)% كما لاحظنا تراجعاً في معدلات نمو الاستثمار بشقيه العام والخاص فبد أن كانت هذه المعدلات في الفترة الأولى (20.38)% للاستثمار الخاص

مقابل (8.61%) للاستثمار الحكومي لتصبح هذه المعدلات خلال الفترة الثانية (7.22%) للاستثمار الخاص و (0.67%) للاستثمار الحكومي.

ومن كل ما تقدم يمكن أن نلاحظ الاتجاه الهبوطي للاقتصاد ونعلم أن الضرائب من المفترض أن تكون أداة مالية في يد الحكومة تقوم من خلالها بدفع عجلة الاقتصاد الراكد عن طريق خفض الضرائب في أوقات الكساد وزيادتها في فترات الانتعاش والرخاء لامتناس الفائض النقدي من الاقتصاد وكبح الاتجاهات التضخمية إلا أن ما حدث لا يشير إلى حسن استخدام هذه الأداة فقد نما الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة بمعدل نمو أكبر من معدل نمو الضرائب التي لم تستطع أن تجاريه في النمو على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة. فكما نعلم أن الضرائب تستخدم كأداة فعالة في علاج مشكلتي الركود والتضخم، ففي حالة الركود ينبغي زيادة الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال تخفيض الضرائب المباشرة بهدف زيادة الدخل الصافية للأفراد وعن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة بما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي رفع مستوى الاستهلاك الخاص، أما فيما يتعلق بمشكلة التضخم التي هي عبارة عن زيادة الكتلة النقدية عن قيم المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها عند مستوى التشغيل الكامل فإن تخفيض الطلب الكلي هو الحل لمشكلة التضخم من خلال فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب القديمة.

المبحث الرابع

الأزمة والحرب السورية وآثارها على الناتج المحلي والإيرادات العامة

خلال الفترة الزمنية (2011-2015)

تمهيد:

مما لا شك فيه أن وقع الأزمة والحرب الحالية كان مأساوياً على المستوى الكلي للاقتصاد السوري وعلى مسيرة التنمية الاقتصادية، وفي خضم الظروف الحالية التي تمر بها سورية لن يكون من السهل التحقق من صحة البيانات المالية و الاقتصادية المتوفرة بسبب خروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة، والتدمير الحاصل في بعض المؤسسات الإنتاجية والبنية التحتية، ومع ذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم صورة مقربة للواقع الاقتصادي و المالي في سورية بعد الأزمة والحرب التي حلت بها منذ مطلع عام 2011 وذلك للوقوف على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تساهم في تحديد الوضع الراهن والمتمثلة بالإنفاق العام والإيرادات العامة وعجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي.

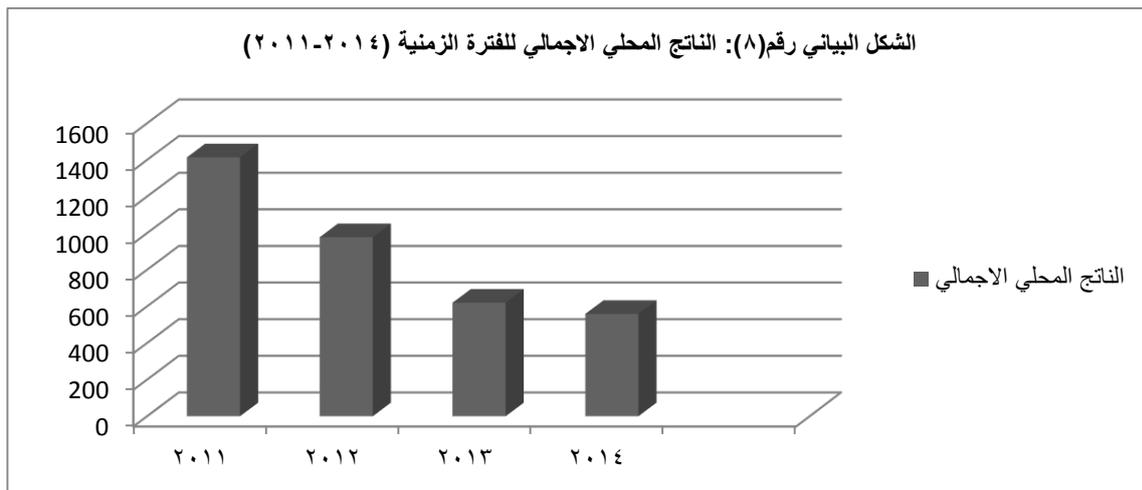
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة والحرب

من الطبيعي أن تتسبب الأزمة والحرب الحالية بتراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي على العموم والناتج المحلي الإجمالي خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من دول أوروبا وأمريكا والاضطرابات الأمنية التي أدت الى تراجع النشاط الاقتصادي وشمل عمليات النقل والانتقال للأفراد والسلع، فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية بنسبة كبيرة خلال سنوات الازمة عما كان عليه قبلها، إذ قدر صندوق النقد الدولي انكماش هذا الناتج لأكثر من 40% منذ اندلاع الازمة عام 2011¹. حيث كانت معدلات الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي في 2011 و2012 والربع الاول والثاني والثالث والرابع من العام 2013 على التوالي: (3.9، 30.8، 35.1، 39.7، 38.2، 37.8)، وقد استمر الانكماش الاقتصادي للناتج عام 2014 لكن بدرجة أقل مما كان عليه عام 2013 ليبلغ 9.84%، و قد عرض تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 56 مليار في 2011، ثم إلى 40 ملياراً في 2012، بمعدل انخفاض 28.6%، ثم إلى 33 مليار دولار عام 2013، بمعدل انخفاض 17.5%، وقد انخفض في نهاية عام 2014 إلى 23 مليار دولار، بمعدل انخفاض 30.3%.

الجدول رقم (25): يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (2000) الثابتة مليارات الليرة السورية

| العام | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---------------------------------|-------|--------|--------|-------|
| الناتج المحلي الاجمالي | 1414 | 978 | 620 | 559 |
| معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي | -2.48 | -30.83 | -36.61 | -9.84 |

الموازنات العامة للأعوام المذكورة والنسب من إعداد الباحثة.



¹ صندوق النقد: الاقتصاد السوري انكمش بنسبة 40% خلال الازمة، جريدة الحياة، 2014/5/8 عن الموقع الالكتروني: www.alhayat.com

من الجدول رقم (25) والشكل البياني رقم(8) نلاحظ تراجع حجم نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1414 مليار ليرة سورية حتى 559 مليار ليرة سورية عام 2014، ولا تخفى أسباب هذا التراجع عن أحدٍ إذ قدرت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري حسب تقريرٍ صادرٍ عن المركز السوري لبحوث السياسات حتى نهاية عام 2014 بـ 202.6 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية، أي ما معدله نحو أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة. وشكلت خسارة الناتج المحلي الإجمالي 59.1% من الخسارة الاجمالية و35.5% أضرار في المخزون الرأسمالي، إضافةً إلى 5.4% والتي تمثل الزيادة في الانفاق العسكري نتيجة الازمة¹.

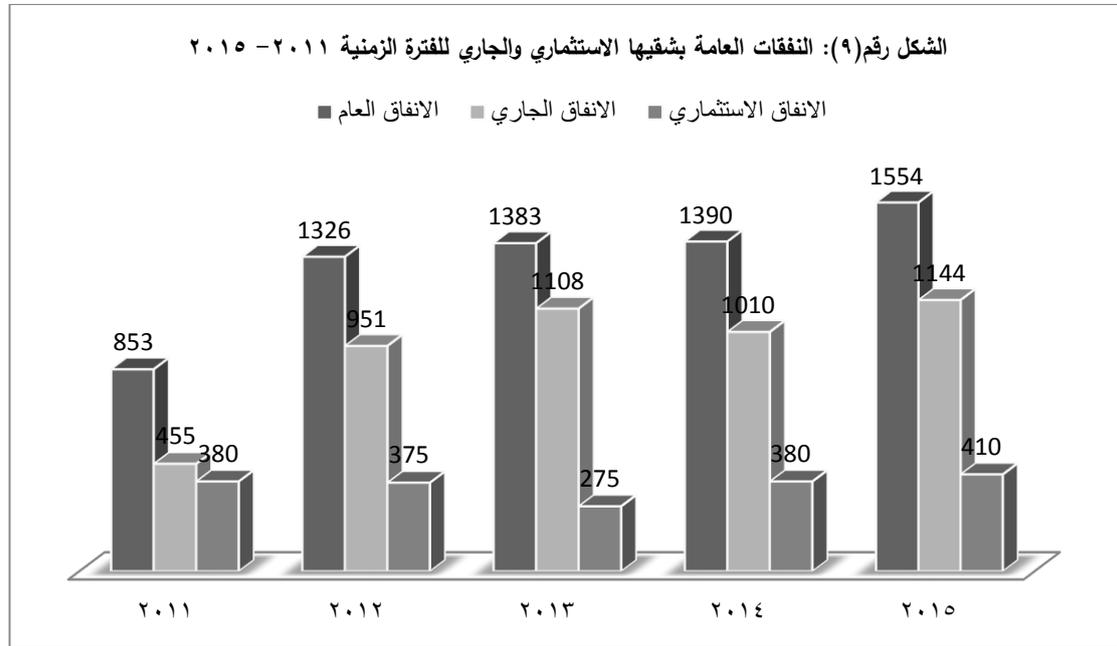
ثانياً: الإيرادات والنفقات العامة وعجز الموازنة في ظل الازمة

الانفاق العام:

الجدول رقم (26): يبين الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال الفترة الزمنية (2011-2015) بمليارات الليرة السورية

| العام | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي الانفاق (1) | 835 | 1326 | 1383 | 1390 | 1554 |
| الانفاق الجاري (2) | 455 | 951 | 1108 | 1010 | 1144 |
| الانفاق الاستثماري (3) | 380 | 375 | 275 | 380 | 410 |
| نسبة (2) / (1) | 54.49 | 71.72 | 80.12 | 72.66 | 73.62 |
| نسبة (3) / (1) | 45.51 | 28.28 | 19.88 | 27.34 | 26.38 |

المصدر: الموازنات العامة للدولة للأعوام المذكورة والنسب من إعداد الباحثة.



نلاحظ من الجدول رقم (26) تطور حجم الانفاق العام من 835 مليار ليرة سورية عام 2011 الى 1554 مليار ليرة سورية عام 2015، ويرجع هذا الازدياد الكبير إلى التوسع في الانفاق

¹ المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة والأونروا، الاغتراب والعنف في سورية: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014، دمشق، سورية، ص28.

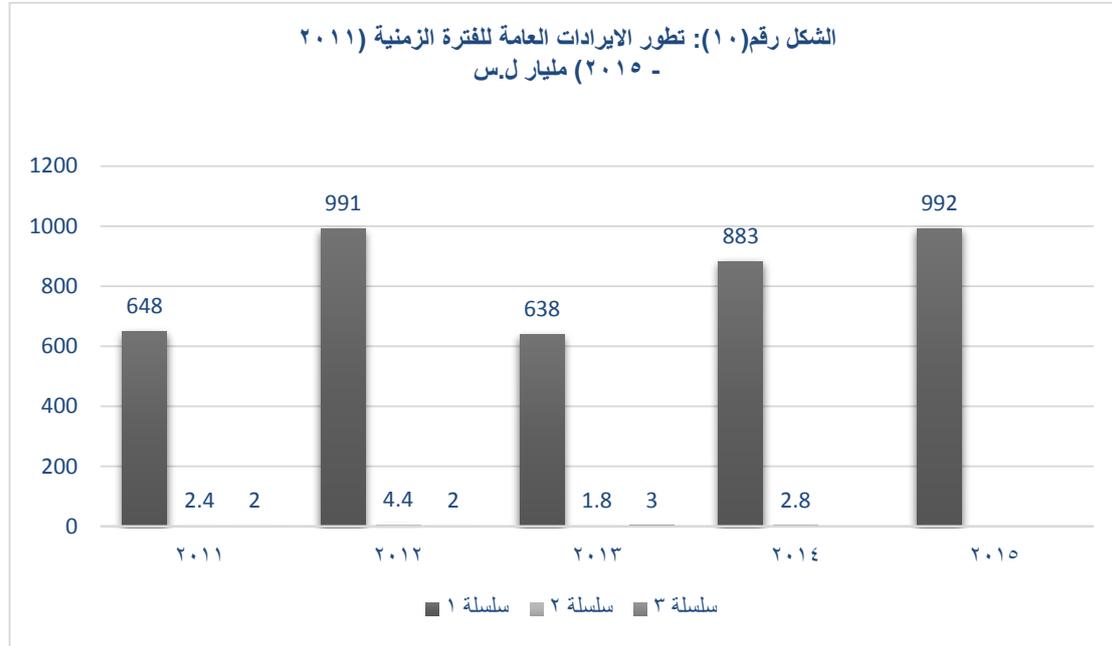
العام بشقه الجاري خلال سنوات الازمة نتيجة تراجع القوة الشرائية لليرة السورية واستمرار الدولة في تقديم الدعم للعديد من السلع (القمح والسكر والرز) والمازوت والكهرباء، وتخصيص جزء كبير من النفقات لتمويل العمليات الأمنية والعسكرية خاصةً بعد تطور الأحداث وتحولها إلى حرب. وقد بلغت نسبة الانفاق الجاري من إجمالي الانفاق العام كوسطي سنوي (70.52%) مقابل (29.48%) للإنفاق الاستثماري كوسطي سنوي ايضاً حيث تم تخفيض هذا الانفاق الاستثماري لأن الحكومة قد ركزت على رصد الاعتمادات الاستثمارية للمشاريع ذات نسب التنفيذ المرتفع والتي تخدم سلة الإنتاج السلعي من المواد الأساسية، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ولكن في عام 2015 نلاحظ زيادة النفقات الاستثمارية بمقدار 30 مليار ليرة سورية عن موازنة 2014 وهذا يؤكد على التوجه لتوسيع الاستثمار العام و إعادة اعمار المدن الصناعية بعد التدمير الحاصل في شركات ومؤسسات القطاع العام.

الإيرادات العامة:

الجدول رقم (27): يبين الإيرادات العامة للفترة الزمنية (2011-2015) بمليارات الليرة السورية

| العام | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-------------------|------|------|------|------|------|
| الإيرادات العامة | 648 | 991 | 638 | 883 | 992 |
| الإيرادات الجارية | 405 | 278 | 189 | 318 | 351 |

المصدر: الموازنات العامة للدولة للأعوام المذكورة.



تسببت الازمة و الحرب في سورية بتراجع حاد في الإيرادات العامة لخزينة الدولة، جراء الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية الناتج عن تعرض هذا القطاع لخسائر فادحة نتيجة تواجد أغلب حقول وآبار النفط في المنطقة الحدودية مع تركيا، حيث تسيطر التنظيمات الإرهابية التي

عملت على تهريب ملايين البراميل من النفط عبر تركيا وقامت ببيعها الى بعض دول أوروبا بأبخص الأسعار، وانسحاب العديد من الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع وصعوبة النقل والانتقال مما أدى الى تراجع الإنتاج النفطي فبلغ الإنتاج 23.5 ألف برميل في اليوم عام 2013 بعد أن كان 400 ألف للبرميل في اليوم عام 2008، إضافةً لأسبابٍ أخرى أدت لتراجع الإيرادات العامة كتراجع الأرباح الصافية للشركات المملوكة من قبل الدولة وتدهور بعض القطاعات الهامة مثل قطاع السياحة والتجارة، وتضرر العديد من مصادر الضرائب التقليدية. يظهر الجدول رقم (27) والشكل البياني رقم (10) تطور الإيرادات العامة في سورية خلال فترة الحرب. أما بالنسبة للإيرادات الجارية والتي تشمل الإيرادات الضريبية و بدلات أملاك الدولة فنلاحظ أنها انخفضت من 405 مليار ليرة سورية عام 2010 الى 189 مليار ليرة سورية عام 2013 بسبب توقف عددٍ كبيرٍ من المشاريع العامة والخاصة وتدني استغلال الطاقة الانتاجية ومشكلات النقل والانتقال وتراجع الإنتاج النفطي، وتظهر الإيرادات الجارية ارتفاعاً عام 2014 لتبلغ 318 مليار ليرة سورية وتستمر بالارتفاع الى 351 مليار ليرة سورية عام 2015، وهذا دليلٌ على تحسن مستوى النشاط الاقتصادي وبدء عودة عجلة الإنتاج تدريجياً الى المستوى الذي كانت عليه قبل الازمة إضافةً إلى ارتفاع معدلات التضخم. وبالنسبة للإيرادات الضريبية والتي كان من الصعوبة التوصل الى بياناتٍ خاصةٍ بها الا أن التقديرات تشير إلى انخفاض عائداتها بشكلٍ كبيرٍ خلال سنوات الازمة، إذ بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي حسب التقديرات (8.4%) عام 2011 لتتراجع هذه النسبة الى (5.2%) عام 2012 ثم الى (4.1%) عام 2013 مواصلةً الانخفاض لتبلغ (3.5%) عام 2014 وإن تدهورها في ظل انكماش الناتج المحلي الإجمالي قد تسبب بتعميق العجز في أرقام الموازنة العامة للدولة¹.

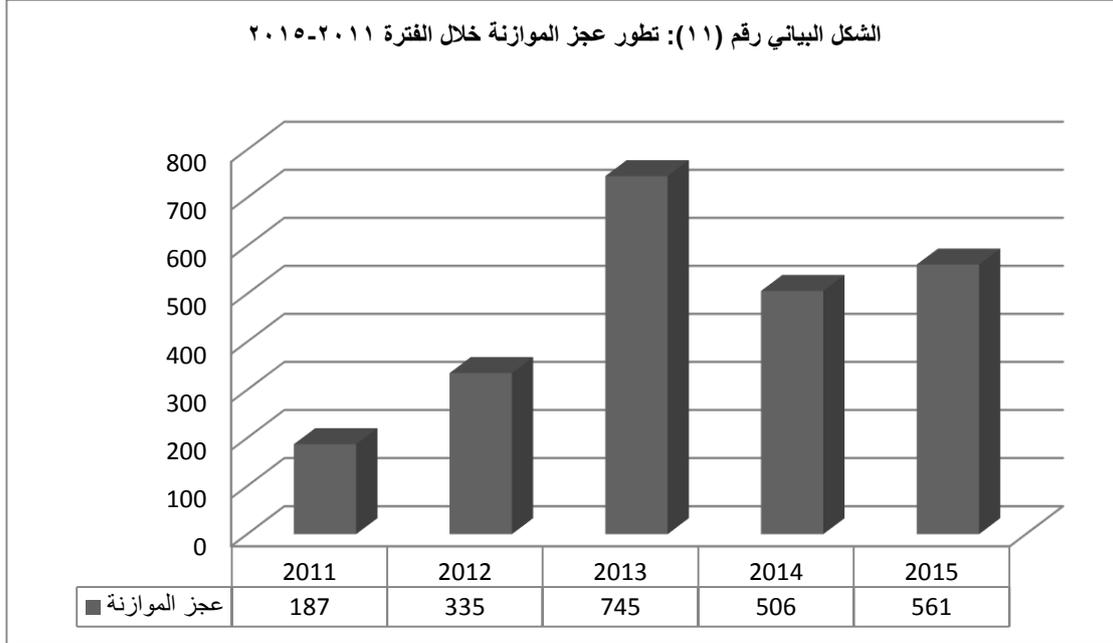
¹ المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة والأونروا، الاغتراب والعنف في سورية، مرجع سابق، ص29.

عجز الموازنة العامة:

الجدول رقم (28): يبين تطور عجز الموازنة خلال الفترة من (2011-2015) الأرقام بمليارات الليرة السورية

| العام | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|-------------------|------|------|------|------|------|
| العجز في الموازنة | 187 | 335 | 745 | 506 | 561 |

المصدر الموازنات العامة للأعوام المذكورة



من الجدول رقم (28) والشكل البياني رقم (11) نلاحظ ازدياد العجز في الموازنة من 187 مليار ليرة سورية عام 2011 ليبلغ ذروته عام 2013 (745) مليار ليرة سورية نتيجة الانفاق العام المتزايد والمقترن بتدهور الإيرادات العامة

الفصل الثاني

الحصيلة الضريبية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: دور التنظيم الفني الضريبي في مرونة الحصيلة

المبحث الثاني: طبيعة الأوعية الضريبية ودورها في مرونة الحصيلة الضريبية

المبحث الثالث: مرونة المطارح الضريبية تجاه تغيرات الوضع الاقتصادي والدخل

تمهيد:

اختلف المعنى المقصود من الضريبة باختلاف الأنظمة الاجتماعية والسياسية وتطور المؤسسات الديمقراطية والبرلمانية عبر التاريخ، الأمر الذي أدى إلى تنامي دور الضرائب وخروجها من إطارها الحيادي بكونها أداة ماليةً وتحولها إلى أداة قيادية تقوم بتوجيه الدفة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرسومة مسبقاً. وعلى هذا كان لابد للنظام الضريبي أن يكون أداة طيعةً في يد الحكومات تستطيع من خلاله تصحيح الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي وبالوقت نفسه توفير الإيرادات الضريبية اللازمة لتغطية نفقات الدولة المتزايدة وامتصاص الزيادة الحاصلة في الدخل القومي وتعبئتها والوصول إلى جميع المطارح الضريبية المتوفرة في الاقتصاد. وكما يتحقق ذلك لابد من توافر المرونة الداخلية للإيرادات الضريبية والتي تعرف بمدى استجابة الإيراد الضريبي للتغيرات في الدخل القومي، أي التغير النسبي في الإيراد الضريبي الناتج عن التغير النسبي في الدخل القومي على اعتبار أن الدخل القومي هو مصدر الحصيلة الضريبية وقاعدتها فإذا كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح فإن النظام الضريبي مرناً أما إذا كان أقل من الواحد الصحيح فإن النظام الضريبي غير مرناً¹.

وتلعب التشريعات والسياسيات الضريبية دوراً هاماً في التحكم بمرونة المطارح الضريبية ومدى استجابتها للتغيرات الاقتصادية الحاصلة، وذلك من خلال القواعد والأساليب المتبعة في التنظيم الفني للضريبة والمتضمن كلاً من اختيار المادة الخاضعة للضريبة وطرق تحديد وتقدير قيمتها، وأساليب ربط الضرائب وتحصيلها، إذ تتأثر الحصيلة الضريبية بالسياسات والتشريعات الضريبية النافذة فكلما كانت هذه التشريعات موضوعيةً وشاملةً ومنسجمةً مع الواقع الاقتصادي للدولة، كانت أكثر قدرةً على وضع اليد على المطارح الضريبية بشكلٍ أوسع وأكثر عدالةً.

ونؤكد هنا على ضرورة التوافق بين مضمون هذه السياسات والتشريعات والواقع الاقتصادي القائم بمعنى ألا تكون هذه التشريعات جاهزةً ومنقولةً من بلدانٍ أخرى ذات

¹ المتوكل، مصطفى حسين، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 36، ص 9.

طبيعة اقتصادية مختلفة، وإنما يجب أن تكون وليدة الوضع القائم في بلد ما ومصممة بحيث تتناسب والتركيب الهيكلي للدخل القومي وحجمه وطرق توزيعه في هذا البلد، فما يمكن تطبيقه من تشريعات وسياسات ضريبية في بلد ما قد لا يكون صالحاً للتطبيق في بلد آخر.

ونظراً لأهمية طبيعة المادة الضريبية والتنظيم الفني الضريبي وأثر كل منهما على مدى استجابة حصيلة الضريبة تجاه التقلبات الظرفية والاقتصادية، سنقوم في هذا الفصل بدراسة بعض التشريعات المؤثرة في مرونة هذه الحصيلة.

المبحث الأول

دور التنظيم الفني الضريبي في مرونة الحصيلة الضريبية

أولاً: طرق تقدير العناصر الخاضعة للضريبة:

تتأثر الحصيلة الضريبية بالأسلوب المتبع في تقدير المادة الخاضعة للضريبة فكلما كان هذا الأسلوب دقيقاً ازدادت مرونة الحصيلة الضريبية وسادت العدالة الضريبية بشكلٍ أوسع، في حين أن هذه الحصيلة تتناقص مرونتها عند إتباع أسلوبٍ قاصرٍ عن تقدير المادة موضوع الضريبة بشكلٍ دقيق.

وهنا يقع على عاتق المشرع الضريبي مسؤولية اختيار الأسلوب الأمثل في تقدير قيمة المطارح الضريبية المتاحة والذي يضمن الدقة والسهولة في اكتشاف المادة الضريبية وتقديرها، بحيث يوازن بين مصلحة المكلف والخزينة معاً، فالمغالاة في التقدير تعني عبئاً ضريبياً إضافياً يقع على عاتق المكلفين و هذا يعني دافعاً قوياً للتهرب من دفع الضريبة، بالمقابل فإن تقصير الإدارة الضريبية في التقدير الناتج عن عدة أسبابٍ كإخفاء الكفاءة و الخبرة أو المحاباة والتواطؤ مع المكلفين يفوت على الخزينة العامة أموالاً يمكن توجيهها إلى قنواتٍ تصب في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويمكن تقسيم طرق تقدير قيمة المطارح الضريبية إلى قسمين:

- طرق مباشرة

- طرق غير مباشرة

أ- الطرق المباشرة في تقدير مطرح الضريبة:

• الإقرار المقدم من المكلف:

ووفق هذا النوع يلزم القانون المكلف بتقديم تصريحٍ يتضمن مقدار ثروته ودخله ونتائج أعماله خلال مدةٍ زمنيةٍ محددة غالباً ما تكون سنةً ماليةً، فالمكلف هو الشخص الوحيد الذي يملك جميع المعلومات اللازمة للوصول إلى حقيقة المادة الضريبية بشكلٍ منضبطٍ ودقيقٍ، وبالتالي الحصول على حصيلةٍ ضريبيةٍ وفيرةٍ ومرنةٍ ذات استجابةٍ عاليةٍ للتقلبات والمتغيرات الاقتصادية الطارئة على الدخل.

ومن الجلي هنا أن نجاح هذه الطريقة هو رهن الوعي الضريبي والشعور القوي بالمواطنة لدى المكلفين وتعاونهم الكبير مع السلطات الضريبية، خاصةً في ظل وجود تعارضٍ بين المصلحة العامة ومصلحة المكلف الخاصة المتمثلة بدفع أقل قدرٍ ممكنٍ من الضرائب، فإذا لم تتوفر الرقابة الفعالة والوعي الضريبي والمستوى الخلقي العالي كان مجال التهرب الضريبي أكثر اتساعاً وكانت الحصيلة الضريبية أكثر تقلصاً.

كما أن الواقع يظهر أن صدق المكلف يتغير ويتأثر بقدرة الإدارة الضريبية وأجهزة الرقابة على معرفة مداخل هذه العناصر، فعند توفر إدارة ضريبية ذات كفاءة ونزاهة عالية قادرة على الإحاطة بهذه الدخول، تكون التصريحات المقدمة من قبل المكلفين أكثر صدقاً وشفافيةً والعكس صحيحٌ أي عند عدم توفر إمكانية الإحاطة بالمداخل فإن عامل الصدق لدى المكلفين يتناقص¹.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى القول إن مرونة وحساسية الضريبة تجاه التغيرات الاقتصادية في الدخل تكون على أتمها في أسلوب الإقرار المقدم من المكلف ذاته في حال توفر عاملين أساسيين هما: الوعي الضريبي للمكلف، وكفاءة ونزاهة السلطات الضريبية². لهذا السبب قد يكون من الصعب تطبيق هذه الطريقة في البلدان التي لم ينضج وعيها الضريبي بعد، في الوقت الذي تعد هذه الطريقة من أكثر الطرق نجاحاً في البلدان المتقدمة ذات الوعي الضريبي المرتفع.

وتطبق طريقة الإقرار المقدم من المكلف لتقدير ضريبة الأرباح الحقيقية في سورية، حيث ألزمت المادة 13 من قانون الدخل رقم 24 لعام 2003 المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة أن يقدموا إلى الدوائر المالية بياناً خطياً وفق النموذج الصادر عن وزير المالية، يظهر فيه الربح الصافي المتحقق خلال السنة السابقة ويرفق ببعض البيانات والوثائق المحاسبية التي تثبت صحة الأرباح التي يصرح عنها، وقد صنف المشرع الضريبي السوري هذه البيانات والوثائق على النحو التالي:

1- الوثائق المحاسبية 2- الدفاتر المحاسبية 3- البيان الضريبي

وتكون استجابة الضريبة ومرونتها للتغيرات الطارئة على الأرباح الخاضعة للضريبة أقل بالنسبة للمنشآت والشركات والمهنة والحرف غير التابعة للدولة عن تلك التابعة لها، وذلك بسبب الإمكانية الأكبر في إخفاء كل ما هو ممكن من رقم الأعمال في بيانات مكلفي هذه الضريبة، وخاصةً أن نشاطات تلك المنشآت والمؤسسات لا تمر على أي دائرة حكومية، ناهيك عن التواطؤ الذي يحدث عادةً بين كل من المكلف وموظفي المالية بسبب عدم اكتمال الوعي الضريبي لدى المكلفين وعدم توفر النزاهة الكافية لدى هؤلاء الموظفين.

• الإقرار المقدم من الغير:

قد يلجأ المشرع الضريبي إلى إلزام الغير بتقديم الإقرار الضريبي بدلاً من المكلف عينه، على أن يكون هناك علاقة قانونية تربط بين الغير والمكلف كأن يكون الغير مديناً للمكلف بمبالغ تدخل في إطار الدخل الخاضع للضريبة³.

¹فلاح، محمد، السياسة الجبائية "الأهداف والأدوات"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص17.

²زيدان، رامي، مرجع سابق، ص117.

³فرهود، محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، الجزء الأول، عام، ص283.

مثال: الناشر الذي يقدم إقراراً عن حقوق التأليف التي يدفعها للمؤلفين، رب العمل الذي يقدم إقراراً عن المرتبات والأجور التي يدفعها لعماله، المستأجر الذي يقدم إقراراً عن قيمة الإيجار الذي يدفعه للمالك.

وتتفادى هذه الطريقة عيب الطريقة السابقة المتمثل في إمكانية التهرب من الضريبة الناتج عن تقديم تصريحات غير صادقة من قبل المكلف، فهنا ليس للغير مصلحة في إخفاء مقدار الدخل للتهرب من الضريبة بل على العكس تماماً فإن مبلغ الضريبة يعتبر بنوداً من بنود التكاليف التي تنزل من الوعاء الضريبي للغير (صاحب العمل)، وهذا يجعل من هذا الأسلوب متفوقاً عن سابقه من حيث المرونة العالية للضريبة تجاه التغيرات الاقتصادية للدخل.

ويتم استخدام هذه الطريقة في تقدير ضريبة الرواتب والأجور في سورية، أي أن هذه الضريبة تترتب على صاحب الدخل الخاضع لها لكن صاحب العمل مكلف باقتطاعها حين تأدية كل مبلغ من قبله، و تبعاً لذلك يترتب على كل شخص خاضع للضريبة أن يقدم للدوائر المالية المختصة التي ينتسب إليها خلال 30 يوماً من تاريخ مباشرته العمل بياناً يتضمن هويته وهوية صاحب عمله الحالي، و مقدار دخله وفق ما هو منصوص عليه في المادة 74 من قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003، وبالمقابل فإنه يجب على جميع الجهات العامة والخاصة وغيرها من الجهات والأفراد اللذين يستخدمون موظفين أو عمالاً أو مساعدين أو يتعاقدون مع فنانين مقابل راتب أو أجر أو تعويض أو مكافأة أن يمسكوا سجلاً يدون فيه¹:

- هوية العاملين، ونوع عملهم وتواريخ بدء وانتهاء خدماتهم، ودخولهم غير الصافية والتبديلات التي طرأت على أوضاعهم ودخولهم.
- مقدار الضريبة المقتطعة من تاريخ الاستحقاق.

أن يدفعوا إلى الخزينة العامة جميع المبالغ المقتطعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انقضاء كل ستة أشهر من السنة. وفي حال رفض صاحب العمل تقديم البيانات والسجلات المنصوص عليها قانوناً، يبلغ إنذاراً بالامتنال لأحكام القانون، فإذا لم يمتثل خلال 15 يوماً من تاريخ تبليغه للإنذار، تستوفي الدوائر المالية الضريبة مباشرةً ويغرم صاحب العمل بغرامة تعادل 20% من الضريبة المتحققة على العاملين، أما في حال امتثال المكلف للإنذار تخفض الغرامة إلى 10%. و تعد ضريبة الرواتب والأجور من أكثر الضرائب مساهمةً في الحصيلة الضريبية على الرغم من انخفاض حجم دخول العاملين في القطاع العام مقارنةً بغيرها من المطارح الضريبية، ذلك لأنها تقتطع مباشرةً من المنبع مما يقلل من حالات التهرب الضريبي و يجعلها أكثر مرونةً واستجابةً للتغيرات التي قد تطرأ على الأجور والرواتب بشكلٍ سريعٍ ومباشر، و خاصةً فيما

¹المادة 74 من قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003.

يتعلق بدخول العاملين في الدولة، إلا أن الأمر مغايرٌ تماماً بالنسبة لرواتب العاملين في القطاع الخاص، فعلى الرغم من أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مساهمة القطاع العام فيه، إلا أن جزءاً كبيراً من رواتب العاملين في القطاع الخاص تخرج من دائرة التكليف بامتناع أصحاب الأعمال في القطاع الخاص عن سداد ضريبة الرواتب والأجور عن معظم العاملين لديهم بهدف الحصول على يدٍ عاملةٍ بكلفةٍ أقل، إضافةً إلى عدم إشراك العاملين لديهم في التأمينات الاجتماعية، مستغلين الضعف الرقابي للإدارة الضريبية و لوزارة الشؤون الاجتماعية وبذلك يصبح التهرب ضريبياً وتأمينياً بآن واحد.

الجدول رقم (29): يبين إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص بين عامي (2002-2010) (مليار ل.س.)

| العام | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|--------------|-----------|-----------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القطاع العام | غير متوفر | غير متوفر | 7.417 | 8.110 | 3.235 | 3.104 | 4.699 | 5.115 | 7.558 | 7.532 | 7.384 |
| القطاع الخاص | غير متوفر | غير متوفر | 1.615 | 1.956 | 1.676 | 1.780 | 2.145 | 2.112 | 3.411 | 4.646 | 4.507 |

المصدر: قطع الموازنة للأعوام المذكورة.

ويبين الجدول رقم (29) أنه لطالما كانت إيرادات ضريبة الرواتب والأجور المتأتية من القطاع العام أكبر من مثيلتها لدى القطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى تهرب الأخير من هذه الضريبة على الرغم من ارتفاع أجور العاملين فيه مقارنةً مع أجور العاملين في القطاع العام. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى الأسلوب الأخير وهو التقدير الإداري.

● **التقدير الإداري:** يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب عند امتناع المكلف عن تقديم إقرارٍ عن وعائه الضريبي، أو في الأوعية التي يسهل تقديرها كالدخول والثروات العقارية والأراضي الزراعية التي لا يمكن إخفاؤها من قبل المكلف وهنا تقوم الإدارة الضريبية بتقدير وعاء الضريبة بأي طريقةٍ تجدها مناسبة للوصول إلى أدق تقدير¹.

ب- الطرق غير المباشرة في تقدير مطرح الضريبة:

يكون تقدير مطرح الضريبة غير مباشر في حال اعتمدت الإدارة المالية في هذا التقدير على عنصرٍ خارجي (من خارج الإدارة الضريبية) ومن هذه الناحية نفرق بين طريقتين هما:

¹ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة" النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص168.

• طريقة المظاهر الخارجية:

تقوم هذه الطريقة بناءً على تحديد المقدرة التكاليفية للمكلف بالاعتماد على مظاهر أو علامات خارجية محددة في القانون باعتبارها تعبر عن يسر حالة المكلف المادية أو عدمه فعلى سبيل المثال:

يتم تقدير دخل المكلف على أساس القيمة التأجيرية للعقار الذي يزاول به المكلف نشاطه، أو عدد الأبواب والنوافذ، أو عدد العمال وعدد الآلات المستخدمة ووسائل النقل التي يملكها ونوع التجارة التي يمارسها.

وعلى الرغم من المزايا التي ينطوي عليها هذا الأسلوب من سهولة في تحديد المادة الخاضعة للضريبة اعتماداً على المظاهر الخارجية، إضافةً إلى الحد من التهرب الضريبي ذلك لأنه من الصعب على المكلف إخفاء هذه المظاهر، إلا أن إتباع هذه الطريقة يؤدي إلى عدم مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغيرات والتقلبات في ظروف المكلف الاقتصادية، فكثيراً ما تتغير الدخل بالارتفاع أو الانخفاض دون أن يطرأ أي تغيير جوهري على المظاهر الخارجية التي تظل ثابتة في الغالب مدةً طويلةً، أي أن الحصيلة تبقى نفسها أثناء الركود والأزمات و في فترات الازدهار والرخاء لأن المظاهر الخارجية لا تتغير بسرعة¹، كما أن هنالك بعض الدخل التي لا يوجد لها أية مظاهر خارجية قد تدل عليها كدخول القيم المنقولة و فوائد الديون والودائع والتأمينات و الرواتب والأجور لذلك لا تستعمل هذه المظاهر والعلامات حالياً إلا للتحقق من صحة البيانات التي يتقدم بها المكلفون². ويستخدم أسلوب المظاهر الخارجية في سورية لتقدير وعاء ضريبة ريع العقارات، حيث كانت هذه الضريبة سابقاً تخضع لأحكام القانون رقم 53 لعام 1975، وكان يتم تقدير العقارات مرةً كل عشر سنوات بإضافة نسبة مئوية تزيد من قيمة العقارات المضمنة في عام 1965 علماً أن قيم العقارات زادت لأكثر من 100 إلى 200 ضعف منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وبالتالي القيمة التخمينية لا تعبر أبداً عن القيمة الحقيقية وهذا أدى إلى فقدان هذه الضريبة لعدالتها ومرونتها أيضاً³.

أما اليوم فإن ضريبة ريع العقارات تخضع للمرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2006 و الذي أوكل مهمة تقدير قيمة العقارات و تحديد ريعها إلى لجان بدائية تُولف في مراكز المحافظات والمناطق كما يلي:

- أحد العاملين في الدوائر المالية (رئيساً).
- مهندسٌ أو مساعد مهندسٍ أو فني مساحةٍ من المصالح العقارية أو دوائر المساحة أو

¹يشور، عصام، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1985، ص103.

²ناشد، سوزي عدلي، مرجع سابق، 2003، ص164.

³ غندور، غسان، "الإيرادات الضريبية في سورية ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير جامعة دمشق، 2009، ص83.

مجالس المدن والقرى أو إحدى الدوائر أو المؤسسات العامة (عضواً).

- خبير من جدول الخبراء المشار إليه في المادة /14/ (عضواً).

إذ يذاع تاريخ بدء التقدير العام للعقارات في كل منطقة أو قرية قبل ثلاثين يوماً على الأقل بإعلان ينشر في الجريدة الرسمية.

ويتولى رئيس لجنة التقدير تنظيم محضر بالواقع فور انتهاء التقدير وبناءً على هذا المحضر

يعلن مدير مالية المحافظة أو مدير مال المنطقة حسب الحال ختام أعمال التقدير وينشر

الإعلان في الجريدة الرسمية وفي لوحات الإعلانات في الدوائر المالية والبلدية حيث يجري تقدير

قيمة العقارات وتحديد ريعها السنوي بالاستناد إلى مجموعة من العوامل المؤدية إلى تحديدها

ومنها ميزات الموقع والمساحة وأنواع مواد البناء والتقسيمات وغير ذلك من العوامل، و توضع

قواعد التقدير بقرار من وزير المالية¹.

ويبدو لنا أن هذا الأسلوب في التقدير يجعل استجابة الضريبة لتقلبات الحالة الاقتصادية ذات

إيقاع بطيء نتيجة الاعتماد على القيمة المالية (التخمينية) العائد لسنوات قديمة دون الأخذ

بالحساب معدلات التضخم المتزايدة وهذا الأمر ليس في صالح الخزينة العامة للدولة.

• طريقة التقدير الجزافي:

ويُميز في هذه الطريقة بين ما هو قانوني وما هو اتفاقي، حيث أن التقدير الجزافي القانوني

يستند على بعض القرائن التي ينص عليها القانون الضريبي وعلى أساسها يتم تقدير وعاء

الضريبة الذي يكون عادةً مجهولاً بشكل إجمالي وتقديري وبالاستناد على عدد من القرائن

المعروفة وذات الصلة الوثيقة بالمطرح الخاضع للضريبة. فعلى سبيل المثال (تعد عدد ساعات

عمل الطبيب قرينةً على دخله، ورقم الأعمال قرينةً على الأرباح). ومن الواضح أن الضريبة هنا

إذاً تفرض على إيرادٍ مفترضٍ وأن القرائن المعتمد عليها قد لا تكون معياراً دقيقاً يمكن الاعتماد به

عند تقدير الدخل الحقيقي الخاضع للتكليف، وهذا يعني تبايناً بين الدخل الحقيقي والدخل المقدر،

وهذا بالتالي يعني حصيلةً ضريبيةً غير منسجمة مع واقع الدخل.

أما بالنسبة لطريقة التقدير الجزافي الاتفاقي والتي يتم من خلالها تقدير الوعاء الضريبي بالاتفاق

بين الإدارة الضريبية والمكلف بناءً على نص القانون الضريبي، فمن الواضح أنها تحتاج من

الإدارة الضريبية الكثير من الكفاءة والخبرة والأمانة ومن المكلفين إلى الكثير من الوعي الضريبي

والنزاهة ولكن ما هي الضمانات لتوفر هكذا إدارة ضريبية وهكذا مكلفين؟؟؟

لهذا السبب تبقى طريقة التقدير الجزافي القانوني هي أكثر شيوعاً من التقدير الجزافي الاتفاقي

من حيث التطبيق في الدول المختلفة.

¹ المادة 7 من المرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2006.

يمكن القول أنّ مرونة الوعاء الضريبي باستخدام هذا الأسلوب تكون شبه معدومة فالدخل المقطوع الذي تقتطع منه ضريبة ثابتة من قبل الدولة لا يخضع لتقلبات الحالة الاقتصادية ذلك أن الدخل يتحدد هنا بالاعتماد على قرائن قد لا تعبر بشكلٍ دقيقٍ عما هو حقيقي¹.

ويتم تقدير ضريبة الدخل المقطوع في سورية باستخدام هذا الأسلوب، وذلك بالاعتماد على لجان تصنيف بدائية واستثنائية تؤلف بقرارٍ من وزير المالية أو من يفوضه وتعمل على تحديد الضريبة وفق القواعد والأصول التي تضعها وزارة المالية وتتألف اللجان البدائية من²:

- مراقب دخلٍ أو موظف مالي (رئيساً).
- ممثلٌ عن الدوائر المالية يسمى بناءً على اقتراح مدير المالية (عضواً).
- ممثلٌ عن الحرفة أو المهنة يختاره مدير المالية.

ويقوم مراقبو الدخل بزيارة المكلف بهذه الضريبة ميدانياً والتعرف على حجم نشاطاته وواقع وموقع عمله نوعية و طبيعة الأصناف التي يتعامل بها، أو إذا كان صاحب ورشةٍ أو منشأةٍ صناعية، وعدد الآلات ونوعيتها وعدد العمال وأسعار المنتجات و.. الخ)، ويقوم بذلك مستخدماً كافة السبل و الوسائل بناءً على معطياتٍ مبررة، ومن ثم يقوم المراقب بتنظيم جداول بأسماء العاملين لدى المكلف و أجورهم لاعتمادها من قبل الدوائر المالية، ثم تقوم لجان التصنيف البدائية بإصدار قرارٍ إما بتثبيت أو زيادة التكاليف المقدم من مراقب الدخل ويجب أن يكون قرارها معللاً، و بعد تبلغ المكلف بقرار التكاليف البدائي يحق له الاعتراض على هذا القرار و طلب إعادة النظر في التصنيف البدائي خلال 30 يوماً من تاريخ تبلغه وهنا تبت لجانٌ استثنائية بطلبات إعادة النظر ومن ثم تصدر قرارها معللاً وتعتبر قراراتها قطعية.

من الجلي هنا أن تفويض مراقب دخلٍ منفردٍ للقيام بالزيارات الميدانية لمئات المهن والمكلفين المتوزعين في مناطق جغرافية متفرقة أمرٌ غايةً في الصعوبة، فليس من السهل أن يُلمَّ مراقب الدخل بشؤون هذه المهن الكثيرة وهؤلاء المكلفين، بالتالي من المستحيل أن تكون تقديراته التي ينظمها دقيقة، وإن ما يحدث غالباً هو عدم حدوث تلك الزيارات الاستطلاعية وفرض الضريبة بشكلٍ تقديري بناءً على بعض الأسس غير الكفيلة بتنظيم بيانٍ دقيق.

ناهيك عن التواطؤ بين المكلفين ومراقب الدخل الذي أصبح أكثر سهولةً بعد أن أصبح مراقب الدخل يقوم بالزيارات الميدانية منفرداً بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 بعد أن كان التقدير يتم بحضور لجنةٍ بدائيةٍ مؤلفةٍ من ثلاثة أشخاص.

¹زيدان، رامي، مرجع سابق، 2002، ص118.
²المادة 48 من قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003.

كل ذلك يقودنا إلى القول بأن أسلوب التقدير الجزافي المتبع في هذه الضريبة قد أخرج الكثير من الموارد من دائرة التكليف من خلال الثغرات التي تشوبه، وجعل هذه الضريبة ذات مرونة شبه معدومة تجاه التقلبات والتغيرات التي تطل دخول المكلفين بها.

ثانياً: الأساليب المتبعة في تحديد معدل الضريبة:

تعريف معدل الضريبة:

يعرف معدل الضريبة (سعر الضريبة) بأنه النسبة بين مقدار الضريبة وقيمة المادة الخاضعة لها¹. وإن تحديد معدل الضريبة على الوجه الصحيح يتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل دولة²، وبعد اختيار الأسلوب الذي يتحدد من خلاله معدل الضريبة أمراً هاماً بالنسبة للدولة ذلك إن معدل الضريبة المرتفع على الدخل قد يؤدي إلى تثبيط همة الأفراد على العمل والإنتاج وهذا يؤدي إلى إنقاص دخولهم وانخفاض مستوى معيشتهم ومن ثم تضيق وعاء الضريبة ونقص حصيلتها، لذلك لا يجب التمسك بهدف وفترة الحصيلة لزيادة المعدلات الضريبة بل يجب مراعاة عدة اعتبارات لدى تحديد معدل الضريبة وهي:

- 1- الحالة الاقتصادية للدولة: يمكن تحديد معدلات ضريبة مرتفعة في فترات الانتعاش والازدهار الاقتصادي أكثر منها في فترات الكساد والركود.
- 2- النظام الضريبي المتبع في الدولة: يمكن رفع المعدل الضريبي إذا كان النظام الضريبي يتبع نظام الضريبة الواحدة وذلك لتحقيق وفترة في الحصيلة، أما في حالة اعتماد النظام على مجموعة من الضرائب النوعية فيجب أن تكون المعدلات معتدلة.
- 3- العمر الزمني للضريبة: يجب فرض الضرائب الحديثة بمعدلات معتدلة ومن ثم رفعها تدريجياً في حال لاقت قبولاً من المكلفين في المجتمع على خلاف الضرائب القديمة النافذة التي اعتاد المكلفون على قبولها وأدائها.
- 4- مصدر الدخل الخاضع للضريبة³:

قسماً الدخل فيما سبق إلى ثلاثة أقسام بحسب مصادرها : دخول ناتجة عن العمل، دخول ناتجة عن رأس المال، ودخول مختلطة وتختلف هذه المصادر من حيث درجة بقائها واستمراريتها لذا يجب التمييز بينها في تحديد الضريبة بحيث يمكن رفع معدل الضريبة على الدخل الناتج عن رأس المال أكثر من الدخل الناتج عن العمل لأن المصدر في الحالة الأولى شبه دائم بينما يتناقص المصدر في الحالة الثانية نتيجة ارتباطه بعوامل متعلقة

¹ طاقة، محمد -محمد العزاوي، هدى، مبادئ اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص108-109.

² العبيدي، زهرة خضير عباس، أثر التغيرات في الاسعار الضريبية على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبية العراقي للمدة (1995-2010)، مجلة جامعة بغداد، المجلد 5، العدد10، 2013، ص51.

³ مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1959، ص203.

بالتقدم بالسن والحالة الصحية، أما بالنسبة للدخول المختلطة فيجب أن يكون المعدل الضريبي المفروض عليها وسطياً بين المعدلين السابقين.

طرق تحديد معدل الضريبة:

يمكن تحديد معدل الضريبة بإتباع إحدى الطريقتين التاليتين: الأولى هي تحديد مقدار الضريبة وينتج عن هذا تحديد معدلها، أما الطريقة الثانية فهي معاكسة للأولى بحيث يحدد معدل الضريبة وبناءً عليه يتوقف مقدارها ويحدد المشرع معدلاً ثابتاً مهما تغير الوعاء الخاضع للضريبة وهنا يطلق عليها بالضريبة النسبية، أو قد يحدد معدلاً متصاعداً يزداد كلما ارتفع الوعاء وهنا يطلق عليها الضريبة التصاعدية.

1- الضريبة التوزيعية جغرافياً: طبقاً لهذه الطريقة تحدد الدولة إجمالي المبلغ المراد تحصيله من الأفراد مقدماً ثم يتم بعد ذلك توزيعه جغرافياً على أساس كل إقليم من أقاليم الدولة ثم يتم بعد ذلك توزيعه اقتصادياً على أساس نصيب كل فرد من أفراد تلك الأقاليم¹. وتنتقد هذه الضريبة بانخفاض درجة مرونتها وضعف استجابتها للعدالة، نظراً لأنها تتطوي على حصيلّة ثابتة دون تمييز بين فترات الكساد وفترات الزواج التي يمر بها النشاط الاقتصادي موضوع الضريبة فمهما اختلفت الظروف الاقتصادية ومهما تغيرت المقدرة التكاليفية للممولين تبقى الحصيلّة ثابتة، وتتميز هذه الضريبة أنها تقلل من إمكانية التهرب الضريبي لأن امتناع أو محاولة تهرب من الممولين يعني تحمل الآخرين عبئهم الضريبي وهذا يجعل لكل ممولٍ مصلحةً شخصيةً في مراقبة سلوك الممولين الآخرين كي لا ينتقل العبء الضريبي إليهم. ولكن انخفاض مرونة هذه الضريبة على الرغم من بعض الإيجابيات التي يتمتع بها فإنه قد يكون سلبياً في موقع آخر إذ أن عدم زيادة حصيلّة الضريبة أثناء الزواج وعدم انخفاضها أثناء الركود لا يجعلها تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية كونها لا تراعي الظروف الشخصية العائلية للممول.

2- الضريبة النسبية (proportional tax rate):

وتفرض بنسبة ثابتة مهما ازدادت قيمة المادة الخاضعة للتكليف، وعلى هذا فإن الحصيلّة الضريبية تتغير تبعاً للتغيرات الطارئة على حجم المطرح الضريبي إذ تزداد بنفس نسبة زيادته وتنقص بنفس قيمة نقصانه.

¹ القليب، عادل قليب، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 2003، ص107.

فمثلاً إذا كان لدينا ثلاثة مستوياتٍ من الدخل كالتالي:

| قيمة الدخل (بالليرة السورية) | المعدل النسبي للضريبة | مبلغ الضريبة (بالليرة السورية) |
|------------------------------|-----------------------|--------------------------------|
| 10000 | 20% | 2000 |
| 20000 | 20% | 4000 |
| 30000 | 20% | 6000 |

نلاحظ أن الحصيلة الضريبية تزداد بنفس نسبة زيادة الدخل عند استخدام السعر النسبي للضريبة.

3- الضرائب التصاعدية:

هي الضرائب التي يتغير سعرها تبعاً لتغير وعاء الضريبة ارتفاعاً أو انخفاضاً¹، وهذا يعني أن معدل الضريبة يرتفع بارتفاع قيمة المادة الخاضعة للضريبة ويتم التصاعد بناءً على عاملين اثنين هما:

قيمة المطرح الضريبي: إذ يزداد سعر الضريبة كلما زادت قيمة المطرح (سواء كان دخلاً أم رأسمال) بمعنى آخر يكون معدل الضريبة منخفضاً بالنسبة للوحدات الأولى من الدخل والثروة بينما يرتفع كلما زادت عدد هذه الوحدات بسبب تناقص المنفعة الحدية للوحدات الأخيرة للنقود².

ويدخل العامل الثاني عند الحديث عن ضريبة التركات فهنا يتأثر معدل الضريبة بدرجة القرابة بين المورث والوارث وبدرجة يسر الحالة المادية للوارث وبالمدة التي تكون فيها التركة قد خضعت لضريبة التركات.

ويتحقق التصاعد بعدة طرق:

- التصاعد بالطبقات: وتقسّم المادة الخاضعة للضريبة بمقتضاه إلى فئاتٍ أو طبقاتٍ ويطبق على كل طبقةٍ معدلٌ واحدٌ يتزايد هذا المعدل عند الانتقال إلى طبقةٍ أعلى³.
والمثال الرقمي التالي يوضح فكرة التصاعد بالطبقات:

| ترتيب الطبقة | طبقات الدخل (ل.س) | معدل الضريبة التصاعدي |
|--------------|-------------------|-----------------------|
| الأولى | أقل من 1000 ل.س | صفر% |
| الثانية | من 1000-1999 ل.س | 5% |
| الثالثة | من 2000-2999 ل.س | 10% |
| الرابعة | 3000-4999 ل.س | 15% |

¹ القليب، عادل قليب، مرجع سابق، ص107.

² شرف، سمير، الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، 2008، ص141.

³ فوزي، عبد المنعم، النظم الضريبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص55.

على الرغم من سهولة هذا الأسلوب إلا أنه قد يسبب حدوث زيادات مفاجئة في معدل الضريبة تفوق الزيادة الطفيفة الطارئة على الدخل فعلى سبيل المثال: يخضع المكلف ذو الدخل الذي مقداره 1950 ل. س والواقع في الطبقة الثانية إلى معدل ضريبي 5% وسيدفع ضريبة قدرها: $1950 * 5\% = 97.5$ ل س

ولكن في حال ارتفع دخله بمقدار 50 ل س فإنه سينتقل إلى الطبقة الثالثة ويفرض على دخله معدل 10% بالتالي سيدفع ضريبة تعادل $2000 * 10\% = 200$ ل س أي بزيادة قدرها 102.5 ل. س

أي أن الزيادة في دخله كانت أقل بكثير من الزيادة في مبلغ الضريبة وهذا يعني أن هذا الأسلوب وإن كان يتسم بالمرونة العالية إلا أنه قد لا يحقق المرونة بشكلها المنشود الذي يجب أن يتحقق معه التواءم بين مقدار الضريبة والزيادة الطفيفة في الدخل، أي أن الزيادة في مبلغ الضريبة لا يجب أن يكون أكبر من الزيادة في الدخل فهذا أمر من شأنه أن يشعر المكلف بالظلم ويدفعه لمحاولة التهرب من دفعها.

- التصاعد بالشرائح: يتم تقسيم الدخل أو وعاء الضريبة إلى عدة شرائح أو أقسام متساوية أو غير متساوية¹، ويخضع كل منها إلى سعر معين يزداد من شريحة إلى أخرى بمعنى أن المكلف لا يخضع لسعر واحد وإنما يخضع لأسعار متعددة تبعاً لتعدد الشرائح التي يتكون منها دخله أو رأسماله فعلى سبيل المثال:

| معدل الضريبة التصاعدي | مقدار الشريحة (ل.س) | ترتيب الشريحة |
|-----------------------|---------------------|---------------|
| 0% | من 1-1000 | الأولى |
| 5% | من 1001-2000 | الثانية |
| 10% | من 2001-3000 | الثالثة |
| 15% | من 3001-4000 | الرابعة |

فإذا كان دخل المكلف 2000 ل س فإنه سيخضع لضريبة مقدارها 50 ل س وفق التالي:

$$(1000 * 0 + 1000 * 5\% = 50 \text{ ل. س})$$

وبفرض زاد دخل هذا المكلف بمقدار 50 ل س فإنه سيخضع للضريبة وفق التالي:

$$(1000 * 0 + 1000 * 5\% + 50 * 10\% = 55 \text{ ل س})$$

نلاحظ أن الزيادة التي حصلت في الضريبة بقيت أقل من الزيادة الحاصلة في الدخل، بمعنى آخر أن زيادة طفيفة في الدخل لم تترافق مع قفزة كبيرة في حجم الضريبة لأن المعدل المرتفع يُطبق فقط على الزيادة المتحققة في الدخل وهذا أقرب إلى العدالة من الأسلوب السابق.

¹ فوزي، عبد المنعم، مرجع سابق، ص55.

تحديد معدلات الضرائب في سورية:

اعتمد المشرع السوري عدة أساليب في تحديد معدل الضريبة لكل نوع من أنواع الضرائب وسنقوم في هذا المبحث باستعراض الطرق المعتمدة في النظام الضريبي السوري:

أولاً: ضريبة الرواتب والأجور: تفرض ضريبة الرواتب والأجور وفق معدلات تصاعدية وقد حددت المادة 68 من قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 هذه المعدلات بما فيها إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية والمساهمة في المجهود الحربي وفق ما يلي:

- /5/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى و/8000/ ليرة سورية وعن كل دفعةٍ مقطوعة.
- /7/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /8001/ و /12000/ ليرة سورية.
- /9/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /12001/ و /16000/ ليرة سورية.
- /11/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /16001/ و /20000/ ليرة سورية.
- /13/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز /20001/ و /30000/ ليرة سورية .

/20/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز /30000/ ليرة سورية. وفي 14 /5/ 2009 صدر المرسوم التشريعي رقم (33) الذي رفع الحد الأدنى المعفى من الراتب إلى 6010 ل. س بدلاً من 5000 ل. س وعدل معدلات ضريبة الرواتب والأجور لتصبح كالتالي:

- /5/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى و/12000/ ليرة سورية وعن كل دفعةٍ مقطوعة.
- /7/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /12000/ و /16000/ ليرة سورية.
- /9/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /16001/ و /20000/ ليرة سورية.
- /11/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /20001/ و /24000/ ليرة سورية.

- /13/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /24001/ و /30000/ ليرة سورية.

/16/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /30001/ و /50000/ ليرة سورية.

/19/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين /50001/ و /75000/ ليرة سورية.

/22/ بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز /75000/ ليرة سورية. وبموجب المادة (1) من المرسوم التشريعي رقم (42) تاريخ 2011/3/24 تم تعديل الضريبة بما فيها إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصّة البلدية والمساهمة في المجهود الحربي وفق الآتي:

| ترتيب الشريحة | الشرائح بالليرة السورية | المعدل | مبلغ الضريبة ل.س |
|---------------|-------------------------|--------|------------------|
| الأولى | من 1-10000 | معفى | لا يوجد |
| الثانية | من 10001-15000 | 5% | 250 |
| الثالثة | من 15001-20000 | 7% | 600 |
| الرابعة | من 20001-25000 | 9% | 1050 |
| الخامسة | من 25001-30000 | 11% | 1600 |
| السادسة | من 30001-38000 | 13% | 2640 |
| السابعة | من 38001-50000 | 16% | 4560 |
| الثامنة | من 50001-75000 | 19% | 9310 |
| التاسعة | ما زاد عن 75000 | 22% | |

ولتوضيح الدور الذي يلعبه التصاعد في مرونة الحصيلة الضريبية واستجابتها للتغيرات الحاصلة في الدخل نقدم المثال التالي:

من أجل دخلٍ مقداره 18000 فإن مقدار الضريبة المترتب عليه يحسب كالتالي:

$$(A) (460.02 = 10000 * 0 + 4999 * 5\% + 3001 * 7\%)$$

ومن أجل دخلٍ مقداره 24000 فإن مقدار الضريبة المترتب عليه يحسب كالتالي:

$$(B) (960.06 = 10000 * 0 + 4999 * 5\% + 4999 * 7\% + 4002 * 9\%)$$

| البيان | معفى | 5% | 7% | 9% | 11% | 13% |
|--------------------------|-------|--------|--------|--------|-----|-----|
| الدخل (A) الخاضع للضريبة | 10000 | 4999 | 3001 | | | |
| قيمة الضريبة | 0 | 249.95 | 349.93 | | | |
| الدخل (B) الخاضع للضريبة | 10000 | 4999 | 4999 | 4002 | | |
| قيمة الضريبة | 0 | 249.95 | 349.93 | 360.18 | | |

يمكن أن نلاحظ ازدياد مبلغ الضريبة مع زيادة الدخل وذلك بسبب معدل الضريبة التصاعدي الذي أدى إلى زيادة قيمة الضريبة ويظهر أيضاً كيف أن الضريبة المحصلة من صاحب الدخل (B) أكبر من الضريبة المحصلة من صاحب الدخل (A) نتيجة حصوله على دخل أكبر، وبالنظر إلى الدخل الأول نجد أنه وعلى الرغم من أن الشريحة الثالثة والتي بلغت (3001) ل.س كانت أصغر من الشريحة الثانية البالغة (4999) ل.س، ومع ذلك ونتيجة الأسلوب التصاعدي في فرض معدل الضريبة كانت قيمة الضريبة عنده أكبر إذ أصبحت قيمتها (349.93) ل.س، وهذا أيضاً ينطبق على الدخل الثاني فعلى الرغم من أن الشريحتين الثانية والثالثة لهما نفس القيمة (4999) ل.س إلا أن الشريحة الثالثة تخضع لمعدلٍ ضريبيٍّ أعلى (7%) وهذا يعني قيمةً ضريبيةً أعلى (349.93) ل.س، كما نلاحظ أنه وعلى الرغم من كون الشريحة الرابعة والبالغة (4002) ل.س أقل من الشريحة الثالثة والتي قيمتها (4999) ل.س إلا أن قيمة الضريبة عندها قد بلغت (360.18) ل.س وهي أكبر من قيمتها عند الشريحة الثالثة والتي كانت (349.93) ل.س وهذا يرجع للأسلوب التصاعدي في فرض معدل الضريبة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى صدور المرسوم التشريعي رقم 46 عام 2015 والذي تم من خلاله رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة إلى 15000 ل.س وتعديل الشرائح والنسب الضريبية كالتالي:

تُعدل المادة /1/ من المرسوم التشريعي رقم /42/ تاريخ 2011/3/24 بحيث يحدد معدل الضريبة بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصة البلدية والمساهمة النقدية في دعم التنمية المستدامة وفق الآتي:

- (5%) خمسة بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين الحد الأدنى المعفى و/20000 ل.س.
- (7%) سبعة بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (20001 و 25000) ل.س.
- (9%) تسعة بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (25001 و 30000) ل.س.
- (11%) أحد عشر بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (30001 و 38000) ل.س.
- (13%) ثلاثة عشر بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (38001 و 50000) ل.س.

- (16%) ستة عشر بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (50001 و65000) ل.س.
- (19%) تسعة عشر بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الواقع بين (65001 و75000) ل.س.
- (22%) اثنان وعشرون بالمائة عن جزء الدخل الصافي الشهري الذي يتجاوز (75000) ل.س.

ثانياً: ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية:

يقسم مكلفو ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية إلى فئتين اثنتين هما: فئة مكلفي الأرباح الحقيقية التي تخضع لنظام الضريبة التصاعدية وفئة مكلفي الدخل المقطوع. وقد حدد القانون رقم 24 لعام 2003 النسب الضريبية التي تطرح على الأرباح الصافية بما فيها ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصّة البلدية والمساهمة في المجهود الحربي عدا الإدارة المحلية كالآتي:

- 10 بالمائة عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى الذي يبلغ (50000) ل.س وحتى 200000 ليرة سورية.
- 15 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 200000 ليرة سورية وحتى 400000 ليرة سورية.
- 20 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 400000 ليرة سورية وحتى 700000 ليرة سورية.
- 23 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 700000 ليرة سورية وحتى 1000000 ليرة سورية.
- 26 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 1000000 ليرة سورية وحتى 2000000 ليرة سورية.
- 29 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز 2000000 ليرة سورية وحتى 3000000 ليرة سورية.

- 35 بالمائة عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز ثلاثة ملايين ليرة سورية.

وقد تم تعديل هذه النسب وفق المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006 لتصبح النسب كالتالي:

- تطرح الضريبة على الأرباح الصافية بحسب النسب الآتية بما في ذلك إضافات الدفاع الوطني ورسوم المدارس وحصّة البلدية والمساهمة في دعم التنمية المستدامة عدا إضافة الإدارة المحلية:

- 10% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى المعفى وحتى / 200.000 / ل.س.
- 15% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز / 200.000 / ل.س وحتى / 500.000 / ل.س.
- 20% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز / 500.000 / ل.س وحتى / 1.000.000 / ل.س.
- 24% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز / 1.000.000 / ل.س وحتى / 3.000.000 / ل.س.
- 28% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز / 3.000.000 / ل.س.

ويمكن أن نلاحظ كيف يحقق التصاعد مرونة أكبر في استجابة الحصيلة الضريبية للتغيرات الحاصلة في الأرباح فمع تزايد الأرباح تتصاعد معدلات الضريبة ويوضح هذا المثال ما تم ذكره:

فمن أجل منشأة تحقق ربحاً سنوياً قدره 600000 ل.س فإن هذا الربح يخضع لضريبة قدرها: 72500 ل.س

ومن أجل منشأة أخرى تحقق ربحاً سنوياً قدره 2000000 ل.س فإن هذا الربح يخضع لضريبة قدرها (345000 ل.س).

نلاحظ أن المنشأة الثانية تخضع لضريبة أعلى من المنشأة الأولى نتيجة حصولها على أرباح أعلى.

ثالثاً: ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة:

أحدثت هذه الضريبة في المرسوم التشريعي رقم (85) لعام 1949 وتم تعديلها في القانون رقم 24 لعام 2003، و تتناول الدخل الناتج عن استثمار رأس المال البحث غير الممزوج بالعمل أي الدخل الذي يحصل عليه صاحب رأس المال الذي لا يستثمره شخصياً وإنما يعهد باستثماره إلى شخص آخر سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً لقاء فائدة أو عوائد محددة و تتسم هذه الضريبة بكونها عينية إذ تفرض على ريع رأس المال بغض النظر عن صاحبه، و تتناول إجمالي الإيراد دون تنزيل أية أعباء أو نفقات تحصيل، و تتحقق عند توزيع الإيراد أي ليس لها وقتاً محدداً لتحصيلها، و تعتبر هذه الضريبة ضريبة نسبية إذ أنها بقيت تفرض بمعدلٍ وحيدٍ هو (7.5%) و لم يطلها قانون الدخل رقم (24) لعام 2003 بالكثير من التغيير، ولكن أصبح يضاف إلى هذا المعدل (30%) من الضريبة مجهوداً حريياً بالإضافة إلى صالح الإدارة المحلية الذي يختلف حسب المحافظات من (4%) إلى (10%) تحدد من قبل مجلس المحافظة

المختص)¹، كما تم من خلال المادة 104 إلغاء ما كان معمولاً به في القانون رقم (40) تاريخ (1955/3/12) من إعفاء كل أوراق اليانصيب التي تصدرها المؤسسة العامة للمعارض من هذه الضريبة والتي تزيد عن مليون ل.س، كما تم وفق المادة 105 تكليف 20% من فوائد الأموال الآتية من شهادات الاستثمار والمبالغ المودعة في حساب التوفير لدى المصارف في سورية بهذه الضريبة وفق المادة 105،

رابعاً: ضريبة ريع العقارات:

- أما فيما يتعلق بضريبة ريع العقارات فهي ضريبة تصاعديّة أحدثت بموجب القانون رقم 138 لعام 1945 الذي عدل وفق المرسوم التشريعي رقم (53) لعام 2006 والذي حدد نسبها على أساس بدل إيجار العقار أو مجموع بدلات إيجار العقارات التي تعود لمكلف واحد في الأراضي السورية باستثناء عقارات المنشآت الصناعية غير المؤجرة (بما فيها رسم الحراسة وإضافات الدفاع الوطني وحصّة البلدية ورسم المدارس) كما يلي:

- 14% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي لا يتجاوز 1750 ل.س
- 16% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي يتجاوز 1750 ل.س وحتى 2000 ل.س
- 20% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي يتجاوز 2000 ل.س وحتى 5000 ل.س
- 30% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي يتجاوز 5000 ل.س وحتى 10000 ل.
- 40% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي يتجاوز 10000 ل.س وحتى 15000 ل.س
- 50% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي يتجاوز 15000 ل.س وحتى 20000 ل.س
- 60% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي يتجاوز 20000 ل.س
- تخضع العقارات المعفاة إعفاء مؤقتاً من ضريبة ريع العقارات باستثناء عقارات المنشآت الصناعية غير المؤجرة - خلال فترة إعفائها - لرسم الحراسة بالنسب التالية:

- 3.5% عن جزء الريع أو الريع السنوية الذي لا يتجاوز 1750 ل.س

¹ المهاني، محمد خالد، مرجع سابق، ص 283.

- 4 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 1750 ل.س وحتى 2000 ل.س
- 5 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 2000 ل.س وحتى 5000 ل.س
- 7.5 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 5000 ل.س وحتى 10000 ل.س
- 10 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 10000 ل.س وحتى 15000 ل.س
- 12.5 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 15000 ل.س وحتى 20000 ل.س
- 15 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 20000 ل.س
كما تخضع عقارات المنشآت الصناعية غير المؤجرة للنسب التالية:
- 14 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي لا يتجاوز 2000 ل.س
- 17.5 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 2000 ل.س وحتى 6000 ل.س
- 23 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 6000 ل.س وحتى 10000 ل.س
- 29 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 10000 ل.س وحتى 20000 ل.س
- 38 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 20000 ل.س
رابعاً- تخضع عقارات المنشآت الصناعية غير المؤجرة المعفاة إعفاء مؤقتاً من ضريبة ريع العقارات - خلال فترة إعفائها - لرسم الحراسة بالنسب التالية:
- 3.5 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي لا يتجاوز 2000 ل.س
- 4 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 2000 ل.س وحتى 6000 ل.س
- 5.5 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 6000 ل.س وحتى 10000 ل.س
- 7 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 10000 ل.س وحتى 20000 ل.س
- 9 % عن جزء الربيع أو الربوع السنوية الذي يتجاوز 20000 ل.س.

خامساً: ضريبة ريع العرصات:

تقرض هذه الضريبة بمعدلاتٍ تصاعديّةٍ وقد حددت نسبة هذه الضريبة وفق المرسوم التشريعي رقم (53) لعام 2006 على أساس قيمة العرصة أو العرصات التي تعود لمالكٍ واحدٍ في الأراضي السورية كالتالي:

- 6.50 بالآلف عن جزء القيمة الذي لا يتجاوز 20000 ل.س
- 9.50 بالآلف عن جزء القيمة الواقع بين 20000 و 100000 ل.س
- 12.50 بالآلف عن جزء القيمة الذي يتجاوز 100000 ل.س.

سادساً: الضرائب على الإنفاق:

فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي بموجب القانون رقم 18 تاريخ 1987/4/3 وقد عمل المشرع السوري خلال السنوات الاخيرة على تطوير هذا الرسم وإدخال تعديلات عليه وكان من أبرز هذه التعديلات المرسوم التشريعي رقم 61 تاريخ 2004/9/16 وفيما يلي جدولاً لبيان النسب والبنود التي تم التعديل عليها مقارنة بالقانون رقم 18 لعام 1987.

الجدول رقم (30): يبين قائمة المواد والخدمات الخاضعة الى رسم الإنفاق الاستهلاكي بموجب كل من القانون رقم (18) لعام 1987 والمرسوم التشريعي رقم (61) لعام 2004.

| نوع الخدمات | بموجب القانون (18) لعام 1987 | بموجب المرسوم (61) لعام 2004 |
|--|------------------------------|-----------------------------------|
| -خدمات المبيت والطعام و المشروبات و الحفلات و ركن الألعاب الكهربائية و الخدمات المأجورة الأخرى في الفنادق و الأندية و المطاعم من الدرجات الدولية و الممتازة و الأولى و الثانية حسب تصنيف وزارة السياحة | | 10 % |
| 2-خدمات الملاهي من جميع الدرجات ولا تدخل دور السينما و المسارح ضمن خدمات الملاهي في تطبيق هذا القانون. | | 30 % |
| -تذاكر السفر بالطائرة إلى خارج أراضي الجمهورية العربية السورية. | 10% تذاكر الدرجة الاولى | 3 % على جميع التذاكر حتى السياحية |
| 4-خدمات مدن الألعاب الكهربائية وما في حكمها | | 10 % |
| نوع المواد | | نسبة الرسم المئوية |

| | | |
|---|----------------------|--|
| 1- شراء السيارات السياحية الخاصة بمختلف أنواعها. | 15% عند كل عملية بيع | 15 % عند تسجيل واقعات شراء السيارات السياحية الخاصة لأول مرة لدى دوائر النقل ولمرة واحدة فقط |
| 2-أ الحلبي الذهبية الخالصة | 10% | 10% على الدمغة وتعديل طريقة الاستيفاء |
| ب-الحلي الذهبية الأخرى والمجوهرات وأجزاؤها على مختلف أنواعها -ذهب مرصع -لؤلؤ -أحجار ثمينة -الماس. | 15% | 15 % وتقوم لجنة مشرفة بالوسم وتحاسب الضريبة في كل مرة يتم فيها الوسم |
| 3-أجهزة : الأجهزة الكهربائية الآتية الفيديو-أجهزة تسخين المياه الكهربائية - المدافئ الكهربائية -وحدات تكييف الهواء وتعديل الحرارة والرطوبة الكهربائية | 15% | 15 % |
| 4-السجاد المستورد | 15% | 15% |
| 5-مصنوعات الكريستال بما فيها الثريات | 15% | 15 % |
| 6-أجهزة عرض الصور المتحركة وأجهزة العرض السينمائية ،وآلات التصوير التي تزيد قيمتها عن ألف ليرة سورية - عدا أجهزة التصوير الشعاعي | 15% | 15 % |
| 7-الساعات المصنوعة من الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة والبلاتين | 15% | 15 % |
| 8-اسلحة الصيد والرماية | 15% | 15 % |
| 9-أدوات المائدة المصنوعة من الذهب أو الفضة أو المعادن الثمين. | 15% | 20 % |
| 10-المشروبات الكحولية المنتجة محلياً والمستوردة | 15% | 35 % |

| | | |
|--------------------------|-----|--------------------------|
| | | |
| 11-الرخام والمرمر الخالص | %15 | 15% وأضيفت مادة الغرانيت |
| 12-المشروبات الغازية | %10 | 10 % |

الجدول رقم (31) قائمة المواد التي تم اضافتها الى قائمة المواد الخاضعة الى رسم الانفاق الاستهلاكي

| البيان | بموجب المرسوم (61) |
|---|--------------------|
| 13-الشاي بمختلف انواعه | %2 |
| 14-أ-الزيوت والسمون النباتية المحلية والمستوردة | %33 |
| ب-السمون الحيوانية والزبدة الحيوانية المحلية والمستوردة | %10 |
| 15-البن بمختلف انواعه | %5 |
| 16-روح البن نسكافيه | %5 |
| 17-المتة بمختلف انواعها | %2 |
| 18-البهارات والتوابل | %10 |
| 19-الفطر | %10 |
| 20-الافلام الخاصة بالتصوير الفوتوغرافي | %15 |
| 21-مستحضرات التجميل | %15 |
| 22-الشوكولا والمحضرات الغذائية التي تحتوي على الكاكاو | %5 |
| 23-عجينة ومسحوق الكاكاو | %5 |
| 24-اجهزة التلفاز وآلات التسجيل الصوتي | %10 |
| 25-الاجهزة اللاسلكية اللاقطة المرسله وقطعها | %20 |
| 26-الاسمنت بأنواعه | 1400 للطن |
| 27-السكر | %4 |
| 28-الملح | %5 |

| | |
|---|------|
| 29-الموز | 5% |
| 30-عصائر الفواكه والخضر وخليط عصائر عدا المكثفات المعدة للصناعة | 5% |
| 31-جميع المواد المستوردة ما عدا المواد الاولية اللازمة للصناعة الخاضعة لرسم جمركي 1% والمواد السابقة الذكر في البنود 1-30 | 1.5% |

عملت وزارة المالية على ادخال بعض التعديلات على المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004، بإصدار المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005 ونذكر أهم تلك التعديلات:

تم تعديل البند الرابع من الفقرة (ب) من المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 61 بحيث أصبح رسم الانفاق الاستهلاكي يُستوفى عند تسجيل واقعات شراء السيارات السياحية الخاصة عدا الحكومية لأول مرة لدى دوائر النقل ولمرة واحدة فقط كما تم إخضاع أجور مكالمات الهاتف الخليوي عند تحصيلها لرسم الانفاق الاستهلاكي بنسبة 3% وأجور مكالمات الهاتف الثابت بنسبة 2%.

وأخضعت لفائف تبغ السيجار والسجائر وتبغ التدخين إن احتوى على أبدال تبغ (المحلية والمستوردة) لرسم الانفاق الاستهلاكي المفروض على الزيوت والسمون النباتية بحيث أصبح 15% بدلاً من 33%.

وعُدل رسم الانفاق الاستهلاكي المفروض على السيارات السياحية الخاصة عدا الحكومية التي لا تزيد سعة اسطوانتها عن 1600 سم³ فأصبح 40%. وزيادة الرسوم السنوية المفروضة على المركبات المسجلة في الفئة الخاصة والعامة المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم 48 تاريخ 6/8/2002 كما يلي:

- بنسبة 100% على مركبات الركوب السياحية
- بنسبة 25% على مركبات الركوب المتوسطة والكبيرة ومركبات النقل والشحن ومركبات الاشغال والقاطرات والدراجات الالية.

وفُرض رسم تسجيل إضافي على السيارات السياحية عند تسجيلها لأول مرة لدى دوائر النقل ولمرة واحدة وفق ما يأتي:

1-السيارات السياحية التي لا تزيد سعة اسطوانتها على 1600 سم³: (10000) ل.س عشرة آلاف ليرة سورية.

2-السيارات السياحية التي تزيد سعة اسطوانتها على 1600 سم³: (25000) ل.س خمسة وعشرون ألف ليرة سورية.

مما تقدم يمكن أن نتبين أن النسب المفروضة لم تراعي المقدرة التكاليفية للمكلفين بالضريبة ولا الفروقات بين نوعية المطارح الضريبية وأهميتها بالنسبة للمستهلكين من حيث كونها كماليةً أو أساسيةً فعلى سبيل المثال لا الحصر: في المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 فرضت ضريبة بمعدل 3% على جميع تذاكر السفر بالطائرة إلى خارج الأراضي السورية حتى السياحية منها وهذا الأمر غير مقبول ومنافي لمبدأ العدالة إذ لا يمكن فرض نفس المعدل الضريبي على خدمتين مختلفتين في الجودة، أضف على ذلك أنه تم تجاهل أهمية السلعة من حيث كونها كماليةً أو أساسيةً فعلى سبيل المثال فرضت هذه الضريبة بمعدل 15% على مصنوعات الكريستال والثريات والساعات وأدوات المائدة المصنوعة من الذهب أو الفضة والمعادن الثمينة ومن الجلي أن تلك السلع تستهلك من قبل شريحةٍ قليلةٍ جداً في المجتمع وهي نفس النسبة التي فرضت على الزيوت والسمون النباتية التي تعتبر سلعةً أساسيةً بالنسبة للمواطنين وتستهدف شريحةً كبيرةً منهم.

سابعاً: الضرائب الجمركية:

يعد قانون الجمارك الصادر بالقرار رقم 137 لعام 1935 البداية الفعلية للتشريع الجمركي في سورية وقد تم تعديله وفق قانون الجمارك رقم (9) لعام 1975 لافتقاره لوحدة التشريع والانسجام من ثم جاء المرسوم التشريعي رقم (5) بتاريخ 24 / 2 / 1983 معدلاً للقانون رقم (9) عام 1957¹.

وتقوم الدوائر الجمركية باستيفاء الرسوم الجمركية وفق المعدلات الواردة في جدول التعريفات الجمركية المنسقة الصادرة بموجب المرسوم رقم (265) تاريخ 9/5/2001 وتعديلاته وهذه الرسوم معدلاتها نسبية تنصب على القيمة وتشكل نسبةً مئويةً منها.

وقد كان التوجه نحو تخفيض الرسوم الجمركية الواردة في التعريفات الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم (265) تاريخ 9/5/2001 لمواكبة التطورات والتغيرات العالمية بما يتناسم مع الاتفاقات الإقليمية والدولية وعلى هذا أصدرت الحكومة السورية مجموعةً من المراسيم المعدلة لنسب الرسوم الجمركية في التعريفات الجمركية المنسقة وهي:

1- المرسوم رقم 226 تاريخ 9/5/2001 القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية عن بعض المواد والسلع بحيث تصبح 1%.

2- المرسوم رقم 336 تاريخ 28/9/2002 القاضي بدمج الضريبة الموحدة على الاستيراد مع الرسم الجمركي في معدلٍ جديدٍ واحدٍ وتوحيد أسعار الصرف لجميع السلع والمواد إلى معدلٍ واحدٍ هو سعر البلدان المجاورة.

¹ شباط، يوسف، الرسوم الجمركية في التشريع السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، دمشق، 2000، ص103.

- 3- المرسوم رقم 319 لعام 2004 الخاص بتعديل نسب الرسوم الجمركية لقطاعات المنتجات الغذائية.
- 4- المرسوم رقم 197 لعام 2005 الخاص بتعديل النسب الجمركية للسيارات السياحية وأجزائها حيث خُفضت من 145% الى 40% للسيارات السياحية التي لا تتجاوز سعتها 1600 س س أما السيارات التي تتجاوز سعتها 1600 س س خفضت رسومها من 255% الى 60%.
- 5- المرسوم رقم 362 تاريخ 31 / 8 / 2005 القاضي بتعديل الرسم الجمركي على الاسمنت بقصد توفير هذه المادة بالسوق بكمياتٍ كافيةٍ بضوء تنامي الاستثمارات.
- 6- المرسوم رقم 404 لعام 2005 والقاضي بتعديل النسب الجمركية على الصناعات النسيجية والاجهزة التليفزيونية والكهربائية.
- 7- المرسوم رقم 494 لعام 2005 المتعلق بتعديل النسب الجمركية على الصناعات الغذائية والزراعية.
- 8- المرسوم رقم 76 تاريخ 26/2/2006 والمتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريف المتناسقة على الصناعات الكيمائية واللدائن.
- 9- المرسوم رقم 229 لعام 2006 والقاضي بتعديل النسب الجمركية على المواد الداخلة في الصناعات الهندسية والكهربائية وصناعة الأدوية والألبان.
- 10- المرسوم رقم 375 لعام 2007 والمتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريف الجمركية الصادرة بالمرسوم 265 لعام 2001 وتعديلاته (الاجهزة التليفزيونية والالكترونية والتجهيزات المنزلية والكهربائية وصناعة الادوية والالبان وصناعة الشوكولا ومكثفات لعصائر المركزة وغيرها).
- 11- المرسوم رقم /218/ تاريخ 9/7/2008 المتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريف الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم /265/ تاريخ 9/5/2001 وتعديلاته بالنسبة لبعض المواد الغذائية وبعض الأجهزة الكهربائية.
- 12- المرسوم رقم /300/ تاريخ 2/7/2009 المتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريف الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم /265/ تاريخ 9/5/2001 وتعديلاته بالنسبة لبعض المواد.
- 13- المرسوم رقم /212/ تاريخ 20/5/2010 المتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريف الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم /265/ تاريخ 9/5/2001 وتعديلاته بالنسبة لبعض المواد.

14-المرسوم رقم /509/ لعام 2010 المتضمن تعديل نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفات الجمركية المتناسقة الصادرة بالمرسوم رقم /265/ تاريخ 2001/5/9 وتعديلاته بالنسبة لبعض المواد.

15-المرسوم رقم 401 لعام 2011 تعديل الرسوم الجمركية على السيارات السياحية.
16-المرسوم 447 لعام 2013 المتضمن تخفيض الرسوم الجمركية المتناسقة على مادتي الاجبان والألبان المستوردة الى 5% لمدة ستة أشهر.

كل هذه المراسيم كان الهدف منها تخفيض الرسوم الجمركية على جميع البضائع فبعد أن كان أعلى رسم في التعرفة النافذة عام 2004 (255%) أصبح أعلى رسم لا يتجاوز 60% من قيمة البضاعة في التعرفة النافذة عام 2007 ليأتي المرسوم رقم 377 تاريخ 2014/11/27 ليحدد الرسوم الجمركية بخمس شرائح فقط بدلا من 13 شريحة تشمل (1%- 5%- 10%- 20%- 30%) و قد انعكس هذا بشكلٍ إيجابي على الخزينة العامة ذلك أن تخفيض الشرائح يعتبر محفزاً قوياً للمستورد حتى يصرح عن القيمة الحقيقية للمواد التي يستوردها وبيتعد عن محاولات التهريب والتلاعب بقيم المواد المستوردة.

ويجدر بنا التنويه إلى أن تعديل التعريفات الجمركية لم يقتصر على تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بل نصت على ان هذا الرسم يتضمن الضريبة الموحدة على الاستيراد الصادرة بالقانون لعام 1980.

وتفرض هذه الضرائب على السلع والخدمات عند اجتيازها الدوائر الجمركية سواء عند دخولها كمستوردات أو عند خروجها كصادرات وقد تفرض هذه الضريبة على قيمة السلعة فتكون ضرائب قيمية أو تفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلع بصرف النظر عن قيمتها فتكون ضرائب نوعية¹.

ثامناً: رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايا:

فرضت هذه الضريبة منذ عام 1952 بموجب المرسوم التشريعي رقم (101) بمعدلات كبيرة تراوحت بين (4-96%) في الأموال المنتقلة بالإرث و بين (5-100%) في الأموال المنتقلة بالوصايا مما أدى إلى التهرب منها و انخفاض نسبتها من إجمالي الإيرادات الضريبية إذ بلغت في المتوسط (0.2%)، وقد انخفضت حصيلتها بشكلٍ واضح بعد عام 2004 إثر صدور المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2004 والذي تم بموجبه إلغاء العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم 101 لعام 1952 الذي تضمن نسباً عاليةً جداً كانت تزداد هذه النسب مع انخفاض درجة القرابة بين المورث والوارثين لدرجةٍ تؤدي في بعض الأحيان إلى تآكل رأس المال، وقد تم العمل

¹ عطوي، فوزي، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص73.

على فرض هذا الرسم كنسبة من القيمة التخمينية بدلاً من القيمة الحقيقية للمطرح الضريبي و هذا ما أدى لتدني الحصيلة بشكل هائل على الأملاك و الثروات المنقولة و غير المنقولة التي تؤول للغير بطريقة الإرث أو الهبة أو الوصية أو بأي طريق يكون بلا عوض.

الجدول رقم(32): يظهر نسب رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايا حسب درجة القرابة الأساس الذي فرض عليه الرسم.

| نوع المعاملة أو العقد | نسبة الرسم | الأساس المفروض عليه الرسم |
|---|------------|---|
| أ-1- الهبة بلا بدل للأصول والفروع أو أحد الزوجين | 20% | القيمة المخمنة |
| 2-الهبة بلا بدل لبقية الأشخاص | 75% | القيمة المخمنة |
| 3-الهبة بشرط النفقة أو مع الاحتفاظ بحق الانتفاع للأصول والفروع وأحد الزوجين | 10% | القيمة المخمنة |
| 4-الهبة بشرط النفقة أو مع الاحتفاظ بحق الانتفاع لبقية الأشخاص | 40% | القيمة المخمنة |
| 5-إنشاء حق الانتفاع بلا بدل | 10% | القيمة المخمنة |
| 6-المبادلة | 6.9% | أكبر قيمة لأحد العقارين لأحدى الفئتين المتبادل عليهما |
| 7-أ-الانتقال للأصول والفروع | 15% | القيمة المخمنة |
| ب-الانتقال للأزواج والإخوة وفروعهم | 25% | القيمة المخمنة |
| ج-الانتقال لبقية الأقارب | 50% | القيمة المخمنة |
| 8-الوصية | 75% | القيمة المخمنة |

المبحث الثاني

طبيعة الأوعية الضريبية ودورها في مرونة الحصيلة الضريبية

تمهيد:

يعرف مطرح الضريبة بأنه الشيء أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، وقد يكون هذا المطرح شخصاً أو مالاً أو أصلاً منقولاً أو غير منقول، وقد يكون واحداً أو متعدداً. ويعتبر اختيار مطرح الضريبة الأساس في أي نظام ضريبي، إذ يتوقف عليه تحديد مدى تحقق صفات العدالة والوفرة والمرونة والملاءمة لذلك النظام الضريبي، ومن الأهمية بمكان تحديد مطرح الضريبة أو المادة الخاضعة لها، وذلك لحصر جميع عناصر الدخل وبيان أسلوب الوصول إليها، ومنع بعضها من التهرب الضريبي، إضافةً إلى كبح جماح السلطات المالية عند فرض الضرائب، بحيث لا تغالي في التوسع بها، فتمتد لتتطال عناصر لا يجب أن تخضع للضريبة. وتختلف درجة مرونة المطارح الضريبية تجاه التقلبات الاقتصادية الدورية تبعاً لطبيعتها وعلى هذا قمنا في هذا المبحث بالتمييز بين أنواع ومرونة المطارح الضريبية المتضمنة كلاً من (الدخول ورأس المال والإنفاق).

أولاً: الدخل كمطرح للضريبة:

مفهوم الدخل وخصائصه:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الدخل وتباينت فيما بينها لكثرة الحقول التي تداولت هذا المفهوم إذ تم تناوله من عدة جهات نظرٍ (اقتصاديةٍ ومحاسبيةٍ وماليةٍ وضريبيةٍ وقانونيةٍ)، كما أن معظم الدول حرصت عمداً في تشريعاتها الضريبية على عدم وضع تعريفٍ محددٍ وقاطعٍ للدخل، وذلك لفتح المجال أمام أيّ من التعديلات التي تراها الدولة ضروريةً فيما يتعلق بالتشريعات الضريبية الخاصة بضرائب الدخل. ومع هذا يمكن القول إن أغلب الاقتصاديين أجمعوا على أن الدخل: (إيرادٌ يتجدد أو يتكرر بصفةٍ دوريةٍ مع بقاء المصدر واستمراره وهو ينتج عن مصادر مختلفة فقد يكون مصدره رأس مالٍ كريع العقارات والودائع، وقد يكون مصدره العمل كأجرة العامل أو الموظف، وقد يكون مصدره رأس المال والعمل معاً كأرباح التجارة والصناعة). وأما بالنسبة للمفهوم الضريبي للدخل والذي يهتما في بحثنا فإن التشريعات الضريبية المعاصرة عبرت عنه من خلال مزيجٍ متفاوتٍ من النسب من نظريتين (نظرية المصدر التي قدمت مفهوماً للدخل من منظورٍ ضيقٍ) و (نظرية الإثراء التي قدمت مفهوماً أوسع وأشمل للدخل ومكوناته وفيما يلي نستعرض تعريف الدخل من وجهة نظر النظريتين.

1-1 الدخل وفق نظرية المصدر (The Source Theory) :

يُعرّف الدخل وفق هذه النظرية بأنه كل ثروةٍ جديدةٍ نقديةٍ أو قابلةٍ للتقدير بالنقود يحصل عليها فردٌ أو جماعةً خلال فترةٍ زمنيةٍ معينةٍ بشكلٍ دوريٍ ويمكن استهلاكها دون المساس بمصدر الدخل¹. وتعرف هذه النظرية الدخل الضريبي بأنه القيمة النقدية أو القابلة للتقدير بالنقود، التي تتحقق بصفةٍ دوريةٍ من مصدرٍ يتمتع بدرجةٍ معينةٍ من الثبات والاستقرار خلال فترةٍ معينةٍ من الزمن²، ويأخذ الدخل صورةً نقديةً كقاعدةٍ عامةٍ في المجتمعات الحديثة وإن كان من الجائز الحصول على بعض أجزاء الدخل في صورةٍ عينيةٍ قابلةٍ للتقويم بالنقود، مثل حصول العامل على جزءٍ من أجره من السلع التي يقوم بإنتاجها أو استبعاد المنتجين لجزءٍ من إنتاجهم لاستهلاكهم الذاتي (كالمزارعين)³.

من هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص الأساسية للدخل وهي⁴:

الدخل النقدي: يشترط أن يكون الدخل مالاً نقدياً كالرواتب والأجور والمعاشات أو مبلغاً من المال يتكون من منافع نقديةٍ أو قابلةً للتقويم بالنقود فعلى سبيل المثال: لا يدخل في مفهوم

¹ الشوايكة، سالم محمد، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار رند للنشر والتوزيع، 2000، ص76.

² الخفاجي، عبد الرسول شاكر، نظرية الدخل في التشريع الضريبي في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1988، ص16.

³ ناشد، سوزي عدلي، مرجع سابق، ص136.

⁴ عنابة، غازي، الزكاة والضريبة " الاقتصاد الإسلامي"، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1990، ص119-120.

الدخل المنافع والخدمات التي يحصل عليها الفرد ويتعذر تقدير قيمتها النقدية كالخدمات التي تقدمها ربة المنزل في منزلها وبالتالي لا تخضع لضريبة الدخل. بينما يعد دخلاً خاضعاً للضريبة كل ما يحصل عليه الفرد من مزايا عينية طالما كانت قابلةً للتقويم النقدي مثال ذلك المزايا العينية التي يحصل عليها بعض العاملين إلى جانب مرتباتهم كالعلاج المجاني والوجبات المجانية والمواصلات المجانية ... الخ. استمرارية المصدر وثباته: وهذا يعني وجوب ديمومة هذا المصدر المنتج للدخل وعدم نضوبه بعد إنتاجه للدخل خلال فترة زمنية معينة، وقد يكون هذا المصدر مادياً كالعقارات والأراضي أو مبلغاً مستثمراً من النقود أو قد يكون غير مادي كالدخل الناتج عن موهبة ما أو قوة العامل. لذلك فإن الدخل وفق هذه النظرية هو الدخل الصافي، أي بعد تنزيل جميع النفقات والتكاليف اللازمة للحصول على ذلك الدخل واستمراره، إذاً يتدفق هذا الدخل من استثمار المصدر ويختفي باختفائه، عرفت هذه النظرية بنظرية الاستثمار¹.

وهنا يجدر بنا أن نوضح أن فكرة بقاء مصدر الدخل بصفة دائمة ليست مطلقة، وإنما يكفي قابليته للبقاء أو حتى احتمال بقاءه لإنتاج الدخل أكثر من مرة.

الدورية: ويقصد بها أن يحصل الفرد على هذا الدخل بصفة متجددة ومتكررة، وهذه الصفة مرتبطةٌ أداً باستمرارية مصدر الدخل وثباته.

مثال ذلك: أجر العامل أو راتب الموظف الشهري، أو الإيراد المتأتي من الإنتاج الزراعي من الأرض بشكل سنوي.

2-2 الدخل وفق نظرية الإثراء (The Enrichment Theory):

ويُعرّف الدخل وفق هذه النظرية بأنه كل زيادة إيجابية في الذمة المالية للشخص الطبيعي أو المعنوي خلال فترة زمنية معينة، بغض النظر عن مصدر هذه الزيادة ومدى تكرارها، وعلى هذا يدخل في مفهوم الدخل الزيادة في قيمة الأصول الثابتة والدخول المتأتية بصفة عارضة مثل (الكسب الناتج عن عملية بيع أو شراء عقارٍ عارضة، أو ما يرثه الفرد من تركةٍ موروثية، أو هبات ووصايا، أو عوائد السندات وأرباح الأسهم)².

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه يجب معاملة المكاسب الرأسمالية كما تعامل الدخول الدورية وذلك لأنها تزيد من قدرة الفرد الادخارية، وهذا يعني زيادة طاقته الضريبية و بالتالي مقدرته التكاليفية، إضافةً إلى أنهم يعتقدون بأن إخضاع المكاسب الرأسمالية للضرائب من شأنه أن يقلص من التهرب الضريبي في الشركات التي يعمد أصحابها إلى تحويل جزءٍ من الأرباح إلى الاحتياطات بقصد التهرب من الضريبة التي تفرض على الأرباح الموزعة بشكلٍ دوري، وهذه

¹ الضابط، مدين إبراهيم: دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2001، ص15.

² شرف، سمير، مرجع سابق، ص116.

الاحتياطات المتراكمة لدى شركة تؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم هذه الشركة في سوق الأوراق المالية، ومن ثم فإن أصحاب الأسهم سوف يحققون مكاسب كبيرة جداً في حال بيع أسهمهم بعد أن ارتفعت قيمتها بشكل كبير عن سعر الإصدار، وبالتالي سيحصلون على مكاسب رأسمالية تفوق قيمة ما يُوزَع من الأرباح خلال عدة سنواتٍ دون خضوع هذه المكاسب لأية ضريبة¹.

إن هذا المفهوم الشامل للدخل قد يكون أكثر عدالةً وإنصافاً من المفهوم الضيق الذي قدمته نظرية المصدر، وتجاهلت فيه كل الدخول العارضة التي من الممكن جداً أن تكون صفقات ضخمة بحيث يتم إعفاؤها من الضريبة وتؤخذ الضريبة من ذلك الدخل الدوري المتواضع حتى لو كان أقل منها بكثير.

وعلى الرغم من شمولية هذا المفهوم واحتوائه على عناصر إضافية وحقيقية للدخل، إلا أنه بالغ في بعض الحالات في توسيع فكرة الدخل لتطال أحياناً رأس المال، وهذا من شأنه القضاء على مطرح الضريبة، إضافةً إلى الكثير من العقبات التي تواجهها الإدارة الضريبية في حصر وتعقب هذه الدخول الطارئة والثروات العقارية المنقولة من ممولٍ إلى آخر، إضافةً إلى صعوبة تقييم الأصول والعناصر المختلفة لثروة كل ممولٍ على حدة في أزمنة مختلفة ناهيك عن إمكانية التهرب الضريبي للممولين.

إنّ هذه الصعوبات كانت سبباً أساسياً في عدم تبني التشريعات الضريبية المعاصرة لمفهوم الدخل وفق نظرية الإثراء بشكلٍ كامل، بل عمدت إلى دمجها ونظرية المصدر بنسبٍ متفاوتة للوصول إلى تعريفٍ محددٍ للدخل الخاضع للضريبة وبما يتناسب مع تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة للدولة، وهذا ما اعتمده المشرع الضريبي السوري الذي قام بتعريف الدخل الخاضع للضريبة من خلال تحديد مصادره الخاضعة للضريبة وحسب نظرية المصدر أو الإثراء أو الدمج بينهما وذلك وفق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال فرض الضريبة.

وعلى هذا يمكن تعريف الدخل بأنه: قيمة ما يحققه المكلف من دخولٍ خلال فترةٍ زمنيةٍ محددةٍ وتكون عادةً سنةً ميلادية².

ويصنف الدخل تبعاً للمصادر المولدة له إلى:

- دخل ناتج عن العمل

- دخل ناتج عن الملكية

¹ الضابط، مدين إبراهيم، مرجع سابق. ص16.

² شرف، سمير: الاقتصاد المالي والنقدي، مرجع سابق. ص116.

- دخل ناتج عن العمل ورأس المال معاً ويسمى الدخل المختلط
وتبعاً لذلك التصنيف تقسم الضرائب على الدخل إلى نوعين:

- الضرائب العامة على الدخل

- الضرائب النوعية على الدخل

الضرائب العامة على الدخل: وهي ضريبة تحليلية¹ إذ تفرض على كامل دخل المكلف -سواء كان شخص اعتباري أو طبيعي- المتحقق خلال سنة من أنشطته المختلفة ومصادر ملكيته المتعددة وذلك بعد خصم التكاليف اللازمة للحصول عليه، حيث يتقدم المكلف بإقرار ضريبي واحد إلى الإدارة الضريبية يبين فيه كل أنواع دخله الذي يحصل عليه خلال العام سواء من العمل أو من ثروته العقارية أو المنقولة أو الأرباح والفوائد والتعويضات. وهناك مجموعة من المزايا التي تنتم بها هذه الضريبة وهي:

1- إن مجموع ما يحققه الشخص من دخول هو المقياس الأكثر دقة للتعبير عن قدرته التكليفية إذ أنه يعكس حالته المالية ومدى قدرته على تحمل الأعباء الضريبية المفروضة عليه.

2- تمتاز بأنها أكثر قدرة على تحقيق مبدأ العدالة الضريبية من خلال المساواة بين المكلفين ذوي المقدرة المالية المتكافئة بغض النظر عما إذا كان الدخل من مصدر واحد أو من عدة مصادر، إضافة إلى اعتمادها مبدأ شخصية الضريبة، أي فرض الضريبة بعد الأخذ بعين الاعتبار الوضع الشخصي والعائلي للمكلف على ضوء أهلية الضريبة وليس على أساس قيمة دخله فقط.

3- يتسم هذا النظام بالسهولة والاقتصاد في نفقات الجباية، ويعود ذلك إلى معاملة الدخل المختلفة معاملة واحدة أياً كان مصدرها وطبيعتها، حيث تكون الأحكام المتعلقة بتحديد الوعاء الضريبي وإجراءات الربط والتحصيل والظعن موحدة، الأمر الذي يوفر الوقت والجهد على كل من الدوائر المالية والمكلف.

4- تسمح الضرائب العامة على الدخل بتطبيق التصاعد الضريبي كونها تفرض على وعاء ضريبي واسع، وكلما اتسع هذا الوعاء اتسعت الشرائح العليا الخاضعة للضريبة الأمر الذي من شأنه إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل.

بالرغم من المزايا السابقة إلا أن هناك مجموعة من المآخذ على هذا النظام وهي:

1- يتطلب تطبيق هذا النظام توفر الوعي الضريبي لدى المكلفين من حيث مدى تعاونهم مع الإدارة الضريبية في تقديم المعلومات الضرورية المتعلقة بكافة أنواع الدخل التي

¹ تحليلية: لأنها تحلل الدخل إلى عناصر وتقع على كل عنصر من عناصره على حدة.

يحصل عليها المكلف خلال السنة المالية، وطبيعة نشاطاته ومردوديتها وكل ما من شأنه مساعدة الإدارة الضريبية في حصر دخوله بشكلٍ دقيقٍ وتحديد مقدرته التكلفة، بالمقابل فإن ذلك يتطلب وجود إدارة ضريبية متطورة ذات درجة عالية من الكفاءة، إضافةً إلى توفر الإمكانيات المادية والتكنولوجية المتطورة من أجهزة حاسوبٍ وبياناتٍ وجهاز استعلامٍ ضريبيٍ كفؤ.

2- يتطلب هذا النظام وجود مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون بين مختلف أجهزة الدولة والدوائر المالية، لتحديد المركز المالي والمقدرة التكلفة للمكلف بشكلٍ دقيق¹.

3- إن فرض ضريبةٍ واحدةٍ على كامل دخل الفرد يترك عبئاً نفسياً على المكلف، إذ أنه يدفع مبلغاً كبيراً مرةً واحدةً، مما يدفعه لمحاولة التهرب من دفعها كلياً أو جزئياً من خلال التستر على جزءٍ من دخله وهذا طبعاً يؤثر سلباً على الحصيلة الضريبية².

4- إن عدم التمييز في المعاملة الضريبية بين الدخول المتباينة المصادر يعني أن يتساوى العبء المفروض على الدخل الناتج عن العمل مع العبء الضريبي الناتج عن الدخل الناتج عن رأس المال، وهذا أمرٌ غير مقبولٍ حيث أن الدخل الناتج عن العمل قد يتعرض لظروفٍ متعلقة بشخص العامل كالمرض والعجز أو الوفاة أما الدخل الناتج عن رأس المال فيبقى مدةً أطول.

5- إن عدم التمييز في المعاملة بين مصادر الدخل المختلفة يجعل الضريبة غير قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها.

يطبق هذا النظام الضريبي في الدول المتقدمة غالباً لما يتطلب تطبيقه من درجة عالية من الوعي الضريبي، وجهازٍ ضريبيٍ متطورٍ إذ إن جميع دول الاتحاد الأوروبي تتبع نظام الضريبة العامة على الدخل إضافةً إلى أغلب الدول العربية مثل مصر والعراق والأردن أما في سورية فلم يساير النظام الضريبي السوري معظم تشريعات العالم بالانتقال الى نظام الضريبة الموحدة أو العامة على الدخل بل على النقيض من ذلك فإن القانون رقم 24 لعام 2003 قد زاد من تنوع إجراءات فرض ضريبة الدخل باتباع نظام الضرائب النوعية لتحقيق الهدف التمويلي كهدف رئيسي قبل أي أهداف أخرى.

وهناك بعض الدول التي تأخذ بمبدأ وحدة الذمة المالية للزوجين فيما يتعلق بفرض هذه الضريبة كما هو الحال في فرنسا، أما بالنسبة للدول الأخرى التي تتبع مبدأ استقلالية الذمة

¹ المهاني، محمد خالد: المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2004، ص227
² ناشد، سوزي عدلي: المالية العامة" النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة"، مرجع سابق، ص161.

المالية فهي تفرض هذه الضريبة على دخل كل فردٍ على حدة (الزوج والزوجة) كما هو الحال في مصر والولايات المتحدة.

الضرائب النوعية على الدخل: تعد ضريبةً تركيبية¹ لأنها تفرض بشكلٍ مستقلٍ على كل فرعٍ من فروع الدخل حسب مصدره.

فعلى سبيل المثال: تفرض ضريبة على الدخل الناتج عن رأس المال العقاري (ملكية العقارات) أو رأس المال المنقول (ملكية الأوراق المالية) وتفرض على الدخل الناتج عن العمل (الأجور والمرتببات والمهن الحرة) والدخل الناتج عن العمل ورأس المال معاً (الأرباح التجارية والصناعية).

ومن مزايا هذا النظام:

1- يميز هذا النظام عند فرض الضريبة بين مصادر الدخل المختلفة فيعامل الدخول الناتجة عن العمل بضريبة أقل من تلك المفروضة على الدخل الناتج عن رأس المال وذلك لأن الأولى أقل ثباتاً.

2- يقلل هذا النظام من فرص التهرب الضريبي وذلك بسبب تنوع الضرائب المفروضة على مصادر الدخل المختلفة مما يجعل التهرب من كامل الضرائب أمراً صعباً.

3- إن اختلاف الأحكام الضريبية المتعلقة بأساليب ربط تحصيل الضريبة المطبقة تبعاً لمصدر كل دخلٍ على حدة يساهم في مراعاة ظروف المكلفين.

4- التمييز في المعاملة الضريبية بين مصادر الدخول المختلفة يجعل من الضرائب النوعية أداةً ماليةً مرنةً في يد الدولة تستخدمها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تشجيع أنشطة اقتصادية معينة أو الحد من أنشطة أخرى².

5- يدفع المكلف وفق هذا النظام ضريبة كل نوعٍ من الضرائب بشكلٍ مبالغ متفرقة وبأوقاتٍ مختلفةٍ وهذا يخفف وطأة العبء النفسي عليه.

6- يمكن الإدارة الضريبية من تحديد مواعيد جبايةٍ مختلفةٍ لكل ضريبةٍ نوعيةٍ وهذا يجعل تدفق الإيرادات مستمراً على مدار أيام السنة وليس في نهايتها فقط³.

عيوب هذا النظام:

1- كثرة الإجراءات التي يخضع لها المكلف عند تقديم أكثر من تصريحٍ وتعرضه لأكثر من فحصٍ وتدقيقٍ⁴.

¹ تركيبية: لأنها توحد عناصر الدخل في كلٍ واحد مهما كان مصدرها، ومن ثم تقع على الدخل الاجمالي للمكلف.

² شرف، سمير، مرجع سابق، ص119.

³ العبيدي، سعيد علي محمد: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأنبار، العراق، 2011، ص156.

⁴ المهاني، محمد خالد: المالية العامة، مرجع سابق، ص227.

- 2- لا يحقق هذا النظام العدالة المالية في توزيع العبء الضريبي ذلك لأنه لا ينظر إلى المكلف على أنه وحدة واحدة وهذا يعني عدم القدرة على معاملة المكلفين المتمثلين في الدخل الإجمالي معاملةً ضريبيةً متساوية¹.
- 3- إن تعدد الضرائب النوعية وكثرتها يعني زيادة تكاليف الجباية وضرورة توفر جهاز إداري كبير الأمر الذي يكبد الدولة نفقات كبيرة.
- 4- يحتاج إلى تشريعات ضريبية ذات تنسيق عالٍ لتفادي الوقوع في الازدواج الضريبي المحتمل جداً في هذا النظام.
- 5- صعوبة تطبيق التصاعد في الضريبة بسبب عدم اتساع الوعاء الضريبي.

ثانياً: الثروة كمطرح للضريبة:

الضريبة التقليدية على رأس المال:

تفرض هذه الضريبة على رأس المال عينه وبأسعار معتدلة لا تؤدي إلى اقتطاع جانب منه إذ يمكن للمكلف أن يفي بها من دخله دون المساس بقيمة رأس المال الأصلية أو تهديد وجوده. وقد تفرض الدولة ضريبةً وحيدة ذات معدل مرتفع وتقع على رأس المال عينه أو تقوم بفرض ضريبة ذات معدل منخفض على رأس المال وتتخذ من دخله وتسمى ضريبةً تكميليةً.

وقد يتوارد إلى أذهاننا أن فرض ضريبة موحدة على الثروة الكلية للفرد والدخل الكلي هو الأمر ذاته ولكن هذا الكلام غير دقيق بتاتاً لأن الدخل لا تتناسب مع الثروات وهنا فإن الضريبة على رأس المال تستطيع أن تطل الثروات العقيمة (كالمجوهرات والتحف والمقتنيات الأثرية) والتي تعجز ضريبة الدخل عن الوصول إليها.

وقد نادى بعض كتاب المالية بفرض ضريبة وحيدة على رأس المال الثابت من أراضٍ ومناجم ومبانٍ وآلاتٍ مبررين ذلك باستحواذها على مجموعة من المزايا ألا وهي:

- 1- تطل عناصر الثروة العقيمة التي لا تدر دخلاً وهذا أمرٌ تعجز عنه ضريبة الدخل.
- 2- يسهل الوصول إلى مطرحها مقارنةً بصعوبة الدخل.
- 3- تشكل حافزاً ملهماً لأصحاب الثروات المجمدة والعاطلة لاستثمار ثرواتهم عن طريق تحويلها إلى أموالٍ منتجةٍ أو التصرف فيها إلى الغير ليقوم باستغلالها وهذا طبعاً ذو أثرٍ إيجابي على الاقتصاد القومي.

¹ العبيدي، سعيد علي محمد، مرجع سابق، ص156.

4- لا تصيب ذوي الدخل المحدود والذين تقتصر أموالهم على ما ينتجه عملهم وجهدهم الإنساني فهي تركز على أصحاب رؤوس الأموال والثروات وهذا يعني إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

5- تميز بين الدخل الناتج عن العمل والدخل الناتج عن رأس المال وذلك أكثر عدالة من ربط الضريبة على مبلغ الدخل مباشرة دون الرجوع إلى مصدره فمقدار الدخل قد يتوقف على نوع الاستثمار ومثال ذلك:

في حال لدينا سنيين ماليين قيمة كلٍ منهما 100 ليرة سورية يعطي الأول دخلاً قدره 3% من قيمته والثاني 6% فان حصيله الضريبية على الدخل ستكون أكبر بالنسبة للسند الثاني في حين أن زيادة دخله ليست إلا مقابل الخطر المتوقع نظراً لضعف مركزه لمالي وباستخدام ضريبة رأس المال نستطيع تقادي الوقوع بهذا الأمر.

6- إن رأس المال أكثر دقة من الدخل في التعبير عن المقدرة التكلفة للممول إذ إنه يمثل ثروة مكتسبة تعد مقياساً سليماً للمقدرة التكلفة للممول.

الضريبة على رأس المال والتي تدفع من الدخل:

وتفرض من قبل المشرع الضريبي على رأس المال بمعدل مرتفع بحيث لا يستطيع المكلف سداها من الدخل الناتج عنها وإنما يضطر إلى اللجوء إلى رأس المال نفسه وهذا يعني المساس به والانتقاص من قيمته.

هذا ويجمع أغلب كتاب المالية العامة تفضيل الدخل على رأس المال كوعاءٍ ضريبي بسبب المزايا التي يتمتع بها من تجددٍ وتكرارٍ دوري على خلاف رأس المال الذي يعتبر مصدراً ثابتاً وإن كان قابلاً للزيادة والنقصان فإن فرض ضريبة عليه يعني القضاء على أصل المصدر مع مرور الزمن وهذا يتعارض مع القواعد الضريبية التي تقضي بعدم امتداد الضريبة إلى رأس المال.

وعلى هذا فان فرض ضريبة على رأس المال لا يكون إلا في حالاتٍ استثنائية كالأزمات المالية التي قد تمر بها الدول إثر الحروب أو لتقرير حق الدولة في استرداد جزء من الزيادة الطارئة على الثروات الناتجة عن جهود المجتمع وليس عن جهود أصحابها أو تفرض لردم الهوة الكبيرة بين طبقات المجتمع المختلفة.

وأهم أنواع ضريبة رأس المال التي تقتطع جزءاً منه هي:

1- الضريبة الاستثنائية على تملك رأس المال

2- الضريبة على زيادة القيمة العقارية أو المنقول

3- الضريبة على التركات

وهنا سنتناول كلاً منها على حدة:

1- الضريبة الاستثنائية على تملك رأس المال:

وتفرض على رأس المال بسعر مرتفعٍ ولمرة واحدة بسبب ظروف استثنائية كظروف الحرب غالباً حيث تلجأ الدولة لها للحصول على موارد غير عادية وبفترة قصيرة لتغطية نفقات الحرب التي تنقل كاهلها ويهدف مصادرة أجزاء من ثروات بعض الأفراد الذين استغلوا ظروف الحرب بطرق غير مشروعة مما أدى إلى اغتنائهم وقد سميت هذه الضريبة في بعض الدول (ضريبة الاغتناء).

كما استخدمت هذه الضريبة كوسيلةٍ للتخفيف من حدة التضخم الذي يعقب الحروب من خلال دور هذه الضريبة كأداةٍ لامتناس القوة الشرائية المتراكمة التي تؤدي إلى زيادة التضخم الناتج عن زيادة الطلب على العرض.

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذه الضريبة وأهمها:

1- إن جسامه معدل هذه الضريبة تجعل المكلف بها عاجزاً عن دفعها من الدخل الذي يدره رأس المال وهذا ما يدفعه غالباً لبيع أو تصفية جزء من ثروته للوفاء بها وفي هذا تجزئة لرأس المال وإضعاف قدرته الإنتاجية كما أن ارتفاع معدل هذه الضريبة قد يجعل المكلفين راغبين بالتخلص من دفعها إما عن طريق إخفاء عناصر الثروة أو إعطاء معلومات غير حقيقية عن حجمها أو من خلال تهريبها خارج البلاد وهذا يعني حصيلةً ضريبيةً غير وفيرة.

2- لا تشجع على الادخار بتاتاً وهذا يعني تقليل الميل للادخار ومن ثم تقليل الميل للاستثمار.

3- إن التصرف بجزء من رأس المال للوفاء بهذه الضريبة قد يؤدي إلى زيادة عرض العقارات والأوراق المالية وهذا يؤدي إلى تدهور أسعارها وانتشار حركة انكماشية في البلد.

ويفند أنصار هذه الضريبة تلك الانتقادات بالمبررات التالية:

1. لا تؤدي هذه الضريبة إلى إضعاف المقدرة الإنتاجية لرأس المال ذلك لأنها لا تقوم إلا بنقل رؤوس الأموال من يد الأفراد إلى يد الحكومة التي تقوم بدورها بتوزيع هذه الحصيلة الضريبية على أصحاب سندات الدين العام للوفاء بديون الدولة فإن قام أصحاب السندات باستخدام هذه الأموال في أغراض استثمارية فإن رأس المال الكلي لن ينقص عما كان عليه وإن استخدموه لأغراض استهلاكية فهذا يعني إنقاص رأس المال وانخفاض قدرته الإنتاجية وهذا الاحتمال لا يحصل عادةً إلا في حالات نادرة، أما بالنسبة لموضوع التهرب من هذه الضريبة فيبهره أنصارها بأن التهرب

الضريبي ظاهرة موجودة في كل الضرائب وليست محصورة في هذه الضريبة إذ أن التهرب الضريبي مرتبط برأيهم بالوعي الشخصي للمكلفين وأخلاقياتهم ومبادئهم.

2. لا تؤدي هذه الضريبة بالضرورة إلى إنقاص الادخار لأن المكلف سيأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعويض النقص في رأسماله الناتج عن هذا الاقتطاع الضريبي وتحفيزهم على الاستثمار.

ويردون أيضاً أن تقليل الادخار في البلدان المتقدمة ليس أمراً سيئاً لأن هذه البلدان تعاني من زيادة الادخار وانخفاض الطلب الكلي فيها وقد يكون هذا حلاً جيداً لزيادة الاستهلاك ومن ثم تفعيل الطلب الكلي لتحقيق التشغيل الكامل.

وتبقى حجة أنصار هذه الضريبة ضعيفة أمام الانتقاد الأخير المتعلق بزيادة عرض العقارات وتدهور أسعارها فقد اقترح مؤيدو هذه الضريبة بعض الخيارات للتخفيف من أثر هذه الضريبة على أسعار العقارات إما بالسماح للمكلفين بسداد هذه الضريبة على مدى عدة سنوات لتفادي الأثر السلبي الذي قد ينتج عن عرض رؤوس أموالهم دفعةً واحدة، ومع ذلك فإن هذا الخيار سيمنع الدولة من الحصول على إيرادات كبيرة دفعةً واحدة وخلال فترة قصيرة لتغطية نفقاتها وسداد ديونها.

وأما عن الخيار الثاني يقترح أولئك أن تقبل الدولة بعض العقارات أو الأسهم والسندات لسداد هذه الضريبة بصورة كلية أو جزئية ولكن هذا الخيار يبقى ضعيفاً بسبب الإشكاليات الضخمة التي ستواجه الدولة في كيفية استغلال هذه الأموال بما يساعدها في تسديد ديونها. وقد لجأت العديد من الدول إلى تطبيق هذه الضريبة في أتون الحرب العالمية الأولى (كإيطاليا ورومانيا وألمانيا والنمسا) حيث يتم تحصيلها على أقساط سنوية ولم تأت بالنتائج المرجوة من فرضها.

كما فرضت هذه الضريبة من قبل فرنسا بشكل تصاعدي عقب الحرب العالمية الثانية (1945) وسميت بضريبة التضامن الوطني، وكانت تستوفيها من خلال مشاركة الأفراد والشركات بأموالهم.

ثالثاً: الإنفاق كمطرح للضريبة:

تمهيد:

تعتبر هذه الضرائب غير المباشرة وهي ذات طبيعة عينية تفرض على استعمالات الدخل أو أوجه إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإنفاق المقصود هنا مقصور فقط على الإنفاق الاستهلاكي دون الإنفاق

الاستثماري الذي يتم إخضاعه عادةً إلى ضرائب رأس المال¹. ويبرر فرض هذه الضريبة بضرورة توفير إيراداتٍ كافيةٍ لتمويل النفقات العامة المتزايدة للدول الحديثة وإشراك بعض الذين يصعب تناولهم بضرائب الدخل في تغطية تلك النفقات إضافةً إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه في تشجيع وحماية الصناعات الوطنية وتقييد الاستهلاك أو الحد من استهلاك بعض السلع الضارة. والضريبة على الإنفاق نوعان: الضرائب النوعية على الاستهلاك والضرائب العامة على الإنفاق.

الضرائب النوعية على الاستهلاك:

تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الشخص بحيث تكلف كل سلعةٍ أو خدمةٍ بمعدلٍ ضريبيٍّ خاصٍ بها على عكس الضريبة العامة على الإنفاق التي يكلف معظمها بمعدلٍ ضريبيٍّ واحدٍ وتقسّم الضرائب النوعية على الإنفاق إلى الأنواع التالية:

أ- ضريبة على السلع والخدمات الضرورية: وتتسم هذه الضريبة بوفرة حصيلتها وعدم مرونتها تجاه التغيرات التي تطرأ على الأسعار على السلع والخدمات الضرورية إذ لا يتغير حجم الطلب عليها إذا زادت الحكومة معدل الضريبة أو ارتفعت أثمان بيعها في السوق، وينفس الوقت يعاب عليها عدم عدالتها فهي تصيب الطلب الجماعي الذي يشمل ذوي الدخل المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة بمعدلاتٍ واحدةٍ رغم الفارق في مقدرتهم التكاليفية².

ب- ضريبة على السلع الشائعة الاستعمال: وعاء هذه الضريبة هو بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع والتي اعتاد الناس استهلاكها ولا تؤثر على استمرار حياة الإنسان وإن الطلب عليها يشبه الطلب على السلع الضرورية في مرونته بالتالي فهي ذات مصدرٍ غزيرٍ يزود الخزانة بالإيرادات المالية ويتسم بديمومته على مدار السنة.

ت- الضريبة على السلع الكمالية: وتفرض على شراء السلع الكمالية والترفيهية كالسيارات الفاخرة والعطور وأدوات الزينة الباهظة الثمن بالتالي فهي ضريبةٌ عادلةٌ تظال الأثرياء فقط وتتسم هذه الضريبة بضعف حصيلتها وذلك بسبب قلة الممولين الميسورين ولكن على الرغم من ضعف حصيلتها يتسم الطلب على هذه السلع بعدم مرونته تجاه تغيرات الأسعار إذ أية زيادةٍ في معدل هذه الضريبة لا يؤدي إلى نقصٍ في الطلب على السلع الكمالية بالنسبة ذاتها.

¹ دراز، حامد عبد المجيد. حجازي، المرسي السيد: مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004، ص 59-60.

² الجمل، برهان الدين، المالية، دار طلاس للنشر، دمشق، 1992، ص 145.

الضرائب العامة على الإنفاق:

تفرض هذه الضريبة على استهلاك كافة السلع والخدمات الاستهلاكية أي أنها تصيب كل أنواع الإنفاق التي يقوم بها الفرد بهدف إشباع حاجاته الاستهلاكية وتأخذ الضريبة العامة على الإنفاق عدة صور:

أ- الضريبة على رقم الأعمال: وتفرض على العمليات المختلفة لإنتاج وتداول السلعة أي تصيب السلعة كلما انتقلت من منتج أو وسيطٍ إلى آخر وعادةً ما يكون سعرها معتدلاً حتى يصبح مجموع ما يُدفع عن السلعة الواحدة في مراحل إنتاجها وتوزيعها المتعددة محتملاً بالنسبة للمستهلك النهائي. ولكن يعاب على هذه الضريبة أنها لا تفرق في المعاملة بين المشروعات الكبيرة التي تقوم بتحمل عمليات إنتاج السلعة ابتداءً من تحويلها من شكلها الأولي إلى شكلها النهائي المعد للاستهلاك، بالتالي لا تُدفع الضريبة على رقم الأعمال إلا مرةً واحدةً والمشروعات الصغيرة التي تضطر لتجزئة العملية الإنتاجية على مراحل متعددة وتدفع من ثم الضريبة المفروضة على السلعة في كل مرحلة على حدة وبعده هذه المراحل.

ب- ضريبة القيمة المضافة للسلعة: وتتناول السلعة عند كل منتج أو وسيطٍ ولكن في حدود ما يضيفه لها من قيمةٍ جديدة.

ت- الضريبة الموحدة على الإنتاج: تفرض على السلعة مرةً واحدةً عند بيع المنتج لها عادةً، ويرى بعض الكتاب أن هذه الضريبة هي أكثر عدالةً بين المكلفين من ضريبة الدخل إذ أنها تصيب إنفاق الشخص وهو المؤشر الأصدق على المقدرة التكاليفية سواء كان مصدرها الإنفاق من الدخل العادي أو الاستثنائي أو الثروة.

المبحث الثالث

مرونة المطارح الضريبية تجاه تغيرات الوضع الاقتصادي والدخل

تمهيد:

ذكرنا سابقاً أن الدخل يصنف تبعاً لمصادر توليده إلى:

- دخل ناتج عن العمل (رواتب وأجور).
- دخل ناتج عن الملكية (ربح رؤوس أموال متداولة_ ربح العقارات).
- دخل ناتج عن العمل ورأس المال معاً ويسمى الدخل المختلط (أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية).

ومن المعروف إن تغير حجم الوعاء الضريبي نتيجة تغير الحالة الاقتصادية من انتعاشٍ أو كسادٍ يعني زيادة مرونة حصيلته الضريبية، بمعنى آخر أن اتساع الوعاء الضريبي نتيجة الرواج والانتعاش الاقتصادي سيقود إلى إمكانية زيادة الحصيلة الضريبية المتأتية من هذا الوعاء والعكس صحيح فتقلص حجم الوعاء الضريبي تأثراً بحالة الكساد أو الركود الاقتصادي سيضعف إمكانية زيادة الحصيلة الضريبية وقد يقود إلى انخفاضها.

يمكن التعبير عن العلاقة التي تشير إلى إمكانية مواكبة الإيرادات الضريبية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي للإيرادات الضريبية والتغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، هذه العلاقة يطلق عليها مصطلح مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن صياغتها كما يلي:

$$E_Y = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

حيث إن:

E_Y : مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في الناتج المحلي الإجمالي

ΔT : التغير في الإيرادات الضريبية

T : إجمالي الإيرادات الضريبية

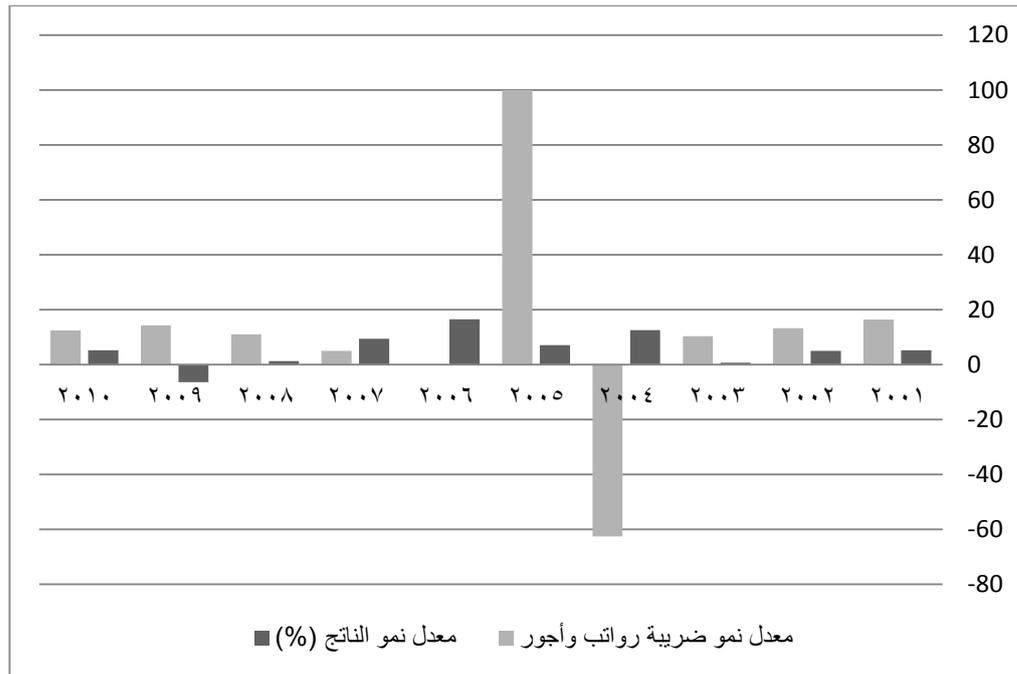
ΔY : التغير في الناتج المحلي الإجمالي

Y : الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مرونة الدخل الناتجة عن العمل (الرواتب والأجور):

تتأثر الأجور الصناعية بشكلٍ كبيرٍ بالتقلبات الاقتصادية الدورية فترتفع في فترات الرخاء نتيجة زيادة العمالة وزيادة مستوى الأجور، لكنها تظل ثابتةً في فترات الركود ويصعب المساس بها إلا إذا كان مستوى البطالة مرتفعاً لأن النقابات تستطيع أن تمارس قوةً ضاغطةً وتمنع تخفيض الأجور الاسمية. وتتسم الأجور والرواتب التي يدفعها القطاع العام بدرجةٍ ثابتٍ أكبر من مثيلتها في القطاع الخاص تجاه التقلبات الاقتصادية. وبذلك يمكن وصف الأجور بالمطرح الضريبي المرن من خلال استجابته للتغيرات الحاصلة في معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ويمكن تبين ذلك من خلال دراسة استجابة ضريبة الرواتب والأجور لتغيرات الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية) في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).

الشكل البياني رقم (12) يبين تطور كل من معدل ضريبة رواتب وأجور ومعدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة الزمنية (2000-2020)



الجدول رقم (33) التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية وضريبة دخل رواتب وأجور بملايين الليرات السورية خلال الفترة الممتدة (2000-2010)

| العام | الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | معدل نمو الناتج (%) | ضريبة دخل رواتب وأجور | معدل نمو ضريبة رواتب وأجور | مرونة ضريبة رواتب وأجور للناتج |
|-------|---|---------------------|-----------------------|----------------------------|--------------------------------|
| 2000 | 841885 | - | 5500 | - | - |
| 2001 | 886098 | 5.25 | 6400 | 16.36 | 3.12 |
| 2002 | 930705 | 5.03 | 7250 | 13.28 | 2.64 |
| 2003 | 937379 | 0.72 | 8000 | 10.34 | 14.43 |
| 2004 | 1055699 | 12.62 | 3000 | -62.50 | -4.95 |
| 2005 | 1130524 | 7.09 | 6000 | 100.00 | 14.11 |
| 2006 | 1317160 | 16.51 | 6000 | 0.00 | 0.00 |
| 2007 | 1441657 | 9.45 | 6300 | 5.00 | 0.53 |
| 2008 | 1459653 | 1.25 | 7000 | 11.11 | 8.90 |
| 2009 | 1365861 | -6.43 | 8000 | 14.29 | -2.22 |
| 2010 | 1437357 | 5.23 | 9000 | 12.50 | 2.39 |

المصدر : الناتج المحلي الصافي وضريبة رواتب وأجور من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة أما معدلات النمو والمرونة محسوبة من قبل الباحثة.

ذكرنا في المبحث الثاني من الفصل الأول أن معدل النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الصافي بالأسعار الجارية قد بلغ 6.14% خلال الفترة (2000-2005) وتراجع هذا المعدل خلال الخطة الخمسية العاشرة ليلبغ 5.2% خلال الفترة (2006-2010). من خلال الجدول رقم (33) والشكل البياني رقم (12) نلاحظ أن ضريبة دخل الرواتب والأجور لم تبد مرونةً تجاه معدل النمو الحاصل في الناتج المحلي الصافي في كل الأعوام بل فقط في الأعوام (2001-2002-2003 - 2005-2008-2010) إذ بلغ معدل نمو هذه الضريبة في تلك الأعوام على الترتيب (16.36%-13.28%-10.34%-100.00%-11.11%-12.50%)، بينما بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الصافي لنفس الأعوام (5.25%-5.03%-0.72%-7.09%-1.25%_5.23%)، ومن الملاحظ أن معدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور كانت أكبر من معدلات نمو الناتج في تلك الأعوام لذا كانت المرونات أكبر من الواحد الصحيح إذ بلغت على الترتيب (3.12% -2.64% -14.43%-14.11% -8.90% 2.39%) وقد ساهم ذلك في الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي كانت سائدة منذ عام 1995 والتي امتدت حتى عام 2003، ولكن لا يمكن الجزم بحساسية هذه الضريبة

للتغيرات في الناتج المحلي الصافي إذ أن ردود فعل هذه الضريبة في بعض الأعوام لم تتسجم مع التغيرات الحاصلة في الناتج فمثلاً:

على الرغم من حدوث زيادة مرتفعة في معدل نمو الناتج المحلي الصافي عام 2004 (12.02%) إلا أنه لم تحدث أية زيادةٍ مقابلةٍ في معدل نمو ضريبة الرواتب وأجور بل انخفض هذا المعدل انخفاضاً حاداً ليبلغ (-4.95%) و يرجع ذلك إلى زيادة الحد الأدنى المعفى من ضريبة الرواتب والأجور الى (5000) ل س، وفي عام 2006 لم تؤدّ الزيادة في معدل نمو الناتج والتي بلغت (16.51%) الى زيادةٍ مماثلةٍ في معدل نمو ضريبة الرواتب والأجور بل بلغت فقط (0.00%) حيث كانت المرونة (0.00%) و هذا ينطبق على عام 2007، كما أن الانخفاض الحاصل في معدل نمو الناتج في عام 2009 والذي بلغ (-6.43%) لم يقابله انخفاضٌ في معدل نمو الضريبة بل على العكس تماماً قد قابله ارتفاعٌ بمقدار (14.29%)، وقد عكست المرونة هذا التغير إذ بلغت (-2.22%).

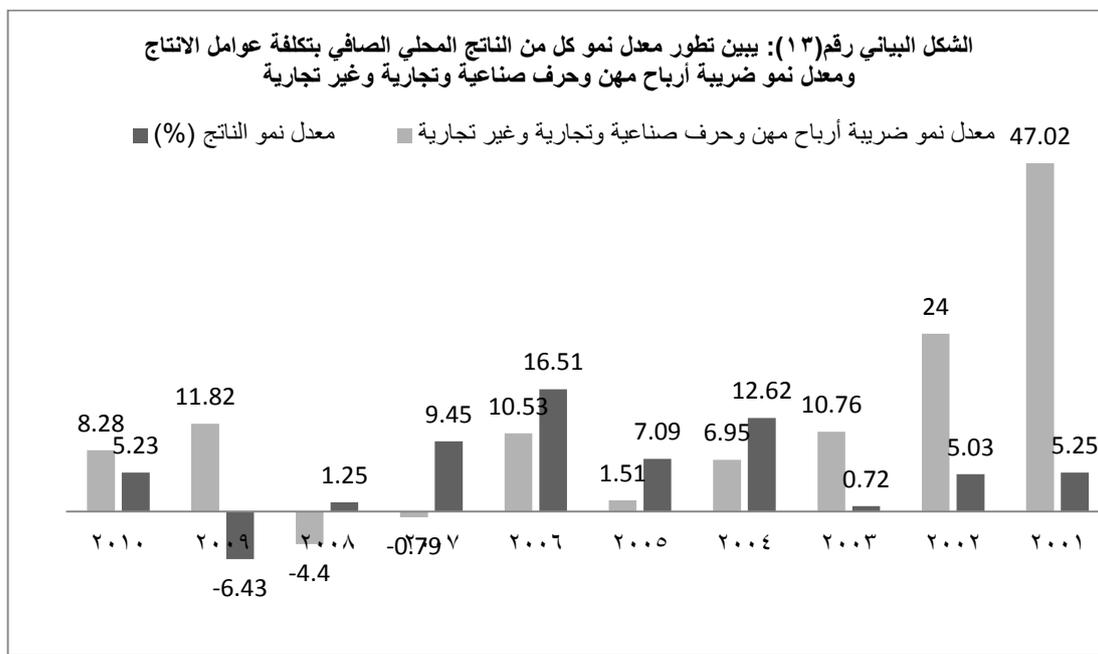
مما سبق لا يمكن وصف رد فعل ضريبة الرواتب والأجور للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي بأنه نوعٌ من المرونة أو الحساسية نتيجة عدم التواءم في حركة كلٍّ من المتغيرين في كل سنوات الدراسة ويمكن القول أن المرونة التي أبدتها هذه الضريبة في كل من الأعوام (2001-2002-2003-2005-2008-2010) ليست مرونةً حقيقيةً وإنما هي مرونةٌ ظاهريةٌ ويمكن أن نتبين ذلك بوضوح ففي عام 2003 بلغت الضريبة (8) مليار ليرة سورية و كان معدل نموها في ذلك العام 10.34% في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الصافي 0.72% و كان السبب وراء ذلك الزيادات على الرواتب والأجور و صدور القانون رقم 24 لعام 2003 و الذي أدى الى زيادة المطارح الضريبية.

ثانياً: مرونة الدخل الناتجة عن العمل ورأس المال (الأرباح الصناعية والتجارية):

أما فيما يتعلق بالدخول الناتجة عن العمل ورأس المال (الأرباح الصناعية والتجارية) فهي الأكثر تأثراً من بين الدخل بالتقلبات الاقتصادية بل إنها تتغير بدرجة أكبر من درجة تغير معدل النشاط الاقتصادي ففي حالات الرواج والانتعاش تزداد الأرباح الصناعية والتجارية نتيجة زيادة الإنتاج وزيادة الأسعار وتنخفض في حالات الكساد والركود الاقتصادي نتيجة انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الإنتاج والأسعار.

بالتالي يمكن القول بأن أرباح المهن والحرف الصناعية وغير الصناعية والتجارية ذات استجابةٍ ومرونةٍ قويةٍ تجاه التغيرات الظرفية للأحوال الاقتصادية من انتعاشٍ وكسادٍ، بالتالي يفترض أن تؤدي الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الصافي إلى حدوث زيادةٍ في معدلات نمو ضرائب

دخل المهن والحرف وبنسبة أكبر ذلك لأن ضريبة أرباح مهن صناعية وغير صناعية وتجارية من أكثر الضرائب استجابةً ومرونةً تجاه التقلبات الظرفية. سنقوم بدراسة ردود فعل ضريبة أرباح مهن صناعية وغير صناعية وتجارية على تغيرات الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2000-2010).



الجدول رقم (34): التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة دخل أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2000-2010).

| العام | الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | معدل نمو الناتج (%) | ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية | معدل نمو ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية | مرونة ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية |
|-------|---|---------------------|---|--|---|
| 2000 | 841885 | - | 52000 | - | - |
| 2001 | 886098 | 5.25 | 76450 | 47.02 | 8.95 |
| 2002 | 930705 | 5.03 | 94800 | 24.00 | 4.77 |
| 2003 | 937379 | 0.72 | 105000 | 10.76 | 15.00 |
| 2004 | 1055699 | 12.62 | 112300 | 6.95 | 0.55 |
| 2005 | 1130524 | 7.09 | 114000 | 1.51 | 0.21 |
| 2006 | 1317160 | 16.51 | 126000 | 10.53 | 0.64 |
| 2007 | 1441657 | 9.45 | 125000 | -0.79 | -0.08 |
| 2008 | 1459653 | 1.25 | 119500 | -4.40 | -3.52 |
| 2009 | 1365861 | -6.43 | 133630 | 11.82 | -1.84 |
| 2010 | 1437357 | 5.23 | 144700 | 8.28 | 1.58 |

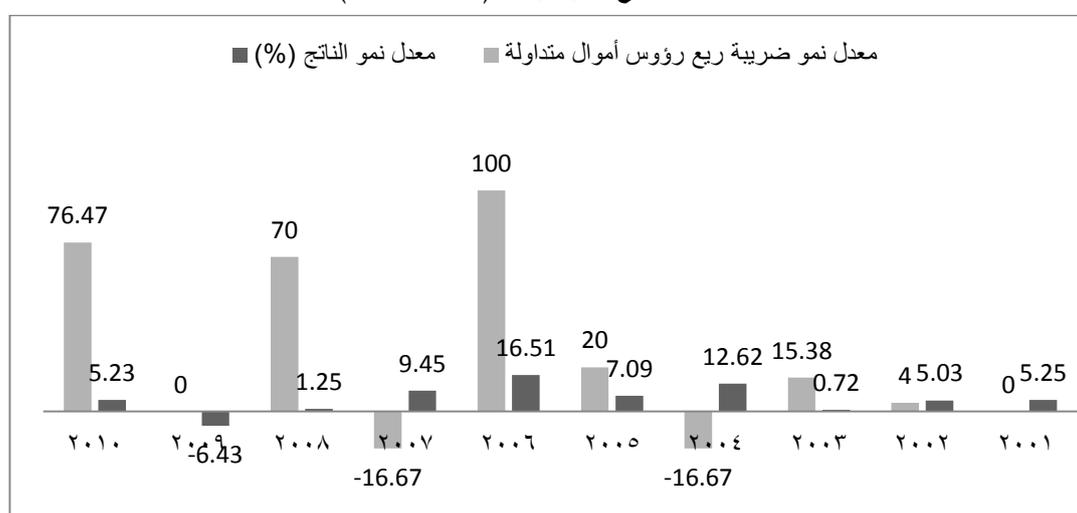
المصدر: الناتج المحلي الصافي وضريبة دخل مهين وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ومعدلات النمو والمرونة محسوبة من قبل الباحثة.

من خلال الجدول رقم (34) والشكل البياني رقم (13) نلاحظ التالي: أبدت هذه الضريبة مرونةً تجاه التغيرات الطارئة على الناتج المحلي الصافي في الأعوام (2001-2002-2003 - 2010) حيث تفوقت الزيادة في معدلات نمو الضريبة على الزيادة في معدلات نمو الناتج وكننتيجة لذلك كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح في تلك الأعوام إذ بلغت (8.95%- 4.77%- 15.00%- 1.58%) ولكن لا يمكن أن نعتبر أن هذه الاستجابة هي رد فعلٍ على التغيرات الاقتصادية الحاصلة من انتعاشٍ و ركودٍ وخير دليلٍ على ذلك أنه في عامي 2004 و 2005 على الرغم من حدوث زيادةٍ في معدل نمو الناتج بمعدلات (12.2%، 7.09%) إلا أن هذه الضريبة لم تستجب لهذه الزيادة بنفس النسبة أو بأكثر منها بل على العكس فقد كانت أقل إذ بلغت على الترتيب (6.95%، 1.51%)، وبالتالي كانت المرونة أقل من الواحد فبلغت (0.55%، 0.21%)، أضف على ذلك الانخفاض الحاد الذي شهدته معدلات نمو هذه الضريبة في عامي 2007 و 2008، ففي عام 2007 حقق الناتج المحلي الصافي معدل نمو (9.45%) في حين حدث انخفاضٌ حادٌ في معدل نمو الضريبة آنذاك ليبلغ (-0.79%) و كذلك الأمر في عام 2008 ففي الوقت الذي حقق الناتج المحلي الصافي معدل نمو موجبٍ (1.25%) انخفض معدل نمو الضريبة بمقدار (-4.40%) و قد عكست المرونة التغير الحاصل فكانت (-0.08%) و (-3.52%) عامي 2007 - 2008 على الترتيب. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع حصة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بعد إقرار اقتصاد السوق الاجتماعي ومع ذلك فقد بقيت مساهمة هذا القطاع في ضريبة دخل أرباح مهين صناعية وتجارية وغير تجارية ضعيفةً جداً نتيجة التهرب الضريبي المقترن بهذا القطاع. مما تقدم لا يمكن إضفاء سمة المرونة على هذه الضريبة لمجرد استجابتها لتغيرات الناتج خلال الأعوام (2001-2002-2003-2010) ففي باقي أعوام الدراسة لم تبد هذه الضريبة في اتجاهاتها تواءماً مع التغيرات الحاصلة فعند زيادة الناتج خلال عامي 2007 و 2008 حدث انخفاضٌ ملموسٌ في معدلات نمو هذه الضريبة وفي الوقت الذي ازداد فيه الناتج في عامي 2004 و 2005 لم تكن الزيادة الحاصلة في معدلات نمو الضريبة بنفس النسبة ولا أكثر منها بل كانت أقل من الزيادة في معدل نمو الناتج وعلى هذا لا يمكن ان نطلق صفة المرونة على هذه الضريبة في سورية.

ثالثاً: مرونة الدخل الناتجة عن رأس المال ريع العقارات وريع رؤوس أموال متداولة:

أما بالنسبة للدخل الناتجة عن رأس المال المنقول فتعد استجابتها للتقلبات الاقتصادية معتدلة وتظهر مرونة أكبر من الدخل الناتجة عن رأس المال العقاري، وهذا يقودنا إلى أن ضريبة دخل رأس المال المنقول (ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة) أكثر مرونة من ضريبة دخل رأس المال العقاري (ضريبة ريع العقارات) 1. ومن الجدول رقم (35) والشكل البياني رقم (13) يتبين لنا ردود فعل دخول رأس المال تجاه تقلبات الحالة الاقتصادية حيث تظهر ردود فعل ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة.

الشكل البياني رقم (14) يبين تطور كل من معدل ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة ومعدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج للفترة الزمنية (2010-2000)



الجدول رقم (35): التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة ريع رؤوس أموال متداولة (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2010-2000).

| العام | الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | معدل نمو الناتج (%) | ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة | معدل نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة | مرونة ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة |
|-------|---|---------------------|------------------------------|---------------------------------------|------------------------------------|
| 2000 | 841885 | - | 250 | - | - |
| 2001 | 886098 | 5.25 | 250 | 0.00 | 0.00 |
| 2002 | 930705 | 5.03 | 260 | 4.00 | 0.79 |
| 2003 | 937379 | 0.72 | 300 | 15.38 | 21.45 |
| 2004 | 1055699 | 12.62 | 250 | -16.67 | -1.32 |
| 2005 | 1130524 | 7.09 | 300 | 20.00 | 2.82 |
| 2006 | 1317160 | 16.51 | 600 | 100.00 | 6.06 |
| 2007 | 1441657 | 9.45 | 500 | -16.67 | -1.76 |
| 2008 | 1459653 | 1.25 | 850 | 70.00 | 56.08 |
| 2009 | 1365861 | -6.43 | 850 | 0.00 | 0.00 |
| 2010 | 1437357 | 5.23 | 1500 | 76.47 | 14.61 |

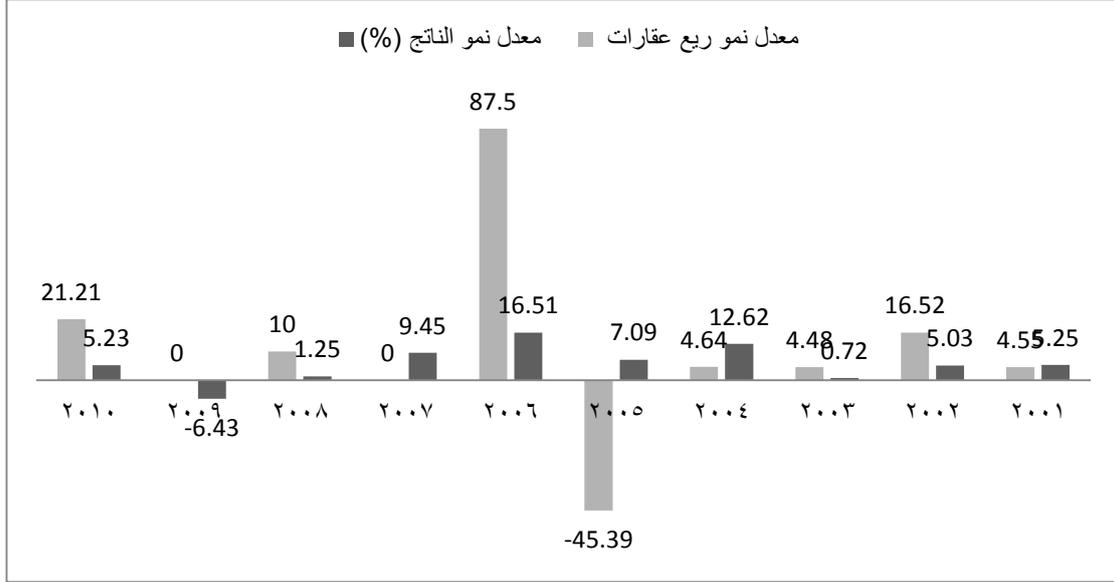
¹زيدان، رامي، مرجع سابق، ص100.

المصدر: الناتج المحلي الصافي وضريبة ربع رؤوس أموال متداولة من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ومعدلات النمو والمرونة محسوبة من قبل الباحثة.

وبالنظر الى الجدول رقم (35) والشكل البياني رقم (14) يمكن أن نلاحظ أن ضريبة ربع رؤوس أموال متداولة كانت ذات استجابة كبيرة لتغيرات الناتج المحلي الصافي ففي الأعوام (2003، 2005، 2006، 2008، 2010) كان معدل نمو هذه الضريبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ هذا المعدل على الترتيب (15.38، 20.00، 100.00، 70.00، 76.47) في حين بلغت معدلات نمو الناتج المحلي لنفس الأعوام السابقة على الترتيب (0.72، 7.09، 16.5، 1.25، 5.23) وقد عكست المرونة ذلك فكانت (21.45، 2.82، 6.06، 56.08، 14.61) وجميعها أكبر من الواحد الصحيح. الا أننا لا نستطيع الجزم بأن هذه الاستجابة سببها المرونة المعتدلة لهذه الضريبة خاصة أن معدل نموها ازداد بشكل كبير جداً مقارنة بمعدل نمو الناتج في الأعوام آتية الذكر، أضف على ذلك أنه في عامي (2004 و 2006) انخفض معدل نمو هذه الضريبة بشكلٍ حادٍ على الرغم من ازدياد معدل نمو الناتج المحلي حيث بلغ (12.62) بينما كان معدل نمو الضريبة (-16.67)، وهذا الانخفاض لا ينسجم مع صدور القانون رقم 60 لعام 2004 والذي وسع مطرح هذه الضريبة وأخضع أوراق اليانصيب التي تزيد عن مليون ل.س وتكليف 20% من فوائد الأموال الآتية من شهادات الاستثمار والمبالغ المودعة في حساب التوفير لدى المصارف في سورية بهذه الضريبة، وفي عام 2007 انخفض معدل نمو هذه الضريبة ليصل الى (-16.67) في الوقت الذي ازداد فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى (9.45) وعكست المرونات ذلك وكانت أصغر من الواحد الصحيح فبلغت على الترتيب (-1.32، -1.76)، و في عام 2001 ازداد الناتج المحلي الصافي بمعدل نمو (5.25%) إلا أن الضريبة بقيت ثابتة عند قيمة (250) مليون ل.س، وفي عام 2002 كان معدل نمو الناتج المحلي الصافي 5.03% في حين بلغ معدل نمو الضريبة 4.00%، وهذا الأمر إن دلَّ على شيءٍ فيدل على أن السلوك الذي تتبعه هذه الضريبة غير مرتبطٍ بشكلٍ وثيقٍ بسلوك الناتج المحلي الصافي إذ لا انسجام في حركة هذين المتغيرين في أغلب سنوات الدراسة وما يؤكد كلامنا هو الانخفاض الذي طرأ على الناتج المحلي الصافي عام 2009 إذ بلغ معدل نموه (-6.43%) في حين لم يحرك معدل نمو الضريبة ساكناً وبقي ثابتاً عند قيمة (850) مليون ل.س.

- ضريبة ريع العقارات:

الشكل البياني رقم (15) يبين تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج ومعدل نمو ضريبة ريع العقارات للفترة (2010-2000)



الجدول رقم (36): التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة ريع عقارات (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية (2010-2000).

| مرونة ضريبة ريع عقارات | معدل نمو ريع عقارات | ضريبة ريع عقارات | معدل نمو الناتج (%) | الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج | العام |
|------------------------|---------------------|------------------|---------------------|---|-------|
| - | | 1100 | - | 841885 | 2000 |
| 0.87 | 4.55 | 1150 | 5.25 | 886098 | 2001 |
| 3.28 | 16.52 | 1340 | 5.03 | 930705 | 2002 |
| 6.24 | 4.48 | 1400 | 0.72 | 937379 | 2003 |
| 0.37 | 4.64 | 1465 | 12.62 | 1055699 | 2004 |
| -6.40 | -45.39 | 800 | 7.09 | 1130524 | 2005 |
| 5.30 | 87.50 | 1500 | 16.51 | 1317160 | 2006 |
| 0.00 | 0.00 | 1500 | 9.45 | 1441657 | 2007 |
| 8.01 | 10.00 | 1650 | 1.25 | 1459653 | 2008 |
| 0.00 | 0.00 | 1650 | -6.43 | 1365861 | 2009 |
| 4.05 | 21.21 | 2000 | 5.23 | 1437357 | 2010 |

المصدر: الناتج المحلي الصافي وضريبة ريع عقارات من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ومعدلات النمو والمرونة محسوبة من قبل الباحث.

أما بالنسبة لضريبة ريع العقارات فكما ذكرنا سابقاً أن هذه الضريبة يجب أن تكون ذات استجابة معتدلة للتغيرات الاقتصادية السائدة، إلا أن الواقع لم يعكس ذلك فمن خلال الجدول رقم (36) والشكل البياني رقم (15) يمكن أن نلاحظ في معظم سنوات الدراسة اختلاف السلوك و المنحى في حركة هذين المتغيرين (الناتج المحلي الصافي وضريبة ريع العقارات) إذ لا توافق بينهما ففي الأعوام التالية (2001، 2004، 2007) لم تترافق الزيادة في معدلات نمو الناتج التي بلغت على الترتيب (5.25، 12.62، 9.45) % بزيادة مماثلة أو أكبر في معدلات نمو

الضريبة والتي بلغت على نفس الترتيب (4.55، 4.64، 0.00) %، وبناءً على ذلك كانت المرونات أصغر من الواحد الصحيح كالتالي وعلى الترتيب (0.87، 0.37، 0.00). وفي عام 2005 عندما حقق الناتج المحلي معدل نمو (7.09) % انخفض معدل نمو الضريبة بشكلٍ حادٍ ليصل الى (-43.39) % وعكست المرونة هذه العلاقة اذ بلغت (-6.40) %، وفي عام 2009 انخفض معدل نمو الناتج المحلي اذ بلغ (-6.40) % ولم تبدي هذه الضريبة أي رد فعل بل بقيت ثابتة عند مبلغ (1650) مليون ل.س.

مما سبق نستنتج أن هذه الضريبة لم تكن مرنةً تجاه تقلبات الظروف الاقتصادية ولم تبدي ردود فعلٍ منسجمةٍ مع المتغيرات السائدة بل كانت معاكسةً لها في أغلب المواقع وهذا إن دلَّ على شيء فيدل على عدم فاعلية هذه الضريبة كأداةٍ توجيهيةٍ لتسوية وتحقيق التوازن الاقتصادي بل كانت مجرد أداةٍ ماليةٍ استخدمت فقط لزيادة موارد الخزينة العامة.

الخلاصة: مما تقدم يمكن القول بأن الدخل الناتجة عن العمل كمطرحٍ ضريبي تظهر مرونةً وتغيراً تجاه حالات الرواج والانتعاش وتبدي جموداً وثباتاً في أوقات الركود والكساد خاصةً في ظل ارتفاع نسبة أجور القطاع العام من إجمالي دخول العمل. أما أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فتعتبر مطرحاً ضريبياً مرناً في كل من حالتي الانتعاش والركود، أما بالنسبة لرأس المال المنقول فهو أقل استجابةً للتقلبات الاقتصادية من دخول العمل وأكثر مرونةً من رأس المال العقاري.

1- مرونة ضرائب الثروة حسب نوعها:

- لاحظنا أن ضرائب الثروة تطرح بعدة مناسبات كمناسبة انتقال الثروة عن طريق الإرث أو التركة أو الهبة أو بمناسبة الزيادة في الثروة التي تحدث دون جهد الفرد أو تفرض في ظروفٍ استثنائيةٍ كظروف الحرب وهي ليست دوريةً، أي إن مطرح ضريبة الثروة قليلة التأثير بالحالة الاقتصادية للبلد فحجمها لا يتغير بتغير الحالة الاقتصادية من انتعاشٍ أو ركودٍ. بالتالي يمكن القول إن المطرح الضريبي هنا يتمتع بمرونةٍ منخفضةٍ تجاه التقلبات الظرفية باستثناء الضرائب على المكاسب الرأسمالية التي تتحقق في فترات التوسع والتضخم.

وتتألف ضرائب الثروة وفق النظام الضريبي السوري مما يلي:

- ضريبة الانتقال على الشركات والوصايا والهبات
- ضريبة التسجيل العقاري
- ضريبة العرصات
- ضريبة المواشي
- ضريبة السيارات

الجدول رقم (37): التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضرائب رأس المال (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة الزمنية

(2010-2000).

| المرونة | معدل نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق % | الناتج المحلي الصافي بسعر السوق | معدل نمو ضرائب الثروة | ضرائب الثروة | العام |
|---------|--|---------------------------------|-----------------------|--------------|-------|
| | | 867120 | - | 2705 | 2000 |
| 5.46 | 5.14 | 911712 | 28.10 | 3465 | 2001 |
| 1.54 | 6.00 | 966372 | 9.21 | 3784 | 2002 |
| 9.97 | 1.12 | 977153 | 11.13 | 4205 | 2003 |
| 0.85 | 7.17 | 1047207 | 6.06 | 4460 | 2004 |
| 4.46 | 6.23 | 1112465 | 27.80 | 5700 | 2005 |
| 7.46 | 5.17 | 1169990 | 38.60 | 7900 | 2006 |
| 0.09 | 5.62 | 1235685 | 0.51 | 7940 | 2007 |
| 1.86 | 4.46 | 1290780 | 8.31 | 8600 | 2008 |
| 4.21 | 5.94 | 1367504 | 25.00 | 10750 | 2009 |
| 14.92 | 3.39 | 1413813 | 50.51 | 16180 | 2010 |

المصدر: الناتج المحلي الصافي وضرائب رأس المال من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ومعدلات النمو والمرونة محسوبة من قبل الباحث.

من الجدول رقم (37) نلاحظ أنه في الأعوام التالية (2001، 2002، 2003، 2005، 2006، 2008، 2009، 2010) كان معدل نمو ضرائب الثروة على الترتيب (28.10، 9.21، 11.13، 27.80، 38.60، 8.31، 25.00، 50.51) مقابل معدلات نمو أقل للناتج المحلي الصافي بسعر السوق على نفس الترتيب (5.14، 6.00، 1.12، 6.23، 5.7، 5.62، 4.46، 5.94، 3.39) وقد عكست المرونات ذلك إذ كانت أكبر من الواحد الصحيح على الترتيب التالي (5.46، 1.54، 9.97، 4.46، 7.46، 1.86، 4.21، 14.92)، في حين نجد أنه في عامي (2004 و 2007) كانت المرونة أصغر من الواحد الصحيح إذ بلغت على الترتيب (0.85، 0.09) ذلك لأن معدل نمو هذه الضريبة كان أقل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي في هذين العامين فقد بلغ على الترتيب (6.06، 0.51) مقابل معدلات نمو للناتج المحلي الصافي على نفس الترتيب (7.17، 5.62).

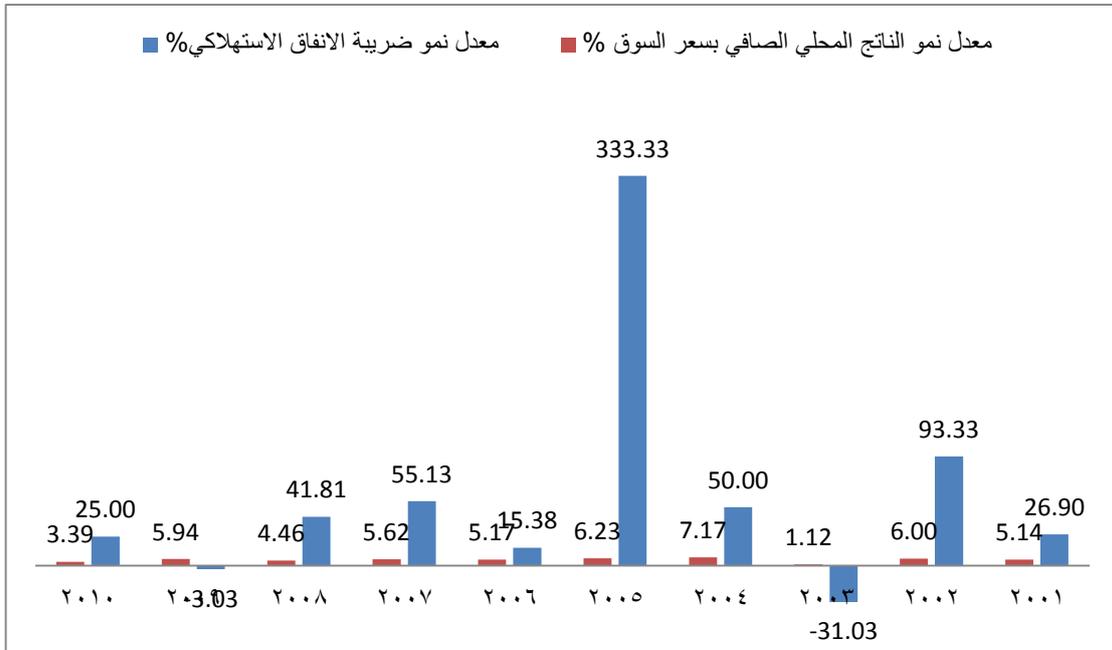
مما سبق نستنتج أن هذه الضريبة التي من المفترض أن تكون ذات مرونة منخفضة تجاه التقلبات الظرفية قد أظهرت مرونة شديدة تجاه تغيرات الناتج المحلي الإجمالي أغلب أعوام الدراسة، بالتالي لا يمكن أن نجزم بأن هذه الاستجابة كانت ردة فعل على التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

2- مرونة مطرح ضرائب الإنفاق:

تفرض ضرائب الإنفاق بمناسبة وقوع حادثة الإنفاق أي إن مجرد حصول عملية الإنفاق تعد مطرحةً لهذه الضريبة، وتتوقف مرونة هذا المطرح تجاه التغيرات في الحالة الاقتصادية على نوع السلع التي يتم الإنفاق في سبيل الحصول عليها، فبالنسبة للإنفاق على السلع الضرورية فيتمس بجمودٍ كبيرٍ حيال فترات الهبوط والانكماش لأن الطلب على هذا النوع من السلع غير مرنٍ بينما يتأثر الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية بشكلٍ كبيرٍ بالظروف الاقتصادية السائدة، أما الإنفاق الاستثماري فهو شديد التأثير بالحالة الاقتصادية السائدة إذ ينخفض في فترات الركود و يرتفع في أوقات الرخاء والأزدهار. وعليه سنقوم بدراسة ردود فعل ضريبة الإنفاق على تغيرات الناتج المحلي الصافي بسعر السوق خلال الفترة (2000-2010).

الشكل البياني رقم (16) يبين تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج ومعدل نمو ضريبة الإنفاق

الاستهلاك



الجدول رقم (38): التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي وضريبة الانفاق الاستهلاكي (بملايين الليرات السورية) خلال الفترة

الزمنية (2000-2010).

| المرونة | معدل نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق % | الناتج المحلي الصافي بسعر السوق | معدل نمو ضريبة الانفاق الاستهلاكي % | الإنفاق الاستهلاكي آلاف ل س | العام |
|---------|--|---------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------|-------|
| | | 867120 | | 1182 | 2000 |
| 5.23 | 5.14 | 911712 | 26.90 | 1500 | 2001 |
| 15.57 | 6.00 | 966372 | 93.33 | 2900 | 2002 |
| -27.82 | 1.12 | 977153 | -31.03 | 2000 | 2003 |
| 6.97 | 7.17 | 1047207 | 50.00 | 3000 | 2004 |
| 53.49 | 6.23 | 1112465 | 333.33 | 13000 | 2005 |
| 2.98 | 5.17 | 1169990 | 15.38 | 15000 | 2006 |
| 9.82 | 5.62 | 1235685 | 55.13 | 23270 | 2007 |
| 9.38 | 4.46 | 1290780 | 41.81 | 33000 | 2008 |
| -0.51 | 5.94 | 1367504 | -3.03 | 32000 | 2009 |
| 7.38 | 3.39 | 1413813 | 25.00 | 40000 | 2010 |

المصدر: الناتج المحلي الصافي وضريبة الانفاق الاستهلاكي من المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ومعدلات النمو والمرونة محسوبة من قبل الباحث.

ومن خلال الجدول رقم (38) والشكل البياني رقم (16) نلاحظ التالي: في الأعوام (2001-2002-2004-2005-2006-2007-2008-2010) أن معدلات نمو ضريبة الانفاق زادت بنسبة أكبر من نسبة زيادة معدلات نمو الناتج المحلي إذ بلغت معدلات نمو ضريبة الإنفاق على الترتيب (26.90-93.33-50.00-333.33-15.38-55.13-41.81-25.00) % في حين بلغت معدلات نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق على نفس الترتيب (5.14-6.00-7.17-6.23-5.17-5.62-4.46-5.94-3.39) % وكانت المرونات أكبر من الواحد الصحيح فقد كانت على الترتيب (5.23-15.57-6.97-53.49-2.98-9.82-9.38-7.38)، إن نظرةً أوليةً للمرونات التي حققتها هذه الضريبة خلال غالبية أعوام الدراسة تُظهر لنا شدة مرونتها، لكن بالنظر الى مكونات هذه الضريبة بشكلٍ مفصلٍ وتطور حصيلة كل مكونٍ على حدة مقارنةً بالتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي توصلنا الى أن الزيادة الحاصلة في الأخير لم تترافق بزيادةٍ مماثلةٍ أو أكبر في نسب نمو بعض مكونات الانفاق بل على العكس كان بعضها ينخفض أو يبقى ثابتاً على الرغم من ازدياد الناتج المحلي الإجمالي وهذا يظهر عدم التوافق بين المتحولات الاقتصادية والمتحولات المالية ونورد هنا على سبيل الذكر لا الحصر حال بعض عناصر ضريبة الانفاق¹:

¹ الأرقام من المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق.

- ضريبة مواد مشتعلة حافظت على قيمة ثابتة(70000) مليون ل.س من عام 2004 حتى عام 2006.
- ضريبة أجهزة تلفاز حافظت على قيمة ثابتة (10000) مليون ل.س من عام 2007حتى عام 2010.
- ضريبة ملح حافظت على قيمة ثابتة (15000) مليون ل.س من عام 2002 حتى عام 2004
- ضريبة مقطوعية الكهرباء أيضا حافظت على قيمة ثابتة (1700000) مليون ل.س من عام 2002 حتى 2005
- ضريبة ملاهي حافظت على قيمة (40000) من عام 2002 حتى عام 2003.....الخ

ليس ذلك فحسب بل إن بعض مكونات هذه الضريبة كان ينخفض عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي مثل.

مما تقدم نستنتج: أن نظرة كليةً إلى ضريبة الانفاق الاستهلاكي ذات المرونة المنخفضة توحى لنا أن ردود فعلها تجاه تغيرات الناتج المحلي مرنة جداً، ولكن بالنظر مفصلاً إلى مكوناتها يظهر لنا عدم التوافق والانسجام في سلوك كل مكونٍ من مكوناتها على حدة مع الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث

دراسة إحصائية لقياس مدى استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات

الحاصلة في الدخل القومي

المبحث الأول: العلاقة بين معدلات نمو ضرائب الدخل ومعدلات نمو الدخل القومي.

المبحث الثاني: العلاقة بين معدلات نمو الضرائب على رأس المال ومعدلات نمو الدخل القومي.

المبحث الثالث: العلاقة بين معدلات نمو ضرائب الإنفاق ومعدلات نمو الدخل القومي.

المبحث الرابع: العلاقة بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010)

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل باختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام الحزمة البرمجية spss لتحليل الانحدار البسيط (simple regression) بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج) والمتغيرات التابعة التالية:

- معدل نمو ضريبة رواتب وأجور ونرمز له T1
 - معدل نمو ضريبة أرباح وحرف مهن صناعية وغير صناعية وتجارية ونرمز له T2
 - معدل نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة ونرمز له T3
 - معدل نمو ضريبة ريع العقارات ونرمز له T4
 - معدل نمو ضرائب رأس المال ونرمز له T5
 - معدل نمو ضرائب الانفاق ونرمز له T6
 - معدل نمو الضرائب الجمركية ونرمز له T7
 - معدل نمو رسم الطابع ونرمز له T8
- ومن أجل قياس طبيعة وقوة العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كل منها على حدة سنقوم باختبار معنوية معامل الارتباط بيرسون RYT عند مستوى دلالة 5% ويجب أن تقع قيمة هذا المعامل بين $[-1, +1]$ وهنا نميز بين الحالات التالية:
- تكون العلاقة قوية جداً بين المتغيرات المدروسة إذا كانت قيمة $|R_{xy}| \leq 0.90$
 - تكون العلاقة قوية فقط عندما $0.80 \leq |R_{xy}| \leq 0.90$
 - تكون العلاقة مقبولة عندما $0.70 \leq |R_{xy}| < 0.80$
 - تكون العلاقة ضعيفة جداً عندما $|R_{xy}| < 0.70$

المبحث الأول

العلاقة بين معدلات نمو ضرائب الدخل ومعدلات نمو الدخل القومي.

ذكرنا سابقاً بأن الضرائب على الدخل تصنف تبعاً لمصادر توليد الدخل إلى ما يلي:

- ضرائب الدخل الناتج عن العمل ورأس المال (ضريبة الأرباح)
- ضرائب الدخل الناتج عن العمل (ضرائب الرواتب والأجور)
- ضرائب الدخل الناتجة عن رأس المال (ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة - ضريبة ريع العقارات)

أولاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة رواتب وأجور.

الفرضية الأولى:

فرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010).

الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010). سنقوم باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لدراسة الفرضية السابقة وذلك عبر الخطوات التالية:

1- معامل الارتباط:

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .316 ^a | .100 | .000 | 245616.63958 |

Predictors: (Constant), ضريبة رواتب وأجور

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (معدل نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.316 وهي قيمة ضعيفة نسبياً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.100 أي أن التغيرات التي تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الصافي تفسر 10.0% من التباين الخاص بمعدل نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

2- تحليل الانحدار:

ANOVAa

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|------------|----------------|----|-------------|------|-------------------|
| Regression | 99.474 | 1 | 99.474 | .104 | .755 ^b |
| 1 Residual | 7615.827 | 8 | 951.978 | | |
| Total | 7715.300 | 9 | | | |

a. Dependent Variable: معدل نمو ضريبة رواتب وأجور

b. Predictors: (Constant), معدل نمو الناتج (%)

يتضح من الجدول السابق أن مستوى دلالة إحصائية فيشر تساوي 0.755 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أننا نستطيع قول ما يلي:
إن معدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور لا تتعلق بمعدلات نمو الناتج المحلي الصافي.

3- اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.755$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي:

نقبل الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010).

ونرفض الفرضية البديلة التي تقول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010).

ثانياً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية.

الفرضية الثانية:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).

1-معامل الارتباط

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .107 ^a | .011 | -.112- | 14.96192 |

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الناتج (%)

b. Dependent Variable: معدل نمو ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.107 وهي قيمة تدل على أن الارتباط ضعيف جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.011 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (1.1) % من التباين الخاص بمعدل نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية، والباقي من التباين يعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

2-تحليل الانحدار:

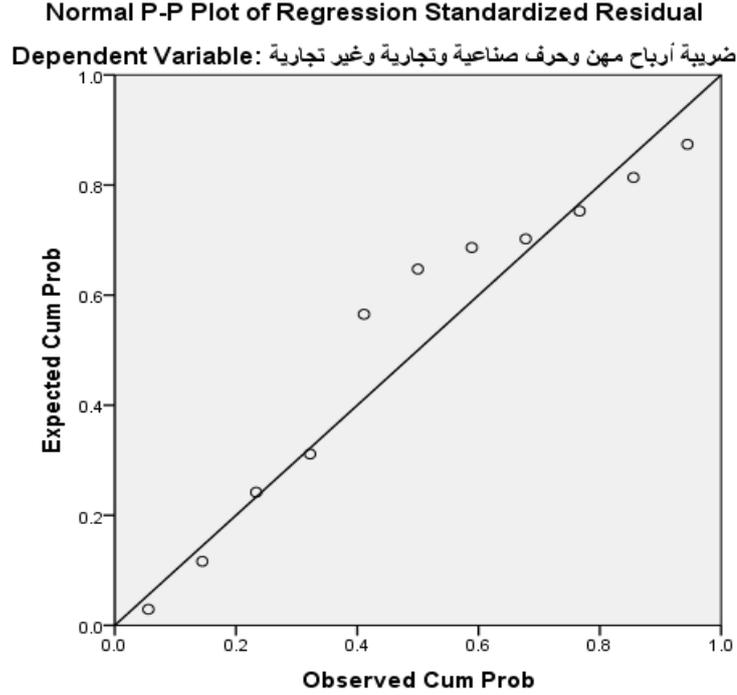
ANOVA^a -3

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|------------|----------------|----|-------------|------|-------------------|
| Regression | 20.564 | 1 | 20.564 | .092 | .770 ^b |
| 1 Residual | 1790.873 | 8 | 223.859 | | |
| Total | 1811.437 | 9 | | | |

a. Dependent Variable: معدل نمو ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية

b. Predictors: (Constant), معدل نمو الناتج (%)

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.770 وهي أكبر من مستوى الدلالة أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.



يبين الشكل السابق توزيع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثل جيد لتوزيع البيانات المدروسة.

4- اختبار الفرضيات:

بالنظر إلى قيمة $\text{sig}=0.770$ نجد أنها أكبر من 0.05 بالتالي فإن عدم معنوية المعاملات يفسر لنا ضعف ارتباط المتغيرين ببعضهما، ويمكننا من القول بعدم وجود علاقة بين المتغيرين وبالتالي:

نقبل فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).

نرفض الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).

ثالثاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة.

الفرضية الثالثة:

فرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية خلال الفترة (2000-2010).
الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية خلال الفترة (2000-2010).

1-معامل الارتباط

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .276 ^a | .076 | -.039- | 39.08909 |

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الناتج (%)

b. Dependent Variable: معدل نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.276 وهي قيمة ضعيفة جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.076 اي أن المتغيرات المستقلة تفسر (7.6) % من التباين الخاص بمعدل نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة والباقي من التباين الذي لم يفسر يعود الى متغيرات أخرى خارج النموذج.

2-تحليل الانحدار:

ANOVA^a

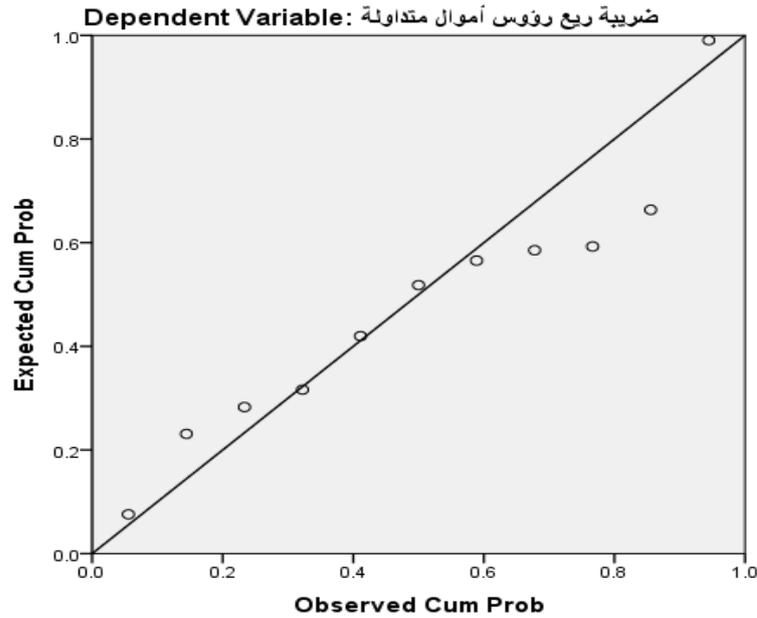
| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|------------|----------------|----|-------------|------|-------------------|
| Regression | 1005.525 | 1 | 1005.525 | .658 | .441 ^b |
| 1 Residual | 12223.658 | 8 | 1527.957 | | |
| Total | 13229.183 | 9 | | | |

a. Dependent Variable: معدل نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة

b. Predictors: (Constant), معدل نمو الناتج (%)

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.441 وهي أكبر من مستوى الدلالة أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



يبين الشكل السابق توزيع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثلٌ جيدٌ لتوزيع البيانات المدروسة.

3- اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.441$ نلاحظ أنها أكبر من 0.05 وبالتالي:

نقبل فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية خلال الفترة (2000-2010).

نرفض الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية خلال الفترة (2000-2010).

رابعاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة ريع العقارات

الفرضية الرابعة:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع العقارات في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع العقارات في سورية خلال الفترة (2000-2010).

1-معامل الارتباط:

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .668 ^a | .446 | .385 | 192655.45260 |

Predictors: (Constant), ربيع عقارات

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (نمو ضريبة ربيع العقارات)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.668 وهي قيمة ضعيفة، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.446، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 44.6% من التباين الخاص بمعدل نمو ضريبة ربيع العقارات والباقي من التباين يعزى إلى متغيراتٍ أخرى خارج النموذج.

2-تحليل الانحدار:

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|------------------|----|------------------|-------|-------------------|
| 1 Regression | 269009872303.584 | 1 | 269009872303.584 | 7.248 | .025 ^b |
| Residual | 334045110752.416 | 9 | 37116123416.935 | | |
| Total | 603054983056.000 | 10 | | | |

Dependent Variable: الناتج المحلي الصافي
Predictors: (Constant), ربيع عقارات

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.025 وهي أصغر من مستوى الدلالة أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

3-معادلة الانحدار:

Coefficients^a

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|-------|-------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 438904.997 | 275526.598 | | 1.593 | .146 |
| | ربيع عقارات | 512.763 | 190.464 | .668 | 2.692 | .025 |

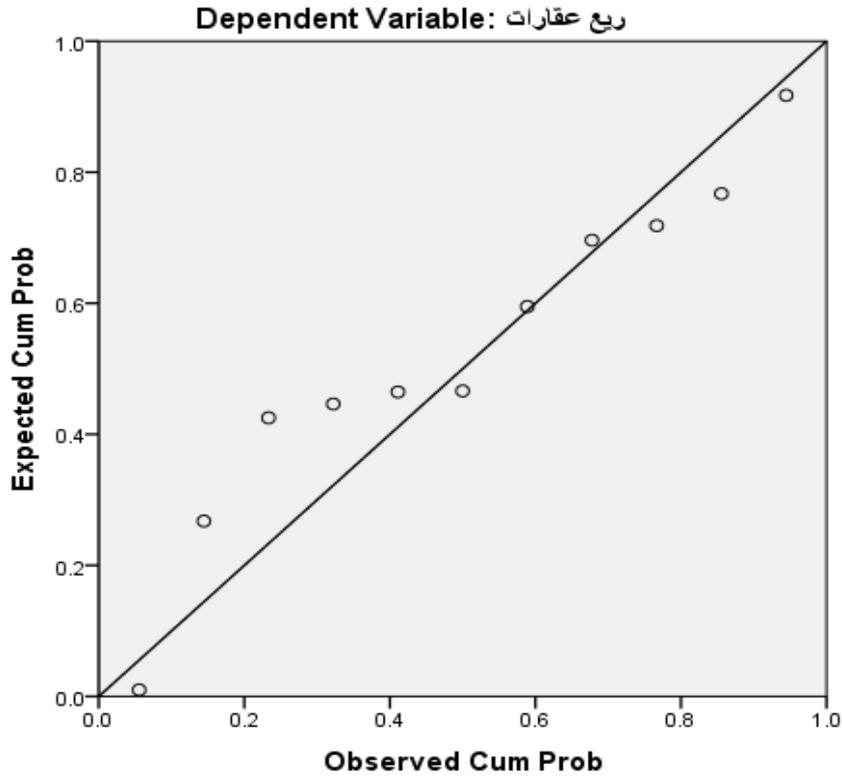
Dependent Variable: الناتج المحلي الصافي .a

يبين الجدول السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي:

$$T4=438904.997+ 512.763y$$

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الصافي بمقدار وحدةٍ واحدةٍ سيزداد معدل نمو ضريبة ربيع العقارات بمقدار 512.763 وحدةٍ والعلاقة بينهما موجبة وطردية.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



يبين الشكل السابق توزيع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثل جيداً لتوزيع البيانات المدروسة.

4- اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.025$ نلاحظ أنها أصغر من 0.05 وبالتالي

نرفض فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع العقارات في سورية خلال الفترة (2000-2010).

نقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع العقارات في سورية خلال الفترة (2000-2010).

المبحث الثاني

العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010)

وتشمل الضرائب على رأس المال في نظامنا الضريبي السوري على ما يلي:

- ضريبة ريع العرصات

- ضريبة الانتقال على التركات والوصايا والهبات

- ضريبة التسجيل العقاري

- رسوم السيارات

- ضريبة المواشي

الفرضية الخامسة:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010).

1-معامل الارتباط:

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .830 ^a | .689 | .654 | 2319.31360 |

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الصافي

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (الضرائب على رأس المال)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.830 وهي قوية جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.689 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 68.9% من التباين الخاص بمعدل نمو الضرائب على رأس المال والباقي من التباين الذي لم يفسر ويعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

2-تحليل الانحدار:

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|----------------|----|---------------|--------|-------------------|
| 1 Regression | 107161810.814 | 1 | 107161810.814 | 19.921 | .002 ^b |
| Residual | 48412940.095 | 9 | 5379215.566 | | |
| Total | 155574750.909 | 10 | | | |

a. Dependent Variable: الضرائب على الثروة

b. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الصافي

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.002 وهي أصغر من مستوى الدلالة أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة له دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

3- معادلة الانحدار:

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|----------------------|-----------------------------|------------|---------------------------|---------|------|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 (Constant) | -8588.410- | 3546.064 | | -2.422- | .038 |
| الناتج المحلي الصافي | .013 | .003 | .830 | 4.463 | .002 |

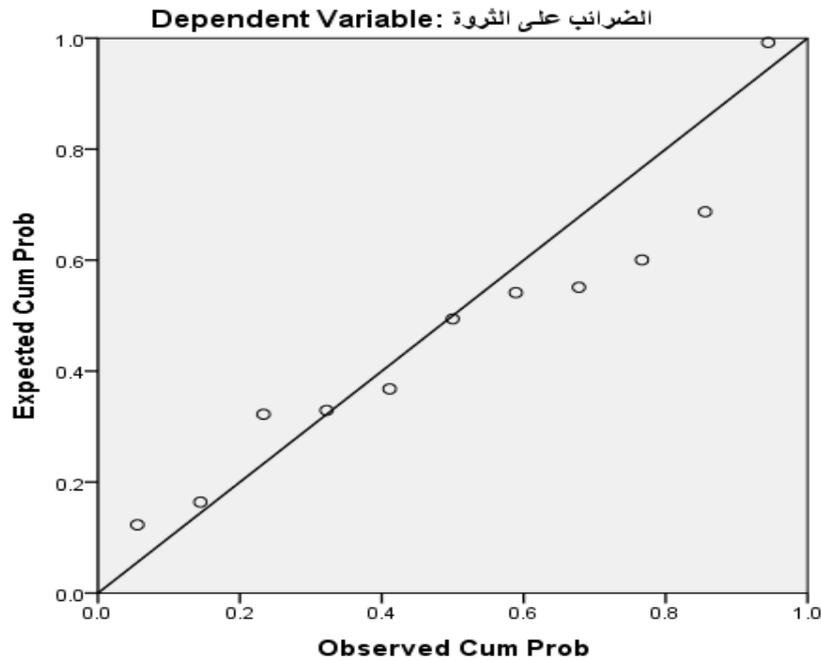
a. Dependent Variable: الضرائب على رأس المال

يبين الجدول السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي:

$$T5 = -8588.410 + 0.013y$$

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الصافي بمقدار وحدة واحدة سيزداد معدل نمو الضريبة على رأس المال بمقدار 0.013 وحدة والعلاقة بينهما موجبة وطرديّة.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



يبين الشكل السابق توزيع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثلٌ جيدٌ لتوزيع البيانات المدروسة.

4-اختيار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.002$ نجد أنها أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010).
نقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010).

المبحث الثالث

العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الانفاق والاستهلاك

وتشمل الضرائب على الانفاق والاستهلاك في النظام الضريبي السوري كلاً مما يلي:

- رسم الانفاق الاستهلاكي
- الضرائب الجمركية
- رسم الطابع المالي والرسوم الأخرى

أولاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو ضريبة الانفاق الاستهلاكي.

الفرضية السادسة:

فرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الانفاق في سورية خلال الفترة (2000-2010).
الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الانفاق في سورية خلال الفترة (2000-2010).

1-معامل الارتباط:

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .924 ^a | .854 | .838 | 98860.34705 |

a. Predictors: (Constant), ضريبة الانفاق الاستهلاكي

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (نمو الضرائب على الانفاق)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.924 وهي قيمة قوية جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.854 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 85.4% من التباين الخاص بمعدل نمو ضريبة الانفاق الاستهلاكي الذي لم يفسر ويعود إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

2- تحليل الانحدار:

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|------------------|----|------------------|--------|-------------------|
| 1 Regression | 515094669089.212 | 1 | 515094669089.212 | 52.704 | .000 ^b |
| Residual | 87960313966.788 | 9 | 9773368218.532 | | |
| Total | 603054983056.000 | 10 | | | |

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الصافي
b. Predictors: (Constant), ضريبة الانفاق الاستهلاكي

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة أي أن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة له دلالة احصائية.

3- معادلة الانحدار:

| Coefficients ^a | | | | | |
|---------------------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|-------|
| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
| | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 928816.161 | | 21.099 | .000 |
| | ضريبة الانفاق الاستهلاكي | 15.505 | 2.136 | .924 | 7.260 |

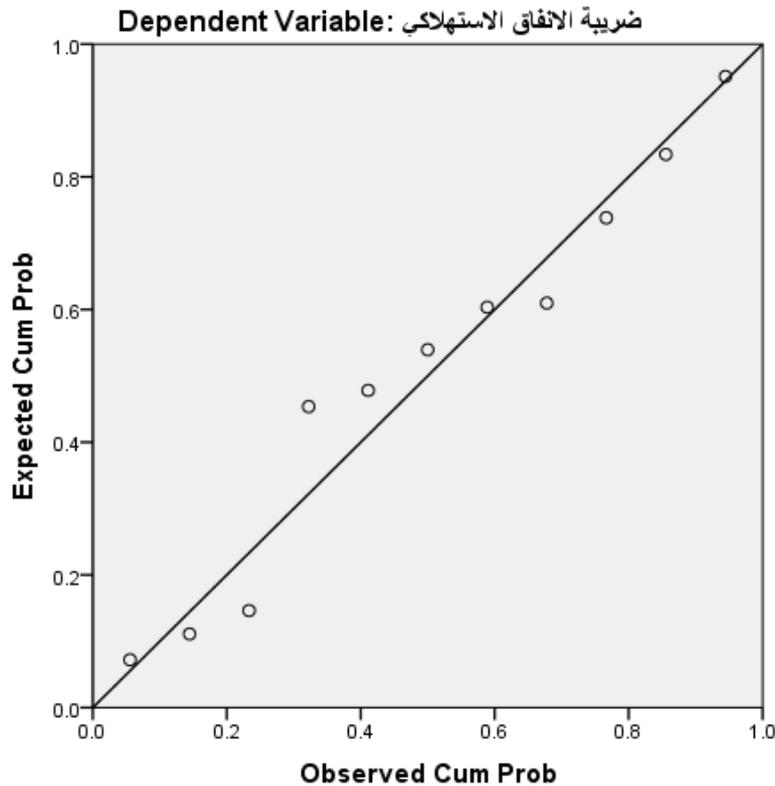
Dependent Variable: a.الناتج المحلي الصافي

يبين الجدول السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي:

$$T_6 = 928816.161 + 15.505 y$$

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الصافي بمقدار وحدة واحدة سيزداد معدل نمو ضريبة الانفاق الاستهلاكي بمقدار 15.505 وحدة والعلاقة بينهما موجبة وطرديّة.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



يبين الشكل السابق توزع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثلٌ جيدٌ لتوزيع البيانات المدروسة.

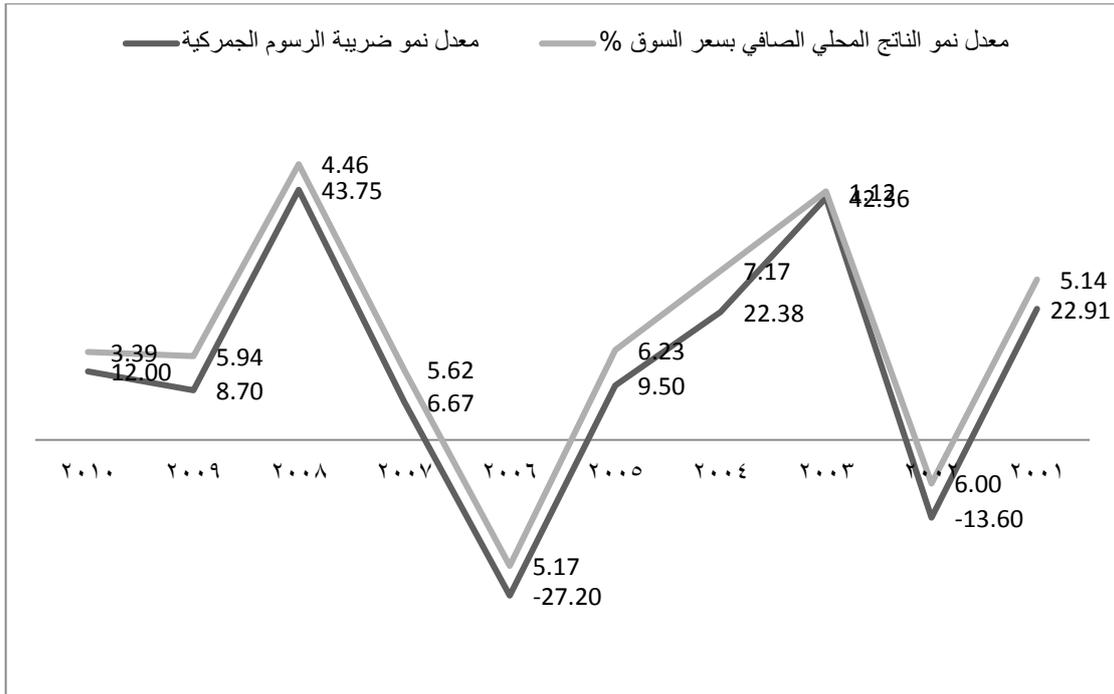
4- اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.000$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الانفاق في سورية خلال الفترة (2010-2000).

نقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الانفاق في سورية خلال الفترة (2010-2000).

ثانياً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو الضرائب الجمركية

الشكل البياني رقم (17): يبين تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق ومعدل نمو الضرائب الجمركية للفترة (2010-2000)



الفرضية السابعة:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب الجمركية في سورية خلال الفترة (2010-2000).

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب الجمركية في سورية خلال الفترة (2010-2000).

1-معامل الارتباط:

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .747 ^a | .558 | .509 | 4110.60014 |

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الصافي
b. Dependent Variable: الضرائب الجمركية

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (معدلات نمو الضرائب الجمركية)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.747 وهي قيمة مقبولة، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.558 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 55.8% من التباين الخاص بمعدل نمو الضرائب الجمركية والباقي من التباين الذي لم يفسر ويعزى إلى متغيرات خارج النموذج.

1-تحليل الانحدار:

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|----------------|----|---------------|--------|-------------------|
| 1 Regression | 191977170.740 | 1 | 191977170.740 | 11.362 | .008 ^b |
| 1 Residual | 152073301.442 | 9 | 16897033.494 | | |
| Total | 344050472.182 | 10 | | | |

a. Dependent Variable: الضرائب الجمركية
b. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الصافي

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ ان قيمة SIG تساوي 0.008 وهي أصغر من مستوى الدلالة أي إن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

2- معادلة الانحدار:

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|------------------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 (Constant) | -3016.914- | 6284.813 | | -.480- | .643 |
| 1 الناتج المحلي الصافي | .018 | .005 | .747 | 3.371 | .008 |

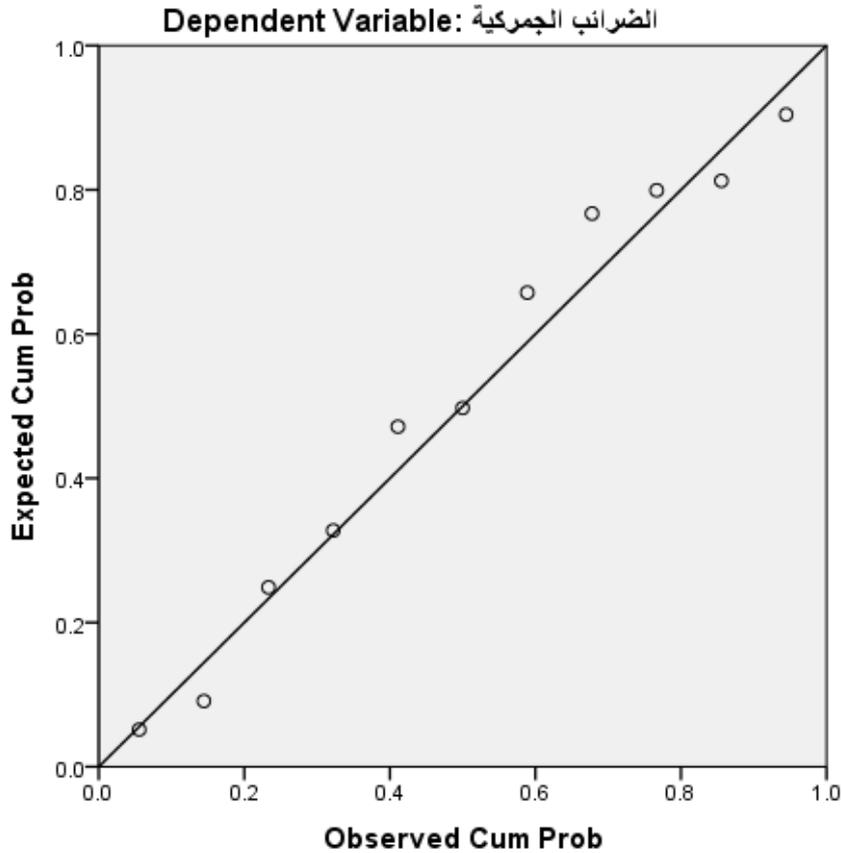
a. Dependent Variable: الضرائب الجمركية

يبين الجدول السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي مع العلم بأن:

$$T7=3016.914+0.018y$$

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الصافي بمقدار وحدة واحدة سيزداد معدل نمو الضرائب الجمركية بمقدار 0.018 وحدة والعلاقة بينهما موجبة وطردية.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



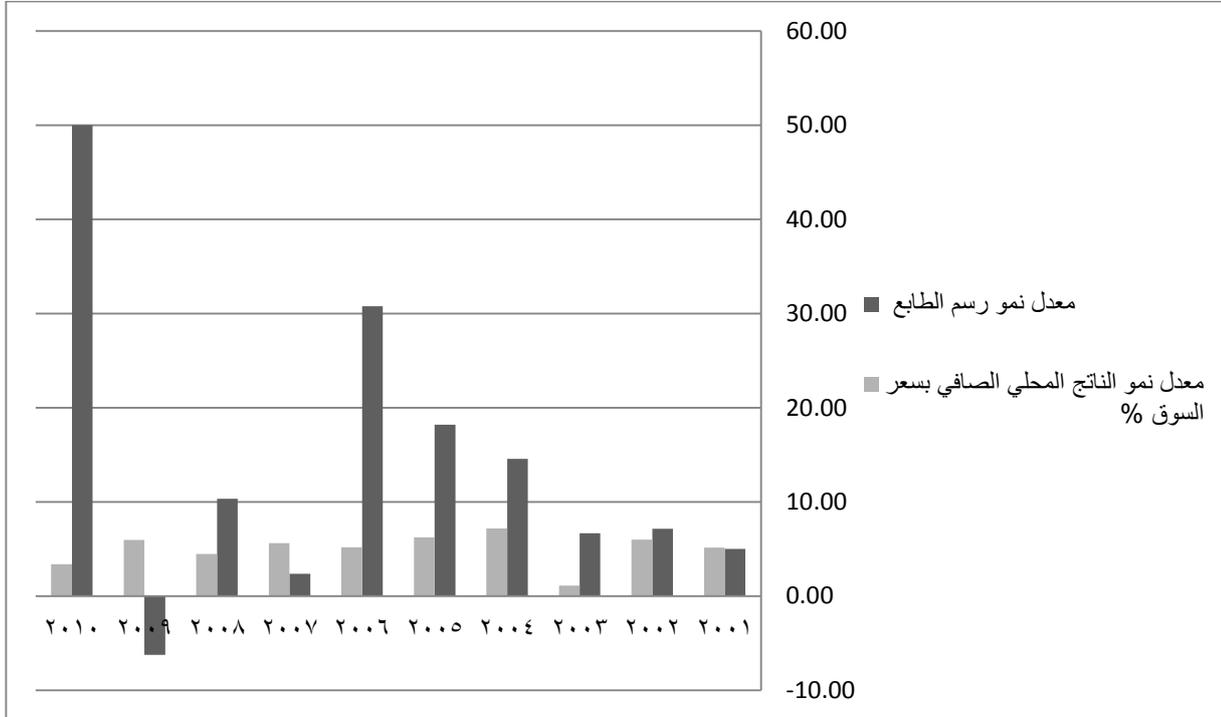
يبين الشكل السابق توزيع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثل جيداً لتوزيع البيانات المدروسة.

3- اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.008$ نرى أنها أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب الجمركية في سورية خلال الفترة (2000-2010).
نقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب الجمركية في سورية خلال الفترة (2000-2010).

ثالثاً: العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الصافي ومعدل نمو رسم الطابع

الشكل البياني رقم (18): يبين تطور كل من معدل نمو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق ومعدل نمو رسم الطابع للفترة الزمنية (2010-2000)



الفرضية الثامنة:

فرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو رسم الطابع في سورية خلال الفترة (2010-2000).
الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو رسم الطابع في سورية خلال الفترة (2010-2000).

1-معامل الارتباط:

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .912 ^a | .832 | .814 | 1282.87956 |

a. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الصافي
b. Dependent Variable: رسم الطابع

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الصافي) والمتغير التابع (رسم الطابع)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.912 وهي قيمة قوية جداً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.832 أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 83.2% من التباين الخاص بمعدل نمو رسم الطابع والباقي من التباين الذي لم يفسر ويعزى إلى متغيرات أخرى خارج النموذج.

2- تحليل الانحدار:

ANOVA^a

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|------------|----------------|----|--------------|--------|-------------------|
| Regression | 73473434.788 | 1 | 73473434.788 | 44.644 | .000 ^b |
| 1 Residual | 14812019.758 | 9 | 1645779.973 | | |
| Total | 88285454.545 | 10 | | | |

Dependent Variable: الرسم الطابع
b. Predictors: (Constant), الناتج المحلي الصافي

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.00 وهي أصغر من مستوى الدلالة أي إن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة له دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%.

3- معادلة الانحدار:

Coefficients^a

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|----------------------|-----------------------------|------------|---------------------------|---------|------|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 (Constant) | -5684.465- | 1961.431 | | -2.898- | .018 |
| الناتج المحلي الصافي | .011 | .002 | .912 | 6.682 | .000 |

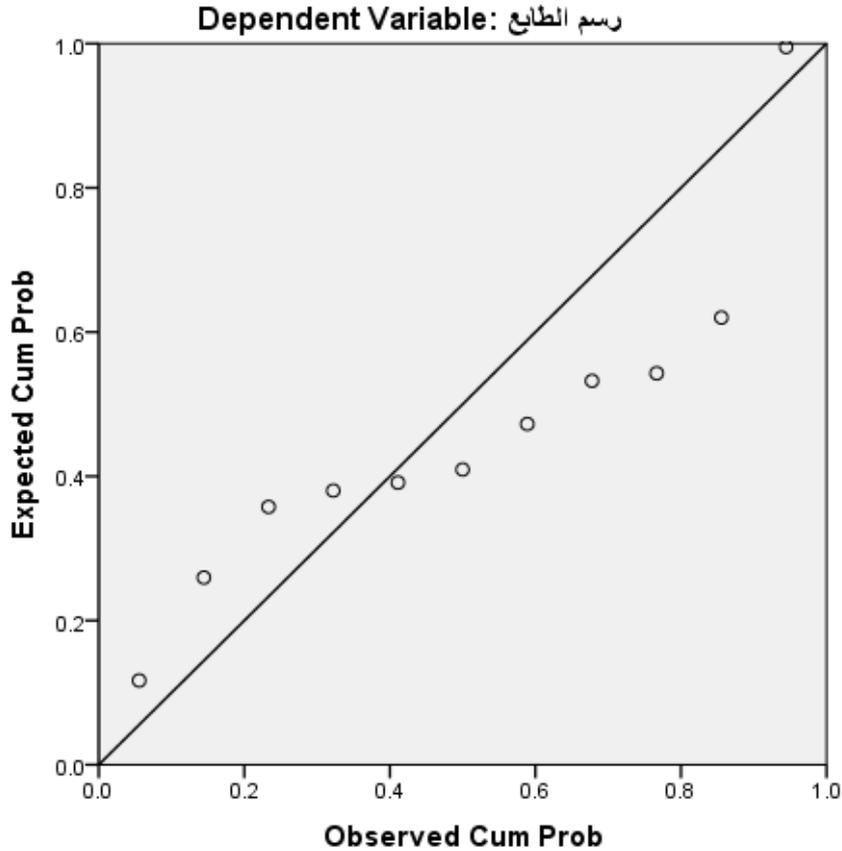
Dependent Variable: الرسم الطابع

يبين الجدول السابق معادلة الانحدار البسيط والتي تأخذ الشكل التالي:

$$T8 = -5684.465 + 0.011y$$

نلاحظ من معادلة الانحدار أنه عندما يزداد معدل نمو الناتج المحلي الصافي بمقدار وحدة واحدة سيزداد معدل نمو الرسم الطابع بمقدار 0.011 وحدة والعلاقة بينهما موجبة وطردية.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



يبين الشكل السابق توزيع بيانات العينة ونلاحظ أنها تتوزع بالقرب من خط الانحدار المقترح وبالتالي فإن النموذج المقترح ممثلٌ جيدٌ لتوزيع البيانات المدروسة.

4- اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة $\text{sig} = 0.00$ نجد أنها أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو رسم الطابع في سورية خلال الفترة (2000-2010).
نقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو رسم الطابع في سورية خلال الفترة (2000-2010).

المبحث الرابع

العلاقة بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدلات نمو ضرائب دخل

الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010)

تمهيد: قمنا في هذا المبحث بدراسة العلاقة بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال فترة الدراسة، لمعرفة المرونة التي تتمتع بها هذه الضريبة تجاه التغيرات الحاصلة في كتلة الرواتب والأجور وقد تعذر على الباحثة إجراء مثل هذه الدراسة على الضرائب الأخرى بسبب عدم توفر البيانات اللازمة عن بقية المطارح الضريبية.

الفرضية التاسعة:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور (x) ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور (x) ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010).

الجدول رقم (39): يبين تطور كل من معدل نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدل نمو ضريبة الرواتب والأجور خلال الفترة الزمنية (2010-2000) (بملايين الليرات السورية)

| العام | كتلة الرواتب والأجور | ضرائب دخل الرواتب والأجور | معدل نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور %y | معدل نمو كتلة الرواتب والأجور x % |
|-------|----------------------|---------------------------|---------------------------------------|-----------------------------------|
| 2000 | 34832 | 5500 | | |
| 2001 | 42668 | 6400 | 16.36 | 22.50 |
| 2002 | 46137 | 7250 | 13.28 | 8.13 |
| 2003 | 57746 | 8000 | 10.34 | 25.16 |
| 2004 | 63029 | 3000 | -62.50 | 9.15 |
| 2005 | 74280 | 6000 | 100.00 | 17.85 |
| 2006 | 85925 | 6000 | 0.00 | 15.68 |
| 2007 | 100676 | 6300 | 5.00 | 17.17 |
| 2008 | 114169 | 7000 | 11.11 | 13.40 |
| 2009 | 145021 | 8000 | 14.29 | 27.02 |
| 2010 | 154465 | 9000 | 12.50 | 6.51 |

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، دمشق.

1-معامل الارتباط

Model Summary^b

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .528 ^a | .279 | .199 | 1423.28753 |

a. Predictors: (Constant), والأجور الرواتب

b. Dependent Variable: والأجور الرواتب دخل ضرائب

يبين الجدول السابق مدى الارتباط بين المتغير المستقل (كتلة الرواتب والأجور) والمتغير التابع (نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور)، حيث نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط R تساوي 0.528 وهي قيمة ضعيفة نسبياً، بينما قيمة معامل التحديد تساوي 0.279 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 27.9% من التباين الخاص بمعدل نمو ضريبة دخل رواتب وأجور والباقي من التباين الذي لم يفسر ويعزى إلى متغيراتٍ أخرى خارج النموذج.

2-تحليل الانحدار:

ANOVA^a

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1 | Regression | 7048728.090 | 1 | 7048728.090 | 3.480 | .095 ^b |
| | Residual | 18231726.456 | 9 | 2025747.384 | | |
| | Total | 25280454.545 | 10 | | | |

a. Dependent Variable: والأجور الرواتب دخل ضرائب

b. Predictors: (Constant), والأجور الرواتب

يبين الجدول السابق اختبار دلالة تحليل التباين المشترك حيث نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 0.095 وهي أكبر من مستوى الدلالة أي إن التباين المفسر (العلاقة الارتباطية) من المتغيرات المستقلة ليس له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

3-اختبار الفرضيات:

بالنظر الى قيمة sig نجد أنها تساوي 0.095 وهي أكبر من 0.05 بالتالي:

نقبل فرضية العدم (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور (x) ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010).

ونرفض الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور (x) ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010).

النتائج والمقترحات

أولاً: نتائج الجانب النظري وتحليل البيانات:

1- تمكن الاقتصاد السوري خلال السنوات القليلة الماضية من تحقيق معدلاتٍ مرتفعةٍ نسبياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بفضل مجموعةٍ من العوامل، ولكن هذا النمو كان ناتجاً عن نمو القطاعات غير السلعية على حساب الاقتصاد المنتج، فكما لاحظنا كان قطاع الخدمات الحكومية و قطاع خدمات المجتمع القطاعان الأكثر مساهمةً في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2010)، ويليهما قطاع المال والتأمين والعقارات وتجارة الجملة والتجزئة، و ثم قطاع النقل والمواصلات، ومن ثم القطاعات الإنتاجية بنسبٍ ضعيفةٍ جداً فقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي 5% في النمو بينما كانت هذه النسبة 2% لقطاع الزراعة.

2- من خلال استعراض السياسة الضريبية و تطور الإيرادات الضريبية و المفاهيم المختلفة للدخل القومي و تطوره وبعد مقارنة أداء كلٍّ من الناتج المحلي و الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة، خلصنا إلى أن النظام الضريبي مازال غير منسجم مع المتغيرات الاقتصادية الحاصلة، و إن الحصيلة الضريبية لم تستجب لتغيرات الناتج المحلي وهذا مؤشرٌ على أن السياسة الضريبية بقوانينها المعتمدة حالياً و باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية لم تحقق خلال أعوام الدراسة الأهداف الاقتصادية المرجوة، ولم تمارس دورها كأداةٍ توجيهيةٍ للاقتصاد بحيث تبدي الإيرادات الضريبية ردود فعلٍ متوائمةٍ مع الحالة الاقتصادية السائدة، بل على العكس ساهمت هذه السياسات في تعميق الهوة بين المتغيرات الاقتصادية و المتغيرات المالية، وقد خلصنا أن كل ذلك كان سببه مجموعة من الثغرات والعيوب التي اعترت النظام الضريبي أهمها :

- القصور في تطبيق التنظيم الفني للضرائب بدءاً من تقدير المطرح الضريبي وتحديد سعر الضريبة وانتهاءً بتحصيلها وفي هذا السياق نورد بعض النقاط التي توصلنا إليها:

❖ إن الضعف في تقدير المطرح الضريبية الناتج عن استخدام أساليب غير مدروسة بعناية يجعل من التهرب الضريبي أمراً سهلاً، أو يخرج العديد من المطرح الضريبية الضخمة من دائرة التكليف فعلى سبيل المثال إن اتباع أسلوب التقدير الجزافي لضريبة الدخل المقطوع لا يعتمد على معايير ومعلومات كافية عن المكلف توضح ملاءته ومركزه المالي بشكلٍ حقيقي بل يعتمد على قناعاتٍ شخصيةٍ ترتبط بمراقب الدخل الوحيد الذي يقوم بالزيارات الميدانية لمئات المهن والمكلفين المتوزعين في مناطق جغرافية متفرقة، وهذا

يجعل مهمته أكثر تعقيداً إذ سيصعب عليه الامام التام بشؤون هذه المهن جميعها منفرداً بالتالي لن يكون التكليف الأولي الذي سيعده دقيقاً بما فيه الكفاية، أضف على ذلك أن صلاحيات لجنة التكليف الأولي محدودة إذ لها أن تثبت أو تزيد التكليف الأولي ولكن لا يمكنها تخفيضه وهذا يخفض من فرص الطعن بقراراتها أمام لجنة التصنيف الاستثنائية، ناهيك عن إمكانية التلاعب والتواطؤ الذي يمكن أن يحدث بوجود طرفين فقط هما المكلف و مراقب الدخل، وقد أدى ادخال العديد من الفعاليات الاقتصادية ذات المقدرة التكليفية الكبيرة في فئة مكلفي الدخل المقطوع إلى فتح باب جديد من أبواب التهرب الضريبي المقترن بأسلوب التقدير الجزافي المتبع في هذه الضريبة، كما أن الإقرار المقدم من المكلف لتقدير ضريبة الأرباح الحقيقية يسهل عملية التهرب الضريبي بسبب ضعف ثقافة التوثيق لدى المكلفين و عدم نضح الوعي الضريبي لديهم والمتمثل بعدم تصريحهم بأرباحهم الحقيقية، أو إخفاء رقم الاعمال في بياناتهم خاصة في المنشآت والمؤسسات غير التابعة للدولة. أما فيما يتعلق بضريبة ريع العقارات فإن الاعتماد على القيمة التخمينية للعقارات، هذه القيمة العائدة إلى سنوات قديمة كأساس في تقدير ضريبة ريع العقارات، أدى الى تدني حصيلة هذه الضريبة نتيجة عدم انسجامها مع الظروف الاقتصادية السائدة وعدم مراعاة معدلات التضخم المتزايدة عاماً بعد عام.

❖ أما فيما يتعلق بمعدل الضريبة وطريقة حسابه فقد توصلنا الى أن اتباع التصاعد في تحديد معدل الضريبة يحقق مرونة أكبر في استجابة الحصيلة الضريبية للزيادة في المطرح الضريبي بما يحقق الوفرة في الحصيلة والمرونة المطلوبة. وكما ذكرنا سابقاً فإن النظام الضريبي قد استخدم هذا الأسلوب في عدة ضرائب إلا أنه لم يراعي الكثير من النقاط الهامة لدى تحديد معدل الضريبة وطريقة حسابه، ولعل أهم تلك النقاط التي أخل بها المشرع الضريبي كان مبدأ العدالة الضريبية فبالنسبة لضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية فقد فرضت بنسب تصاعديّة على أرباح القطاع الخاص وكانت أول شريحة تبدأ بمعدل 10% عن جزء الربح الصافي الواقع بين الحد الأدنى وحتى 200000 ل.س و تنتهي بمعدل 28% عن جزء الربح الصافي الذي يتجاوز (3000000) ل.س بينما فرضت هذه الضريبة بموجب المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم (51) لعام 2006 بنسبة ثابتة 28% على أرباح

القطاع العام بما فيه جميع الإضافات وهذا الامر منافٍ للعدالة خاصةً في ظل المنافسة بين هذين القطاعين في الجودة والسعر.

و من خلال دراستنا و تحليلنا لواقع ضريبة الانفاق الاستهلاكي فنلاحظ أن المشرع السوري لم يستخدمها كأداة توجيهية في الاقتصاد بقدر ما تعامل معها على أنها أداة مالية الهدف منها فقط تسهيل جمع الإيرادات الضريبية للخرينة العامة بعد أن ثبت فشله في وضع يده على المطارح الضريبية الخاصة بالدخول، فبعد أن كانت هذه الضريبة تفرض على السلع الكمالية جاء المرسوم التشريعي رقم (61) عام 2004 ليعمل على توسيع قاعدة هذه الضريبة بإدخال العديد من السلع و الخدمات الضرورية في دائرة التكلفة و ينسب عالية لا تراعي الأحوال المعيشية المتدنية لأصحاب الدخل المنخفضة والذين يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع السوري، وبهذا لم تتناسب معدلات هذه الضريبة مع الظروف و الأحوال الاقتصادية السائدة.

- إن إغفال مبدأ العدالة الضريبية كان سمة واضحة في النظام الضريبي في كثير من المواقع، ومما لا شك فيه أن شعور المكلفين بعدم العدالة الضريبية والغبن يدفعهم الى التهرب بشئى الوسائل. فبالنسبة للقطاع الخاص فإن جزءاً كبيراً من رواتب وأجور العاملين في هذا القطاع الخاص خارج التكلفة الضريبي، وذلك بسبب امتناع أصحاب الاعمال في هذا القطاع عن سداد هذه الضريبة عن معظم العاملين لديهم بهدف الحصول على يدٍ عاملةٍ بكلفةٍ أقل، وبالتالي عدم إشراك العاملين في التأمينات الاجتماعية. أما القطاع العام فيتحمل العبء الضريبي الأكبر إذ أن الضريبة على رواتب وأجور العاملين في القطاع العام تقطع مسبقاً قبل توزيعها من المنبع، وهذا الأمر يمنع عمليات التهرب الضريبي بشكلٍ قطعي، وكما ذكرنا سابقاً في متن هذا البحث أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من مساهمة القطاع العام فلم يعامل الأخير معاملةً مجحفة مع كل الصعوبات التي يواجهها والجو التنافسي الذي يعمل فيه؟

وفي سياقٍ آخر لاحظنا أن الضرائب غير المباشرة قد حققت نمواً متزايداً خلال فترة الدراسة وذلك بسبب تركيز الإدارة الضريبية على تأمين الموارد وزيادة الحصيلة عن طريق الضرائب غير المباشرة وخاصة الرسوم الجمركية التي تطال الفقير قبل الغني عندما تفرض على السلع الاستهلاكية التي لا تتمتع بطلبٍ مرينٍ وهذا يقود الى ارتفاع تكاليف المعيشة وازدياد تكاليف الإنتاج وبالتالي تثبيط الاستثمارات وإضعاف الاقتصاد الوطني.

- تشكل الدخول الناتجة عن الملكية والأرباح الحصة الأكبر من الدخل القومي إذ بلغت خلال الخطة الخمسية التاسعة 62% مقابل 38% للدخول الناتجة عن العمل (الرواتب والأجور)، و تحسنت هذه النسب خلال الخطة الخمسية العاشرة وأصبحت وسطياً 42% للعمل مقابل 58% للملكية، ولكن تبقى هذه النسبة متدنيةً إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي لا يقل فيها نصيب العمل في الناتج المحلي الإجمالي عن 65%¹، ومع ذلك فإن الضرائب المباشرة على الرواتب والأجور كانت تزداد بنفس نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما الضرائب على الأرباح كانت تزداد ولكن بنسبة أقل من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا الأمر منافٍ لكل قواعد العدالة ومبادئها.
- على الرغم من تدني حصة الرواتب والأجور في الدخل القومي مقارنةً بحصة الأرباح، فقد كانت المعدلات الضريبية التي فرضت على رواتب وأجور العاملين مرتفعةً مقارنةً بالمعدلات المفروضة على دخول وأرباح الشركات والمؤسسات ذات الربحية المرتفعة، فبموجب القانون رقم 24 لعام 2003 فرضت ضريبة الرواتب والأجور بنسبٍ تبدأ من 5% وتنتهي بـ 20% على الراتب البالغ 30000 فما فوق، بينما فرضت ضريبة أرباح مهن صناعية وتجارية وغير تجارية بنسبة 10% على الربح الواقع بين (50000 - 200000) ل.س، أما المرسوم 33 لعام 2009 فقد فرضت ضريبة رواتب وأجور بنسب تبدأ من 5% وتنتهي بـ 22% على الراتب البالغ 75000 ل.س فما فوق بينما لم تعدل ضريبة أرباح مهن صناعية وتجارية وغير تجارية وبقيت تفرض بنسبة 10% على الربح الواقع بين (50000 - 200000) ل.س.
- هناك العديد من المطارح الضريبية الهامة لا تزال خارج التكاليف الضريبي على الرغم من اتساعها و حجمها الكبير فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتبر قطاع الزراعة في سورية من القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوري بحكم دوره الكبير في عملية التنمية وحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنه يمثل كما ذكرنا قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي إلا أن مساهمته في الإيرادات الضريبية ضئيلة جداً وغير متناسبة مع أهميته الاقتصادية، وهذا يرجع الى كثرة الإعفاءات الممنوحة له لأهداف اجتماعية واقتصادية، و نحن لسنا ضد دعم هذا القطاع الهام ولكن

¹ رجب، هدى صافي، الإصلاح الاقتصادي في سورية وانعكاساته على وضع وأفاق تطور الصناعة التحويلية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009.

يجب أن تكون الإعفاءات ذات جدوى اقتصادية، وبنفس الوقت يجب ألا تؤثر على الحصيلة الضريبية بدرجة كبيرة بهذا الشكل السلبي.

- نلاحظ أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية ضعيفة أي أن النظام الضريبي السوري لم يتمتع بالمرونة الدخلية التي تسمح له بالاستجابة للمتغيرات الاقتصادية وبالتالي فإن هناك عدم تلاؤم بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات المالية ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال ما يلي:

❖ تفوق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في معدل نموه على الإيرادات الضريبية خلال الخطة الخمسية العاشرة بمقدار 3.78% وهذا لم ينسجم مع الحالة الاقتصادية التي كانت سائدة في ظل اتجاه معدلات التضخم نحو الارتفاع.

❖ بلغ الوسطي السنوي لمعدل نمو ضريبة رواتب وأجور بين عامي (2000-2003) 11.44% وقد كان أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة إذ بلغ الأخير 5.95% كوسطي سنوي وهذا ساهم في تعميق حالة الركود الاقتصادي السائدة آنذاك ذلك لأن ارتفاع معدلات هذه الضريبة يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي وبالتالي انخفاض الاستثمارات.

❖ انخفاض العبء الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ كوسطي سنوي خلال فترة الدراسة 11.18% ، وهذا الانخفاض يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد والاعتماد على القطاع الزراعي المعفى بشكل شبه كامل من الضرائب، أضف إلى ذلك ضعف كفاءة الإدارة الضريبية والتهرب الضريبي الكبير، كما تلعب الإعفاءات الضريبية الكثيرة دوراً سلبياً على الحصيلة الضريبية إذ تطل 50% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وضعت لتحقيق أهداف اقتصادية متجاهلة الأبعاد الاجتماعية، فقد تم تحميل الأعباء الضريبية لمن هم غير قادرين على تحملها وأعفى أصحاب المنشآت الكبرى بهدف تشجيع الاستثمار.

- من الملاحظ تخفيض الانفاق العام في محاولة لتنمية القطاع الخاص وتوافق هذا التخفيض مع تخفيض العبء الضريبي على أصحاب الثروات والدخول المرتفعة، وهذا ما أدى إلى زيادة الأعباء الضريبية والمعيشية على عائق أصحاب الدخل المنخفضة.

- بعد دراسة مرونة الإيرادات الضريبية تجاه تغيرات الناتج المحلي الصافي للفترة الزمنية الممتدة بين (2000-2010) توصلنا إلى مجموعة من النتائج وقمنا

بمقارنتها مع ما توصلت اليه دراسة سابقة للباحث (رامي زيدان) تناولت العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنتائج المحلي الصافي لفترة زمنية سابقة من عام (1990-1999) وخلصنا الى ما يلي:

- لم تظهر ضريبة الرواتب والاجور مرونةً حقيقيةً تجاه التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي خلال فترة الدراسة (2000-2010) وهذا يدل على استمرار الخلل في تطبيق هذه الضريبة، فبالعودة الى ما توصلت اليه الدراسة السابقة في فترة التسعينات نرى أن هذه النتيجة هي ذاتها، حيث لم تكن أيضاً التغيرات الحاصلة في ضريبة رواتب وأجور مقبولةً تجاه التغيرات في الناتج المحلي الصافي آنذاك ولم تؤدي أية زيادة في الناتج المحلي الصافي إلى زيادةٍ بنسبٍ مماثلةٍ أو أكبر في إيرادات الموازنة العامة في أوقات الرواج كما حدث عام (1991)، إضافةً إلى أن هذه الضريبة لم تكن مقاومةً للهبوط في أوقات الانكماش كما حدث عام (1998).
- على الرغم من أن أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية عادةً تكون ذات مرونةٍ قويةٍ تجاه التغيرات الظرفية للأحوال الاقتصادية من انتعاشٍ وكسادٍ، إلا أن الأمر في سورية لم يكن كذلك إذ أن التغيرات الحاصلة في الناتج ومعدلات نمو الضريبة لم تكن منسجمةً، ومرد ذلك كان استحواذ القطاع الخاص على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي والتهرب الضريبي المقترن به وهذه النتيجة قد تنبأت بها الدراسة السابقة فقد توصلت إلى أن هذه الضريبة لن تظهر انعكاسات متناسبة مع الظرف الاقتصادي للفترة القصيرة المقبلة وإن أية زيادةٍ متوقعة في معدل نمو الناتج لن تؤدي بالضرورة لحدوث زيادةٍ بمعدلاتٍ أكبر بالضريبة، و بالتالي ستستمر هذه الضريبة في تعميق حالة عدم التوازن بين المتحولات الاقتصادية والمالية وهذا ما حصل فعلاً.
- بالنسبة لضريبي ريع رؤوس أموال متداولة وريع العقارات فقد وجدنا أن ردّات فعلهما لم تكن منسجمةً مع سلوك الناتج المحلي الصافي وهذا يطابق النتيجة التي توصلت اليها الدراسة السابقة إذ لم تتمتع هاتين الضريبتين بالحساسية المعتدلة وسببت كل منهما المزيد من الخلل بين المتحولات المالية والاقتصادية.
- إن المرونة الشديدة التي أظهرتها ضرائب الثروة والمعروفة أصلاً بمرونتها المنخفضة لم تكن ترجع الى ردّات فعلٍ منتظمة على تغيرات الناتج المحلي

الاجمالي، وكان هذا امتداداً لما توصلت اليه الدراسة السابقة وقد خلصت إلى أن ضرائب الثروة لن تتصف بالمرونة القليلة وإن الزيادة في المبالغ المتحصلة من الضريبة ليست ردّات فعلٍ في محلها وإنما هي زياداتٌ عشوائيةٌ غير متناسبةٍ مع التغير الحاصل في الطرف الاقتصادي.

○ إن نظرةً كليةً على ضرائب الانفاق ذات المرونة المنخفضة توحى لنا بوجود مرونةٍ كبيرةٍ لهذه الضريبة تجاه تغيرات الناتج المحلي ولكن الخوض في مكوناتها بالتفصيل يظهر لنا عدم التوافق والانسجام في سلوك كل مكونٍ من مكوناتها على حدة مع الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنتيجة العامة فإن السياسات والتشريعات الضريبية لم تؤدي إلى تغيراتٍ في العلاقة بين الإيرادات الضريبية والدخل خلال فترة الدراسة مقارنة بفترة التسعينات من القرن الماضي.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة الزمنية (2000-2010).
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة دخل مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية في سورية للفترة الزمنية (2000-2010).
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع رؤوس أموال متداولة في سورية خلال الفترة (2000-2010).
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو ضريبة ريع العقارات في سورية خلال الفترة (2000-2010).
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على رأس المال في سورية خلال الفترة (2000-2010).

6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب على الإنفاق في سورية خلال الفترة (2000-2010).

7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو الضرائب الجمركية في سورية خلال الفترة (2000-2010).

8. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو الناتج المحلي الصافي ومعدلات نمو رسم الطابع في سورية خلال الفترة (2000-2010).

9. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات نمو كتلة الرواتب والأجور ومعدلات نمو ضرائب دخل الرواتب والأجور في سورية خلال الفترة (2000-2010).

ثالثاً: المقترحات

1- العمل على ترشيد الإنفاق العام وليس تخفيض حجمه، بمعنى أن يتم توجيه هذا الإنفاق بما يصب في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الادارة الحكيمة للمال العام وإيقاف الهدر وتجفيف منابع الفساد، وليس فقط تقليص حجمه من خلال إيقاف سياسات الدعم الحكومي والاعانات الانتاجية.

2- القيام بشكلٍ مستمرٍ ودؤوبٍ بمراجعة التشريعات المتعلقة بالنظام الضريبي وتطويرها بحيث تتناسب مع المستجدات الاقتصادية السائدة وتعمل على إعادة الاقتصاد الى وضع التوازن والاستقرار ونحن هنا لا ندعو الى الإكثار من التعديلات والتغييرات بشكلٍ كبير، بل إلى مواكبة التغيرات الاقتصادية بشكلٍ منطقي بحيث لا نستمر بتطبيق قوانين ترجع إلى السبعينات على اقتصادنا الحالي الذي يمتلك سماتٍ وظروفاً خاصةً، وعليه لا يمكن استمرار الاعتماد على صورة الهيكل الضريبي ذاتها والتي كانت معتمدةً منذ القرن الماضي، تلك الصورة المتمثلة بوجود مجموعة من الضرائب النوعية المباشرة وغير المباشرة التي تحول دون الوصول الى جميع المطارح الضريبية والاسراع بانتهاج الضريبة العامة.

3- العمل على تطوير آليات وأساليب التقدير الضريبي المستخدمة فمثلاً بالنسبة لطريقة تقدير ضريبة الدخل المقطوع لابد من وجود طرفٍ آخر غير مراقب الدخل يقلل من روح التقرد لدى مراقب الدخل و من تنامي المظاهر

اللاأخلاقية من فسادٍ و محاباةٍ أحياناً من قبل بعضهم، وخير من يرافق مراقب الدخل خبراء من المهنة نفسها بحيث يدركون تكاليفها وحقيقة أرباحها وفي كلا الحالتين لابد من التركيز على الاختيار الدقيق سواء على صعيد مراقبي الدخل أو خبراء المهن، بحيث لابد من توافر حدٍ أدنى من السمعة الجيدة و الأداء الأفضل و الإعداد السليم للحصول على أفضل النتائج كل ذلك لابد من أن يتم بالتعاون مع نقابات المهن و اتحادات الحرف المعنية، إضافةً الى ضرورة زيادة عدد مراقبي الدخل وتوزيعهم جغرافياً على المناطق المختلفة وتكليف كل مجموعة من المراقبين بمهنةٍ أو حرفةٍ محددةٍ لكي يتمكن كل منهم من حصر بياناته ومعلوماته بمنطقةٍ معينةٍ ومهنةٍ معينةٍ، وممارسة عمله بشكلٍ أدقٍ وأكثر سهولةً. أما فيما يتعلق بضريبة ريع العقارات فلا بد من إجراء تقديرٍ عامٍ للعقارات والتوقف عن استخدام القيمة التخمينية للعقارات كأساسٍ لتقدير هذه الضريبة واعتماد القيمة السوقية الحقيقية أساساً في ذلك أسوةً بمعظم بلدان العالم، وذلك من أجل مراعاة الزيادة في الأسعار ومعدلات التضخم المتزايدة يوماً بعد يوم.

4- توطيد أواصر الثقة بين المكلف والدوائر الضريبية من خلال الإسراع في تطبيق آلية التقدير الذاتي التي نص عليه المرسوم التشريعي رقم 64 لعام 2010 وتضمن تعديل القانون 14 الخاص بإحداث الهيئة العامة للضرائب والرسوم، والذي يقوم بموجبه المكلف أو مقتطع الضريبة بالامتثال للالتزامات الضريبية طواعيةً وفقاً لنموذج البيان الضريبي الذي تعده الإدارة الضريبية حيث يقوم المكلف بتحديد وعائه وحساب ما يتوجب عليه من ضرائب و سدادها عند تقديم البيان الضريبي مع تحمل الإدارة الضريبية عبء إثبات عدم صحة ما ورد من معلومات في البيان الضريبي.

5- وضع أسس واضحة و صريحة يتم من خلالها تصنيف الفعاليات الاقتصادية في زمريتي ضريبة أرباح مهن وحرف صناعية وتجارية وغير تجارية، لاسيما أن هناك العديد من المهن غير التجارية والتي يتأتى ربحها من العمل بصورةٍ أساسيةٍ كالمهن الحرة (طب، محاماة هندسة... الخ) التي هي بحاجة الى معاملةٍ ضريبيةٍ مميزةٍ، وإعادة النظر بتصنيف العديد من المهن التي تتمتع بأرباحٍ مرتفعةٍ ضمن فئة الدخل المقطوع دون مبررات وأسباب قانونية، وإخضاع كل الفعاليات التي يمكن التعرف على أرباحها الحقيقية والقادرة على مسك دفاتر محاسبية لضريبة أرباح حقيقية.

- 6- إعادة هيكلة ضريبة الإنفاق الاستهلاكي وتطويرها لتأخذ شكل الضريبة على المبيعات كخطوة أولى للوصول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والعمل على إخراج السلع الأساسية والضرورية من دائرة التكاليف وإبقاء الضريبة على كافة السلع والخدمات الكمالية (كالسيارات والمطاعم الفاخرة والفنادق الفاخرة. الخ)، إضافةً إلى تخفيض الضريبة على بعض المواد المصنعة في سورية والغائها عن بعض الصناعات التي تشجعها الدولة وتحميها.
- 7- العمل على تخفيض الضرائب على الرواتب والأجور مجدداً فعلى الرغم من التخفيضات العديدة التي طرأت على هذه المعدلات والتي كان آخرها المرسوم التشريعي رقم 46 عام 2015 والذي تم من خلاله رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة الى 15000 ل س، فقد بقيت غير عادلة ولا تتناسب مع معدلات التضخم ولا تحقق مستوى معيشةٍ لائقٍ للمواطنين، لذلك لابد من رفع الحد الأدنى المعفى من الراتب مجدداً ومتابعته بشكلٍ دائمٍ لجعله متناسباً مع الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.
- 8- إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية الممنوحة والعمل على التقليل منها وإجراء دراسة جدوى لهذه الإعفاءات، والإبقاء على ما كان ذو نفعٍ منها وإلغاء الإعفاءات التي لم تقدم سوى المزيد من الامتيازات لأصحاب الدخل المرتفعة مع مراعاة الجانب الاجتماعي لدى منح إعفاءاتٍ ضريبية.
- 9- تعديل نسبة الضريبة المفروضة على رؤوس الأموال المتداولة والبالغة منذ عام (1949) 7.5% نظراً لكونها منخفضة جداً وغير منسجمة مع حجم المطرح الضريبي، والعمل من خلال هذا المعدل على التأثير على الادخار والاستثمار في أنشطة أكثر فعالية ومردودية.
- 10- التركيز على الأصناف الزراعية ذات القدرة التنافسية وإخضاع بعض الأنشطة الزراعية للتكليف الضريبي من خلال فرض الضرائب على بعض المحاصيل غير الاستراتيجية مثل (نبات الزينة، وبساتين الزهور، والأشجار المثمرة)، وتنشيط ودعم عمليات تصدير المحاصيل الزراعية إلى الخارج.
- 11- من المؤكد أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية والدخل القومي تتأثر بالعديد من العوامل التي من الصعب على الباحثة أن تغطيها جميعها في هذا البحث، بالتالي يمكن للباحثين الآخرين التعمق أكثر في دراسة هذه العلاقة والبحث عن عوامل أخرى ذات أثر فيها، فعلى سبيل المثال يمكن تناول الاقتصاد الخفي وأثره في الحصيلة الضريبية، إضافةً إلى إمكانية

تناول العلاقة بين الإيرادات الضريبية والاستثمار، واستخدام الأساليب الإحصائية والكمية لدراسة المتغيرات والتنبؤ بتطوراتها في المستقبل.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- الجمل، برهان الدين، المالية، دار طلاس للنشر، دمشق، 1992.
- 2- الجنابي، هيثم عبد القادر، أساسيات علم الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البحار للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011.
- 3- الحمش، منير، أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- 4- الرفاعي، عبد الهادي، الارتباط والسلاسل الزمنية، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، 2005-2006.
- 5- الشوابكة، سالم محمد، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار رند للنشر والتوزيع، 2000.
- 6- الصوص، نداء محمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2007.
- 7- العبادي، عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 8- العبيدي، سعيد علي محمد: اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأنبار، العراق، 2011.
- 9- القليب، عادل قليع، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار جامعة الموصل، الطبعة الأولى، 2003.
- 10- المهاني، محمد خالد، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2004.
- 11- بشور، عصام، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1985.
- 12- بكري، كامل. مقلد، رمضان محمد. عابد، محمد سيد. ناصف، إيمان عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 13- خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، 2007.
- 14- دراز، حامد عبد المجيد. حجازي، المرسي السيد: مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.

- 15- دويدار، محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2001.
- 16- سام ويلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
- 17- سلمان، مصطفى، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 18- شرف، سمير، الاقتصاد المالي والنقدي، منشورات جامعة تشرين، اللاذقية، 2008.
- 19- طاقة، محمد -محمد العزاوي، هدى، مبادئ اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 20- عطوي، عبد الله، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001.
- 21- عطوي، فوزي، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر 2003.
- 22- عناية، غازي، الزكاة والضريبة "الاقتصاد الإسلامي"، منشورات دار الكتب، الجزائر، 1990.
- 23- فرهود، محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، الجزء الأول، عام 1971.
- 24- فوزي، عبد المنعم، النظم الضريبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
- 25- محبك، محمد ظافر، التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، حلب، 1982.
- 26- محفوظ، مهدي، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، 2000.
- 27- مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1959.
- 28- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 29- ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة "النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 30- هرمز، نور الدين، الحسابات الاقتصادية القومية، مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2005.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

- 1- إبراهيم، رشا يحيى، "دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي - دراسة في سورية خلال الفترة 1990-2009"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم التأمين والمصارف، إشراف علي كنعان، 2011.
- 2- الخفاجي، عبد الرسول شاکر، نظرية الدخل في التشريع الضريبي في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1988.
- 3- الضابط، مدين إبراهيم، دور ضرائب الدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة في سورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، 2001.
- 4- رجب، محمود حسين، "تحليل دور السياسة المالية وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، إشراف عابد فضلية، 2012-2013.
- 5- زيدان، رامي، ردود فعل متحول الواردات العامة العادية على تغيرات الدخل القومي في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2002.
- 6- شهاب الدين، جمال، أثر الضريبة على القيمة المضافة في إعادة توزيع الدخل القومي في سورية (إنموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2014-2015.
- 7- غندور، غسان، "الإيرادات الضريبية في سورية ومساهماتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009.
- 8- فلاح، محمد، السياسة الجبائية "الأهداف والأدوات"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

الدوريات والمجلات:

- 1- التوني، محمد ناجي، التجارب العالمية للإصلاح الضرائبي، بعض الدروس المستفادة في تقييم سياسات الضرائب في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.
- 2- الجليلاتي، محمد، "النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001.
- 3- السيوفي، قحطان، أدوات السياسة المالية في سورية (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق، 2009/2/24.

- 4- الضابط، مدين، "السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية"، جمعية العلوم الاقتصادية، 2011.
- 5- العبيدي، زهرة خضير عباس، أثر التغيرات في الاسعار الضريبية على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبية العراقي للمدة (1995-2010)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، 2013.
- 6- القاضي، حسين: "السياسة الضريبية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2011/3/1.
- 7- القاضي، حسين، "محركات السياسة الضريبية في سورية"، واقع وآفاق، مشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية (سورية 2025)، دمشق، غير منشورة.
- 8- المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع الأونروا، الاغتراب والعنف في سورية، تقرير يرصد آثار الازمة السورية خلال عام 2014، دمشق، سورية.
- 9- المتوكل، مصطفى حسين، محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد36.
- 10- المهاني، محمد خالد: "دور الضريبة في التنمية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد الثاني، 2003.
- 11- جاسم، مؤيد وهيب، طرق قياس العبء الضريبي، مجلة افاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، العدد89، 2002.
- 12- جريدة الحياة عن الموقع الالكتروني www.alhayat.com، 2014/5/8.
- 13- جميل، قذري، "التضخم في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، 2011.
- 14- رامز شجاع، صافي الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور، المركز الاقتصادي السوري، الإصدار رقم 35، شباط، 2006.
- 15- سعيان، سمير، توسيع قاعدة توزيع الدخل في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، دمشق، 19/ شباط/ 2008.
- 16- شباط، يوسف، الرسوم الجمركية في التشريع السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، دمشق، 2000.
- 17- عبود، صاموئيل، أزمة النفط العالمية من التبذير إلى البدائل من الطاقات المتجددة، دمشق، 2004.

18- شحرور، إيمان غسان، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، العددان 63-64، 2013.

- 19- نجمة، الياس، السياسة المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 2001.
20- نجمة، الياس: " المسألة السكانية في القطر العربي السوري".
21- نعيم، معتز، " السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية-دراسة تحليلية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

التقارير الدورية:

- 1- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2005.
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي، 2009.
3- تقرير الاستثمار السنوي الرابع، هيئة الاستثمار السورية، 2009.
3- هيئة تخطيط الدولة، السياسات الاقتصادية ومقومات الإصلاح لاقصادي، الخطة الخمسية العاشرة، 2006-2010.

القوانين والمراسيم التشريعية:

- 1- قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003
2- المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006
3- المرسوم التشريعي رقم 33 تاريخ (2009/5/14)
4- المرسوم التشريعي رقم 42 لعام 2011
5- المرسوم التشريعي رقم 44 لعام 2011
6- المرسوم رقم 33 لعام 2009
7- القانون رقم 60 لعام 2004
8- المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004
9- المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005
10- المرسوم التشريعي رقم 56 لعام 2004
11- المرسوم التشريعي رقم 53 لعام 2006

المراجع باللغة الانكليزية:

- 1- Samuelson & Nordhaus: Macroeconomics, McGraw-Hill, eighteenth edition, Irwin, New York, 2005.
- 2- Mankiw, N. Gregory: Macroeconomic, fifth edition, 2004.
- 3- World Bank. WDI "world Development indicators", Washington. DC: World Bank. Various issues.
- 4- Pession, Carola: Nochietto, Richard, (determining countries 'tax effort), Instituto de Estudios Fiscals, working paper, 2010.
- 5- Minh le, Tuna & Dodson, Blanca Moreno & Rojchaichanthorn, Jeep: "Expanding taxable capacity and reaching revenue potential: cross-country Analysis", working paper, 2008.
- 6- Richard M. Bird, Eric M. Zolt "Redistribution via taxation, the limited Role of the personal income tax in developing countries, International studies program. Georgia state university USA. Working paper, March 2005.
- 7- Harvey S. Rosen "public finance", sixth Edition McGraw – hill Irwin – 2002.
- 8- World Bank. WDI "world Development indicators", Washington. DC: World Bank. Various issues.

مواقع الانترنت

- | | | |
|------------------------------|--|---|
| موقع البنك الدولي | www.albankaldawli.org | • |
| موقع جمعية العلوم الاقتصادية | www.syrianeconomy.org | • |
| موقع صندوق النقد العربي | www.amf.org.ae | • |
| موقع صندوق النقد الدولي | www.imf.org | • |
| موقع هيئة تخطيط الدولة | www.planning.gov.sy | • |
| موقع مصرف سورية المركزي | www.banquecentrale.gov.sy | • |
| موقع المكتب المركزي للإحصاء | www.cbssyr.org | • |
| موقع وزارة المالية السورية | www.syrianfinance.gov.sy | • |

Abstract

This study examines the relationship between tax revenues and national Income in Syria for the period (2000-2011), in order to characterize the efficiency of tax policies to keep pace with changes of the national income and economic situation like boom and recession.

This study was divided into three chapters, in the first one we discussed some concepts of the national income and analyzed the development of the national income and tax revenues, and studied the tax burden in Syria for the period (2000-2010), in the last section we studied the impact of the crisis and the Syrian war on GDP and public revenues for the time period(2011-2015), in chapter II we studied the impact of some factors on the flexibility of tax revenue such as tax assessment methods and determining the tax rate.

In the third chapter, we used the program spss statistical test the strength of relationship between gross domestic net and each kind of taxes and has concluded that the current tax system isn't consistent with the changes and developments in the economic situation, and the taxes were not guiding tool for the economy, and it has not been as effective in achieve economic objectives, but on the contrary, some of which may work to deepen the imbalance in the economy.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics



**The Relationship between Tax Revenues and
Changes in National Income in Syria
Analytical Study (2000-2011)**

A Thesis prepared to obtain the master degree in financial
and monetary economics

Prepared by:

Madeleine Hekmat Haj Khalile

Supervised by:

Prof. Dr: Raslan Khadour

2015- 2016 A.D